جامعة محمد الأول
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
وجدة

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
رقم -24-
سلسلة ندوات ومناظرات -8-

يوم دراسي

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة



عنوان الكتاب: «قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة»

سلسلة: ندوات ومناظرات

إعداد: مصلحة النشر والطبع – (كلية الآداب وجدة)

الرقن: نزيهة زايز ، نعيمة حكيمي ، فاطمة بلقاسمي. (كلية الآداب وجدة)

المعالجة التقنية: مهدي حمزاوي (كلية الآداب)

السحب: مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء

ردم ك: 1 – 12 – 102 – 9981

الإيداع القانوني: 1998/986

الطبعة الأولى: 1998.

يوم دراسي
" قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة"

يوم 25 ذي القعدة 1415هـ

الموافق 25 أبريل 1995م

(9.30-9.00) الجلسة الإفتتاحية

تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم

– كلمة السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية– وجدة

– كلمة السيد رئيس شعبة اللغة العربية وآدابها

– كلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب ظهر المهراز – فاس

– كلمة مجموعة البحث في المصطلح.

(9.30 - 10.00) استراحة.

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: الأستاذ أحمد حدادي (أستاذ بكلية الآداب – وجدة)

مقرر الجلسة: الأستاذ مصطفى زايد (أستاذ بكلية الآداب – وجدة)

(10.00) **مواصفات الحد المنطقي**

الأستاذ مصطفى بنحمزة (أستاذ بكلية الآداب – وجدة) *

(10.20) **مسالة التعريف عند المناطقة**

الدكتور العياشي السنوني (أستاذ بكلية الآداب – ظهر المهراز – فاس) ***

(10.40) **عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما.**

الأستاذ عز الدين البوشيخي (أستاذ بكلية الآداب – مكناس) *

(11.00) **مقدمات عن التعريف بواسطة نسق المفاهيم**

الأستاذ إدريس الفاسي الفهري (أستاذ بكلية الآداب – سايس – فاس) **

(11.20) **قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية الحديثة**

الدكتور محمد بوحمدي (أستاذ بكلية الآداب – ظهر المهراز – فاس) *

(11.40) مناقشة.

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: الدكتور عبد الرحيم الرحموني (أستاذ بكلية الآداب ظهر المهراز - فاس)

مقرر الجلسة: الأستاذ اسماعيل اسماعيلي علوي (أستاذ بكلية الآداب - وجدة)

(3.30) **تكشيف طرائق التعريف في كتاب «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية» لمحمد رشاد الحمزاوي.**

الأستاذ محمد اعلاوة (أستاذ بكلية الآداب - وجدة) *

(3.50) **مشكلة التعريف المصطلحي في النقد العربي الحديث.**

الدكتور علي لغزيوي (أستاذ بكلية الآداب - ظهر المهراز - فاس) *

(4.10 - 4.30) استراحة

(4.30) **مصطلحات «دليل الناقد الأدبي» بين التعريفات التكوينية والتعريفات النظرية**

الأستاذ عبد الحفيظ الهاشمي (أستاذ بكلية الآداب - وجدة) *

(4.50) **مشاكل التعريف في «موسوعة المصطلح النقدي»**

الأستاذ مصطفى اليعقوبي (أستاذ بكلية الآداب - وجدة) *

(5.10) مناقشة

(6.00) **مائدة مستديرة**

ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة

المسير: الدكتور الشاهد البوشيخي

(أستاذ بكلية الآداب - ظهر المهراز - فاس ومدير معهد الدراسات المصطلحية)

---

*) حضر وسلم العرض

**) حضر ولم يسلم العرض

***) لم يحضر وأرسل العرض

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ
فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَ يَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَ نُقَدِّسُ لَكَ قَالَ
إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ (29) وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلائِكَةِ
فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (30) قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ (31) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ
بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ
وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (32) ﴾ (*)

(البقرة /29-32)

*) الآيات الكريمات التي افتتح بها اليوم الدراسي، تلاوة الأستاذ محمد مصلح.

وإن مجموعتكم بعملها الرصين الهادف وتضحيات أفرادها المتواصلة، وأقصد مجموعة وجدة ومعهد فاس لمن تلك المجموعات التي يعقد عليها البحث العلمي في جامعاتنا المغربية أمل المساهمة الفعالة في تطور البحث اللغوي والنقد الأدبي في الساحة الأكاديمية المغربية والعربية، وبالفعل فقد أبت الفعاليات العلمية المغربية إلا أن تجد وتكد لتجعل من البحث العلمي ممارسة يومية وفعلا ثقافيا هادفا دون كلل ولا ملل. ومجموعتكم تضم فعاليات من هذا النوع. فهنيئا لمجموعة وجدة بأفرادها وهنيئا مرة أخرى لمعهد الدراسات المصطلحية الذي أبى كذلك إلا أن يشاركنا وأن يذكرنا بأن العمل الثقافي ليس له وقت وليس له حدود. فهو مستمر دائما، ومستمر بفضل هذه الفعاليات التي تحدثت عنها، والتي لابد أن تعمل في نسق وبمنهج، وماأظن أن هذا اليوم الدراسي إلا حلقة من هاته الحلقات وتوجه من هذه التوجهات التي يجب أن تعمم داخل جامعاتنا.

مرة أخرى أرحب بكل الزملاء، أرحب بضيوفنا الأعزاء وأهنئ الأساتذة الباحثين الذين سيشاركون في هذا اليوم الواعد. مع متمنياتي لكم بالتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب – وجدة. 1998 ص: 7 – 8

كلمة السيد رئيس شعبة اللغة العربية وآدابها

حسن الأمراني
كلية الآداب وجدة

من شروط الاستخلاف الحضاري، وأسباب التمكين في الارض واسترجاع الذات المهربة، واستحضار الإنية المغيبة، امتلاك الوعي الحضاري. وتجليات هذا الوعي متعددة، وصوره كثيرة. ومن وجوه ذلك الوعي بأهمية لغة التخاطب ووضوحها ودقتها، فبذلك يتم التواصل، وبذلك يتحقق البيان.

ولن تجد إلى توحيد لغة التواصل وتدقيقها سبيلا أهم من التدقيق في المصطلحات، والضبط في التعريفات. ولقد كان أسلافنا رحمهم الله، آن القيادة الحضارية، على وعي عظيم بما تتطلبه منهم الريادة العلمية، والرسالة الحضارية، فصنفوا في ذلك ما صنفوا، وألفوا فيه ماألفوا، ومما قرروا في هذا الباب من الضوابط أن التعريفات تصان عن المجاز، إذ المجاز مدخل إلى التأويل، والتأويل باب إلى تعدد المعاني، ولكنه مفتاح للاختلاف أيضا في كثير من الأحيان. وإذا كان هذا الاختلاف محمودا في بعض المواطن، دالا على الخصوبة، فإنه كثيرا ما أفضى إلى اختلاف الدلالات، الناجم عن سوء الفهم، المؤدي إلى التخاصم والتنافر، والاقتتال والتدابر.

لقد كان الحديث عن المصطلح، منذ عقدين من الزمن، نوعا من الضرب في التيه، أما اليوم فقد صار الحديث عنه مضبوطا بمجموعة من القواعد الثابتة، والقوانين الراسخة التي تجعلة من حاق العلم.

وإن الدراسات الحديثة حافلة بالمصطلحات التي يظل كثير منها بحاجة إلى تدقيق في الدلالة، وتحديد في المفهوم، من أجل الخروج من الفوضى العلمية، إن جاز أن يوسم العلم بالفوضى.

ومما لاشك فيه أن قضية التعريف تعد من أوليات هذا العلم وأولوياته، ومن هنا نظن أن التوفيق أصاب المنظمين لهذا اليوم الدراسي المبارك.

لقد سهرت مجموعة البحث في المصطلح التابعة لشعبة اللغة العربية وآدابها كلية الآداب بوجدة، مؤازرة من معهد الدراسات المصطلحية التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، ظهر المهراز، على الإعداد لهذا اليوم الدراسي إعدادا نحسب إن من شأنه أن يوفر له أسباب التوفيق، إن شاء الله.

فشكري موفور للجهتين المنظمتين، ثم للسيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية على رعايته هذا النشاط العلمي، وشكري أيضا للسادة الأساتذة المشاركين، وللإداريين، ولكل من أسهم في الإعداد لهذه المأدبة العلمية، والله ولي التوفيق. والسلام.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب – وجدة. 1998 ص: 9 – 10

كلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية

الشاهد البوشيخي
كلية الآداب ــ ظهر المهراز فاس

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله ولاحول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم

« ربنا آتنا من لدنك رحمة وهئ لنا من أمرنا رشدا »

اللهم افتح لنا أبواب الرحمة وأنطقنا بالحكمة واجعلنا من الراشدين فضلا منك ونعمة.

أما بعد؛ فقد قال الله عز وجل بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » إذ لا تفاهم بدون تعارف، ولا تعارف بغير تعريف، بل لا حصول للمعرفة التي هي بدء كل علم وخير، قبل وجود أداة ناقلة للشئ من حال عدم المعرفة به إلى حال المعرفة به، وهي المسماة بالتعريف.

وإذا كان نقل الشئ بذاته وهو أكبر معرف لذاته متعذرا أو مستحيلا في أغلب الحالات، فإن اللسان أو البيان الذي علمه الله جل ذكره الإنسان يصير هو الأداة الطبيعية للتعارف. لكنها لا تكون كذلك إلا إذا صيرت ماعبرت عنه معروفا لا يحتاج سامعه أو قارئه بعد إلى مزيد بيان عنه لتحصل له المعرفة به. وإلا ففي التعريف نقص ستظهر آثاره في عملية التعارف وما يترتب عليها. ومن هاهنا تتجلى أهمية التعريف وخطورتة في عملية التعارف البشري. وتتبين الحاجة الشديدة إلى تبين مكوناته وضبط عناصره للسيطرة عليه، تجنيبا لأبناء آدم أن يسئ بعضهم فهم بعض. وتيسيرا عليهم أن يستفيد بعضهم من بعض، وعونا لهم على أن يتمم بعضهم بناء بعض.

وإذا التفتنا إلى ذاتنا اليوم، ذات الأمة في أبعادها الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فإننا نجد أمامنا تراثا ضخما ينتظر التعرف على مصطلحاته ليعرف فيقوم، وكماً بشريا هائلا يفتقر إلى مصطلحات معروفة ليتعارف، ومستقبلا ثقيلا يتطلب إنتاج مصطلحات بانية دقيقة ليتأسس. ولا سبيل إلى ذلك بغير التعريف.

فإذا التفتنا ثانية إلى الجهد المبذول في الميدان، والشوط المقطوع فاجأنا الخصاص الشديد الذي لا يتناسب بحال مع شدة الحاجة وحجم المطلوب، لا من جهة الإنتاج مطلقا، ولا من جهة العلمية فيه، أو المنهجية في تناوله، أو التكاملية في السير فيه، أو الرؤية العامة التي تؤطره. وذلك ما جعل « معهد الدراسات المصطلحية » الناشئ يثير أول ما يثير في يومين دراسيين متتاليين « قضية التعريف في الدراسات المصطلحية ». أثارها في القديم بتنسيق مع كلية الآداب بالمحمدية العام الماضي. ويثيرها اليوم في الحديث في هذا اللقاء المبارك إن شاء الله عز وجل بتعاون مع كلية الآداب بوجدة ممثلة في شعبتها العربية، ومجموعة بحثها في المصطلح. وماذلك إلا رجاء تذليل عقبة التعريف للباحثين المصطلحيين ليتمهد السبيل إلى الإنتاج العلمي الجاد.

والله نسأل أن يجزي كل مسهم في هذا الخير بما هو أهله، وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل السيد قيدوم الكلية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 11 - 12

كلمة مجموعة البحث في المصطلح

بسم الله الرحمن الرحيم

حظي المصطلح باهتمام مفكري هذه الأمة قديما وحديثا. ولم يكن هذا الاهتمام من باب الترف الفكري والحضاري؛ وإنما كان تعبيرا عن خطر الدراسة المصطلحية وأهميتها، وضرورة ملحة أوجبتها الحاجة إلى تقريب سبل التواصل بين العلماء، وتمتين أسباب الإئتلاف بينهم.

ولتحقيق ذلك ظهرت هيآت علمية متعددة منها معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب ظهر المهراز فاس الذي أنشئ في 6 ذي الحجة 1413 الموافق 28 ماي 1993، قصد « العناية بكل مايؤدي إلى تطوير البحث العلمي في المصطلح؛ نظريات، ومفاهيم، ومناهج، ووسائل...في التاريخ والواقع معا. » وتفرعت عن المعهد مجموعات للبحث في المصطلح منها:

- مجموعة البيان بكلية الآداب بالمحمدية.
- مجموعة البحث في المصطلح بكلية الآداب بسايس فاس.
- مجموعة البحث في المصطلح بكلية الآداب بوجدة، التي أنشئت في 04 جمادى الأولى 1414هـ الموافق 20 أكتوبر 1993، للإسهام في إنجاز الأهداف الآتية:

أ - تعميم الوعي المصطلحي، والإقناع بجدوى الدراسة المصطلحية.

ب- التدقيق في الإستعمالات الاصطلاحية بما يحقق التواصل العلمي السليم. بين الباحثين في مجال معرفي معين.

ج- الإسهام في مراجعة كثير من الأحكام الصادرة في بعض الدراسات الحديثة في اللغة والأدب وغيرها، اعتمادا على دراسة المصطلحات دراسة وصفية أولا وتاريخية تطورية ثانيا.

د- الإسهام في بناء المعجم التاريخي للغة العربية.

وهكذا بادرت المجموعة بتعاون وتنسيق مع معهد الدراسات المصطلحية إلى تنظيم هذا اليوم الدراسي في قضية التعريف التي تعتبر من أبرز قضايا الدراسة المصطلحية وأخطرها على

الإطلاق؛ ذلك أن التعريف هو الذي ينقل المتلقي للمصطلح من حال الجهل بمفهومه إلى حال العلم به. ولهذا كلما كان التعريف دقيقا، مبينا، واضحا، كان ناجحا.

وإلى جانب كونه ثمرة للتفهم والتبين اللذين قام بهما الدارس المعرِّف، ومجازا إلى تحصيل العلم بمفهوم المصطلح، فإنه مجاز إلى تصور وتصوير علاقات المصطلح، وخصائصه، وأقسامه...

ولهذه الأسباب وغيرها اهتم العلماء عامة، والمناطقة والأصوليون خاصة، ببيان معاني المصطلحات التي يستعملونها في تآليفهم، وتجشموا عناء وضع المعاجم الاصطلاحية العامة والخاصة.

ولم يقف الأمر بهم عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى محاولة القيام بصياغة نظرية للشروط التي تحقق انسجام بناء التعريف وتآزره وصحته، ولتلك التي يتحقق بها وضوح لغته.

ويهدف هذا اليوم الدراسي الذي اخترنا له عنوان « قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة » إلى تصوير إسهام المحدثين في قضية التعريف من خلال مجالات علمية محددة هي المنطق، وعلم اللغة، والنقد الأدبي.

وهذا اليوم امتداد ليوم دراسي آخر نظمته « مجموعة البيان » بالمحمدية بتاريخ 25 أبريل 1994 في موضوع: « قضية التعريف في الدراسات المصطلحية القديمة » والغرض من تنظيم هذين اليومين، محاولة الإحاطة بجهود القدماء والمحدثين في مجال التعريف.

ويشارك في هذا اليوم أساتذة من معهد الدراسات المصطلحية ومجموعة البحث في المصطلح، وأساتذة مهتمون بالمصطلح وقضاياه، ويشمل محورين: محورا نظريا وآخر تطبيقيا، بالإضافة إلى مائدة مستديرة في موضوع « ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة »

والسلام عليكم

عن مجموعة البحث في المصطلح: مصطفى اليعقوبي

المواجهات الفكرية والجسدية التي تقع الآن على ساحة البلاد الإسلامية. لأن الأمة الاسلامية في واقعها الفكري والثقافي الآني تقبل بأشياء كثيرة ولكنها لا تحدد تلك المفاهيم، وهذا موضع الخلل ويسبب التوتر الذي تعيشه الأمة.

لهذا أحببت أن أسهم في هذا المجال من زاوية خاصة هي زاوية إبراز إسهام المناطقة في قضية تحديد المدلولات، مدلولات الألفاظ وتعريف نواحي وحقائق الأشياء. والمناطقة الذين أتحدث عنهم هم المناطقة الذين ورثوا المنطق اليوناني من المسلمين الذين اشتغلوا به وأضافوا إليه إضافات جليلة، واعتمدوا كذلك كثيرا مما كان عند اليونان مما اعتبروه صالحا لأن يعتمد، فأصلوا قضية التعريف وضبطوها ضبطا محكما. وعلى سنن هذا التأصيل مضى الفقهاء ومضى كثير من العلماء يضبطون الحدود، ويضبطون الألفاظ، ولذلك وجد في كل علم من العلوم الإسلامية، علم مستقل هو علم مصطلح ذلك العلم الذي يتحدث عنه. فهناك علم النحو، وهناك علم مصطلح النحو الذي يمكن أن نقرأ فيه مثل كتاب « شرح الحدود النحوية » لجمال الدين الفاكهي. وهناك كتب الفقه، وهناك كتب خاصة في تحديد المصطلح الفقهي، ويمكن الوقوف من كتب الاصطلاح الفقهي على كتاب « طلبة الطلبة » لنجم الدين النسفي (537 هـ) من علماء الحنفية، قد أتى بالتحديد على أبواب الفقه وحدد مصطلحاتها بدءا بكتاب الطهارة وانتهاء بكتاب الحيل والاستخلاف والتزكية. ويمكن الوقوف من كتب الاصطلاح الفقهي على حدود ابن عرفة الورغمي (803 هـ) التي بينها من مختصره، فقام محمد بن قاسم الرصاع (894هـ) بشرحها والتعليق عليها في كتابه الذي أسماه « الهداية الكافية » ويعرف بشرح حدود ابن عرفة. ولعل الذين تناولوا قضية المصطلح من الفقهاء كانوا القلة القليلة، وكانوا النبغاء الذين استطاعوا أن يخوضوا غمار قضية المصطلح. وأنتم لو نظرتم في كتاب ابن عرفة، وحدود ابن عرفة بشرح الرصاع لو قفتم على مقدار الدقة التي توخاها المؤلف والشارح معا. ولانتهيتم إلى أن التسامح في قضية المصطلح أمر لا يرد مطلقا، لأن الدقة متوفرة وظاهرة. وذكرت حدود ابن عرفة وإلا فكتب الحدود وكتب المصطلح أو كتب التدقيق كلها موجودة في جميع علوم المسلمين ومعارفهم، لأن الناس كانوا يريدون أن يضبطوا مفاهيمهم قبل أن يخوضوا في تلك العلوم.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 13 - 26

مواصفات الحد المنطقي

الأستاذ مصطفى بن حمزة
كلية الآداب وجدة

1- مدخل

بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، لقد أحسن معهد الدراسات المصطلحية بعرض قضية المصطلح والتعريف للدراسة في هذه الفترة بالذات من السنة. وهذه الحلقة التي يعقدها الآن لاشك أنها جزء من هذه السلسلة المتواصلة من الحلقات ومن الدراسات التي تعكف على قضية المصطلح. وأرى أن هذا دليل رشد وصواب واهتداء، حينما يركز المثقفون على قضية المصطلح ويفردونها بجلسات وبمطارحات من مثل هاته الجلسة. لأننا لا نشكو الآن شيئا كما نشكو اضطراب المعنى وفضفاضية المفاهيم واختلاط الرؤى للقضية الواحدة. إننا لا يجوز أن نستمر في هذا الاتجاه، اتجاه التعميم واتجاه القبول باضطراب المفاهيم والمدلولات.

إن القدماء كانوا دائما يصرون على ضرورة تحرير موضوع ومحل النزاع حين يتعلق الأمر بالمحاورة والمناقشة. وربما نحن الآن نتحاور أو دخلنا في مرحلة المحاورة والمناقشة والمساجلة من غير أن نحدد كثيرا من المصطلحات. فمن هنا يقع الاحتكاك الذي تعرفون، والاضطراب الذي تعرفون لأن كثيرا من الاشياء هي مقبولة من حيث المبدأ، لكنها غامضة المعنى غامضة المدلول، فليس هناك اتفاق على كثير من القضايا الجوهرية في حياتنا.

فالاضطراب واقع في مفهوم «الحرية»، في مفهوم «الديموقراطية»، في مفهوم «الأصالة»، في مفهوم «الأصولية»، في مفاهيم كثيرة. ومن هنا لا نلتقي لقاء هادئا بانيا، لا نلتقى إلا في نهاية المطاف في ساحات المعركة والمجالدة، لا في ساحة الحوار والفكر. إذن فلابد من العود والمنطلق والبدء من حيث يجب أن يكون البدء، وهو الاتفاق على تحديد مصطلحات ومفاهيم للمصطلحات. ولو كلفنا أنفسنا الوقوف مثل هذه الوقفة لأفدنا كثيرا ولأغنينا أمتنا عن الكثير من

2– ماهية التعريف:

أقول إن التعريف عند المناطقة عموما له صور متعددة، فقد يكون تعريفا بالإشارة كأن يشار إلى الشئ المعرف الحاضر بأنه هو هذا، وهذا أمر لا يعنينا كثيرا. وقد يتم التعريف عن طريق نصب المثال وقد يحتاج إليه في تعليم المبتدئين والصبيان فيقال لهم مثلا: الإنسان كزيد وعمر وفاطمة وهكذا... من غير دخول ومن غير غوص في حقيقة من هو المعرف.

وقد يكون التعريف لفظيا وهو عبارة عن وضع لفظ مكان آخر على التسليم الإقرار بأنهما مترادفان في لغة ما. وهذا الذي يعرف الآن عند المناطقة المحدثين وعند المتأخرين، وعند المناطقة الإنجليز خصوصا بالتعريف اللفظي، والذي يقبل به ويقنع به بعض المناطقة « كبرتراند راسل » ومن إليه ممن يقنعون بتغيير الكلمة وبوضع أخرى مكانها. لكن الذي أتحدث عنه والذي يعنينا، والذي عني به المسلمون المناطقة قبل هذا هو التعريف الذي يقع على حقيقة الشئ وذاتية الشيء وماهيته، وهو الذي يسميه بعض المناطقة المحدثين ب « التعريف الواقعي » أو « التعريف الموضوعي » للشئ. هذا التعريف يقتضي حينما نتوخاه المرور بأمر أو أمور أسبق، هي التمييز بين ماهو ذاتي في الشئ، وماهو عرضي. فالذاتي أو ما يسمى أيضا في علم العقيدة بالصفة النفسية التي لا يمكن تصور الذات معزولة عنها. فالزوجية مثلا بالنسبة للعدد أربعة في لغة المناطقة. وفي لغة علماء العقيدة صفة نفسية، لأنه من المستحيل أن نتصور وجود هذا العدد إلا وهو زوج، فهي صفة نفسية لا تقبل فكاكا عن الذات، فهي صفة نفسية: في مقابل ذلك هناك الصفات العارضة التي تتوارد على الذات وتزول وتحل مرة وتذهب أخرى، وهذه نسميها أعراضا وهي متحركة. وهي تقابل في اتجاه آخر الجوهر أيضا، وكلمة الجوهر من الكلمات التي يختلف فيها النظر ويختلف مفهومها بين علم وآخر. فالجوهر في الهندسة أو الجوهر الفرد في الهندسة هو غير الجوهر عند المناطقة، فالجوهر المنطقي يعرف بأنه القابل للأعراض مطلقا. أي ماكان حقيقة قابلة لتوارد الأعراض عليها تسمى جوهرا. وقضية الجوهر قضية تجريدية، أي إنه ليس هناك جوهر ملموس ملحوظ، وإنما ينكشف الشئ من خلال صفاته، ومن خلال طوله. وعرضه

وليونتـه وخشونتـه ومإلى ذلك... فهـذه الصفات التي تتوارد على الذات ولا تستـقر فيـها كلها أعراض وليـست هي الذات في الحقيقـة، فيبقى إذن إذا نحن أزلنا كل هاتـه الأعراض وألغينا كل هاته الأعراض أن نسأل عن حقيقة الشئ في ذاته، وهي حقيقة غير مرئية لأننا لا نستطيع أن نرى الشئ إلا من خـلال أعراضه، فـذلك الذي يبقـى بعد إزالة جمـيع الأعراض هو الذي يـسمى الجـوهر، وهو اصطلاح عـرف عن المـسلمين ابتـداء من الـقرن الـثالث، وهـو في أصله اصطلاح يوناني ولكن المسلمين استعملوه وما قبلوه إلا ابتداء من القرن الثالث، ومن هنا ميز المؤرخون بين الذين تكلموا في العـقيدة قبل الجـوهر والعرض وقالوا إنهم هم السلف، والذين تحـدثوا بالجوهر والعـرض، وجميع هؤلاء يدخلون تحت اسم الخلف. وتأسيسا على هذا فنحن إذ نريد تحـديد الشئ لا يجوز أن نغفل أن هنالك الجوهري الذي به يعرف الشـئ. ووصف النفسي الذاتي الذي به يعـرف يجب أن يكون له التقـديم، ويجب أن يكون مـاثلا عند المعـرِّف أن هذا ذاتي وهذا عـرضي حـتى لا يقدم عـرضيـا على ذاتي وهو يعـرف الشئ. لأن تعريف الشئ بالعـرضي عندنا لايمكن أن يكون من قبـيل التعريف العلمي. وإنما هو من قـبيل التعريف الذي يراد به فـقط مجرد التمييز، لأن التعريف له مقاصد ونهايات، فقد يكون المراد منه هو تشخيص الشئ وتحقيق كنهه، وهذا لابد فيه من الذاتي الجوهري، وقد يراد به مع نوع من التسـاهل مجرد تمييز هذا عن ذاك، وحينئذ يكتـفى بالعرضي. إذن فلابد أن يكون هذا واضحا. إن هنالك مـا يصلح أن يقدم، وما لا يجـوز أن يقدم. هذه واحـدة. ثم إذا كـان الأمر كـذلك لابد أن ننظر نظرة شـاملة، ونصنـف هذا التعريف داخل خانة أو داخل ساحة الموجودات كلهـا، لا بد أن نعطيه موضعه ولا ندعه معزولا، بمعنى أننا لابد أن نعود إلى هاته القـضية أو هذا البحث الذي اعتمده أحد فـلاسفة اليونان، وهو « فورفـوريوس » الصوري الذي تحدث عن مـبحث هو مـبحث الكليات الخـمس. ومستـحيل أن نتحـدث عن التعـريف المنطقي ونحن لا نعرف الكـليات الخمس، إلا إذا كنا نريـد أن نضرب في بيداء. فالبد إذن من تعريف هذه الكليات وصولا بذلك إلى صياغة التعريف العلمي الدقيق. فهذا المنطقي وضع كتاب « إيساغوجي » أو « إيساغوجي الكلـيات الخمس » الذي اعتمـد فيمـا بعـد.

والذي كانت مفاهيمه حاضرة عند جميع المعرِّفين، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وعنده أن هذا الذي يعرف لابد أن ينظر إليه مقارنة بسائر الموجودات.

لو حاولنا أن ننظر إلى شجرة «فورفوريوس» التي تحدث عنها، لوجدنا أنها شجرة نازلة فيها سلسلة من الألفاظ التي تضيق بالتدريج، فقد ننظر في الكائن فنقول: إن هذه الكائنات إذ اعتمدنا هذه الشجرة ينقسم إلى أصل أول وهو الكائن أو الجوهر. وهو أعلى ما هنالك من الموجودات مما يمكن أن يسمى موجودا. فهو أعم ما هنالك، فهو الكائن وهو الجوهر. وهذا يندرج تحت كثير من الموجودات. فينظر إلى ذلك الجوهر أو الكائن بالتدريج فيقسمه قسمين: ماهو جسمي وماهو روحي. فتنفصل إذن ابتداء من هذه المرحلة الكائنات الروحية عن الكائنات الجسمية. والكائن الجسمي يتفرع إلى فرعين: إلى متحرك أو حي ، وإلى جامد. وهذا الفرع الثاني، أي فرع المتحرك يتفرع كذلك إلى حيوان ونبات وهذا الحيوان يتفرع كذلك إلى إنسان وإلى حيوانات أخرى غير الإنسان. وبقدر ما نتنازل يضيق المفهوم متابعة لتنازل هذه الشجرة.

والآن فلنتحدث عن معرَّف مثلا هو الانسان. ولنقل: «الإنسان أي شئ هو في نفسه؟» وفي ذهننا قضية هذه الشجرة، فالذي لا يضبط مفاهيمه يمكن يتسامح فيقول: «إن الإنسان هو الجوهر، أو هو الكائن، فيكون قد أخذ التعريف من أعلى جنس فيه، وهذا وجه من أوجه الخطإ فيه، لأننا نلاحظ أن أقرب الأشياء إلى هذا الإنسان أن يعرف بأدنى جنس له، فيقال: «إن الإنسان هو الحيوان» لأن بتعريف الانسان بأنه الكائن أو بأنه الجسم النامي، هو إبعاد في التعريف ودخول في متاهة الفضفاضية، فلذلك وجب أن يركز على الجنس القريب الذي هو أقرب شئ للإنسان أو أقرب ما ينفصل عنه الإنسان وهو حالة الحيوانية فيعرف بأنه حيوان. وهذا هو التعريف الأول الذي يجب أن نسوقه ولا يمكن أن نسوق غيره. في تعريف الإنسان لا يمكن اأن نقول غير أنه حيوان: «إن الإنسان حيوان» بمعنى أنه يتحرك ويتغذى، هذا معنى الحيوان. هذا هو الذي يمكن أن يعرف به الإنسان. يعرف بأنه حيوان فقط. تجاوز هذه المرحلة دخول في التعميم ودخول في الفضفاضية. إذن صفة الحيوانية في الإنسان صفة ملازمة له، وصفة ذاتية

فيه لا تنفصل عنه. فتساق أولا لايتقدم عليها غيرها. ولو نسبنا الإنسان إلى الحيوان لقلنا إن الحيوان يرتبط بالإنسان من حيث هو جنسه. والتعريف لابد أن يكون بالجنس. نعم لو قلت: «إن الإنسان جسم» لكان هذا أيضا جنسا. ولكن هذا جنس بعيد، لو قلت: «إن الانسان كائن» لصح هذا، ولكن «كائن» جنس أبعد، فأدنى الأجناس إلى مفهوم الإنسان أن يقال: «إنه حيوان» لكن لم لا يجوز أن أترك كلمة حيوان وأعرف بالحي؟ لأي داعي لا أترك هذه مثلا وأقول: «إن الانسان هو غبارة عن جسم»؟ بالنسبة للأدباء فليس لديهم مشكل في التعريف ماداموا يوسعون على أنفسهم، ولا يكترثون كثيرا لهذا الذي يحرص عليه المناطقة فلهذا نراهم يسوقون للإنسان تعاريف عديدة. وقد لا يكون ضمن تلك التعاريف واحد خاضع للضوابط المنطقية. هذه هي الدرجة الأولى، وهي أن ننظر في الجنس والجنس القريب. إن هناك أيها السادة نوعا من العلاقة بين الجنس ونوعه كما سيأتي. وأن الجنس يمكن أن يكون متباعدا إلى أن نصل إلى الجنس الأعلى الذي يسميه المناطقة جنس الأجناس، وكل جنس يكون ماتحته نوعا له. فالشئ الواحد يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته، فتتداخل العلاقات. فما هو جنس يمكن أن يكون نوعا إلا الجنس الأول فإنه جنس فقط وليس نوعا لغيره. وإلا النوع الأخير فإنه يسمى أيضا نوع الأنواع، وهذا الذي ذكرت يجب أن يكون حاضرا في الذهن حين نقدم على التعريف أننا الآن أمام الجنس الذي يصلح وهو الجنس القريب لا مطلق الجنس.

فما هو الجنس عند المناطقة؟ إنهم يعبرون عنه بأنه «الكلي المقول على كثيرين متحدين في الماهية في جواب ماهو؟» إن الجنس هو كلي عام مقول على كثيرين، ويعرفه البعض فيقول بأنه الكثيرون المختلفون بالأنواع... فكلمة الحيوان كلي مقول على كثيرين متحدين في الماهية وهي الحيوانية التي هي النمو والتغذي، ولكن كلمة الحيوان أيضا تحتها أفراد مختلفون بالنوع لابالحقيقة، وهم: الأسد والإنسان والقرد... كل من يندرجون في الحيوانية فهم متفقون ماهية ولكنهم مختلفون نوعا، فالإنسان شئ، والفيل شئ، والفرس شئ آخر، والجنس المشترك لهؤلاء واحد. ومن أجل ضبط الشئ لا بد أن نسأل سؤالا آخر ضروريا، فنقول: «أي شئ هو بعد أن

يقال لنا في تعريف الإنسان إنه حيوان؟» فيكون الجواب: «إنه ناطق» فناطق أتي بها لتحديد الشيوع في الجنس، فسميناها فصلا. والسؤال حينئذ يكون بأي شئ؟ ويعطينا معطى جديدا وهو الذي نسميه بالفصل. فيكون التعريف حينئذ قد بلغ درجة مهمة من الضبط والتحديد. فيقال إننا عرفنا بجنس وبفصل.

الجنس والفصل وهما يتميزان بشئ، وهو أنهما ذاتيان، ليسا خارجين عن ماهية الإنسان، فحيثما تصورنا الإنسانية تصورناها مكونة من النمو والحيوانية والتغذي، ومن الناطقية التي هي عبارة عن التفكير.. ونعتبر المجنون والأحمق مفكران وإنما وقع لهما عرض. وإلا فهما مفكران بالقوة. ولا مانع من أن يعالجا فيعودا إلى ماهما مؤهلان له من حيث القوة، بخلاف الحيوانات الأخرى التي ليست مفكرة لابالقوة ولا بالفعل. إذن فالتعريف يكتسب دقته وعلميته إذا كان مؤلفا من جنس وفصل، ثم تأتي بعد ذلك الأمور الخارجة عن ذات المعرًّف وهي إما أن تكون صفات خاصة به، ولكنها ليست من ذاته، وإما أن تكون أيضا صفات عامة. فلنقل في تعريف الإنسان: «إن الإنسان كاتب»، بالكاتبية فيه وصف ولكنها ليست مكونه لذاته، إنها أمر زائد بعد تحقق معنى الإنسان، فبعد أن يوجد مفهوم الإنسان الذي هو الحيوانية والناطقية يصح أن يكون الإنسان كاتبا. بل الكاتبية فيه إنما هي فرع عن ناطقيته فلولا أنه كان ناطقا أي مفكرا ما كان لاكاتبا ولا رساما ولا شيئا مما يماثله، وذلك كله إنما متولد أو من آثار الناطقية فيه. إذن فهذا نسميه الآن عرضا ولكننا نلاحظ أن غيره لا يشاركه فيه. أي أن الكاتبية وإن لم تكن ذاتية في الإنسان ، لكنه تفرد بها. فلهذا تسمى خاصة، ونقصد بها العرض الخاص، في مقابل ذلك يأتي عرض آخر وهو العرض العام، كأن يقال: «إن الإنسان ماش على رجلين». فمشيه على رجلين ليس ذاتيا فيه، وهو وإن كان عرضا فإنه ليس خاصا به بل تشاركه فيه بعض الطيور والحيوانات التي تمشي على رجلين. إذن فهذا عرض وليس خاصة. فلدينا الآن هذه المفاهيم الأربعة: الجنس والفصل والعرض العام والخاص ولدينا النوع الذي هو تمام الماهية، أي الجنس+ الفصل = النوع، وهو كلمة الانسان بالنسبة لهذا المعرًّف. إذن فهذه هي الأصول التي يتكون منها التعريف ولابد من أن نختار أي تعريف نريد؟ فإن أردنا التعريف بالذاتية سميناه حدا. وكلمة الحد تشير إلى

مسألة الضبط والحصر. وكلمة الحد في العربية تعود إلى معنى الحصر. فالحدود في البنايات وفي الممتلكات، وحدود الله في الشريعة الإسلامية الأحكام التي لا يجوز للإنسان أن يتجاوزها. والحداد في اللغة العربية السجان الذي يحجز الناس داخل السجن. ويسمى حدادا لأنه يحدهم عن الخروج إلى الخارج. فكلمة الحد مأخوذة بهذا الاعتبار، باعتبار المنع والقصد إلى عدم اختلاط المفاهيم وهي أيضا لها نظير، ربما أخذها المسلمون حين ترجموا الفلسفة والمنطق اليونانيين من اليونان، ومازال عند الاوربيين وغيرهم كلمة « Terme » وهي مأخوذة من الكلمة اليونانية تيرمنوس: « Terminus » بمعنى الحد أو النهاية أو مايجب أن نتوقف عنده، فأن أردنا إذن تعريفا ذاتيا سميناه حدا. وهذا التعريف بالحد يتفاوت ضبطا ودقة بين أن يكون حدا تاما أو حدا ناقصا. الحد التام هو ما تم فيه التعريف بالجنس القريب والفصل، وهو دقيق لكونه يقلص الشساعة ويحددها حتى لا تتسع لغير المعرف، وأما الحد الناقص فهو أيضا من قبيل التعريف بالذاتيات لأنه يختلف عن الحد التام بكونه يتم باستعمال الجنس البعيد والفصل أو باستعمال الفصل فقط، فلو قيل في تعريف الإنسان: « إنه كائن أو موجود ناطق »، لكان هذا حدا ناقصا لاستعمال كلمة كائن التي ليست جنسا مباشرا للإنسان، وإنما هي جنس بعيد ولو قيل في تعريف الإنسان:« إنه ناطق » فقط دون إيراد الجنس أصلا، كان هذا حدا ناقصا . وهذا التعريف بالحد بشقيه التام والناقص، هو أدق مستويات التعريف ويأتي بعده التعريف بالرسم، وهو عبارة عن التعريف بالجنس وبالأعراض، وهو أيضا قد يكون تعريفا بالرسم تاما إذا ما تم بالجنس القريب والخاصة، فيقال في تعريف الإنسان: « إنه حيوان ضاحك »، وقد يكون تعريفا بالرسم ناقصا إذا كان تعريفا بالجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة فقط، فيقال في مثال الاول: « الإنسان كائن ضاحك »، ويقال في مثال الثاني:« هو ضاحك ». وكلا التعريفين لا يخلوان من تعميم وفضفاضية لا تمنع من شيوع واشتراك.

هذه ست صور: للحد التام فيها صورة، وللحد الناقص فيها صورتان، والرسم التام وفيه صورة، والرسم الناقص وتحته صورتان. ويمكن أن يكون الرسم أيضا ناقصا بصورة أخرى باستعمال العرض العام ومالى ذلك وهي أقل علمية وأقل دقة. إذن فالمحدد ليس بالخيار بل يجب أن يكون في ذهنه وفي اعتباره هذه الأشياء حتى لايقدم شيئا على شئ إلا عن علم وإدراك.

3- شروط التعريف:

أخيرا هنالك أمور مشتركة لسلامة التعريف. وهي قواعد التعريف كما حدد القدماء من العلماء من المسلمين ومن غير المسلمين، وهي قواعد من شأنها أن تجعل التعريف قريبا إلى العلمية بعيدا عن التشويش والاضطراب. هناك شروط يكون هذا المعرَّف بها صالحا للاستعمال.

يشترط أولا أن تكون هنالك مساواة بين المعرَّف والمعرِّف من حيث المدلول، ولا تسامح في هذا. أي إنك إن عرفت شيئا عرفته بمعرِّف مكافئ لهذا المعرَّف. فلا يجوز أن تعرف بما هو أضيق من حيث الدلالة، ولا بما هو أوسع لأن ذلك يؤدي كما قلت إلى الاضطراب.. وتعرفون أن بعض الفلاسفة اليونان القدماء كأفلاطون كانوا يعتمدون في محاوراتهم هذه القضية. قضية السؤال عن الحقائق.

كان سقراط يسأل تلميذه أو من يماشيه في طريقه فيقول: «ماهو الانسان؟» فيقول: «الإنسان حيوان يمشي على رجلين». كان يقنع المجيب بهذا السؤال، يقول: « هذا تعريف مهم جدا ورائع وأعجبني»، يتظاهر بالقبول، ثم يمضي مع صاحبه مدة. فإذا به يجد طائرا ينقر، فيقول: «أنظر إلى ذلك الإنسان» فيقول: « لكن ذلك ليس إنسانا، إنما هو طائر»، فيقول: «لكنك أنت أفدتني بأن الانسان حيوان يمشي على رجلين، وهذا حيوان يمشي على رجلين» فيضطر هذا المماشي له أن يراجع التحديد ويراجع التعريف لأن تعريفه ليس علميا وليس منضبطا. قلت إذن لا بد من هذا الوصف وهو وصف ضروري أي التكافؤ بين المعرِّف والمعرَّف من حيث الدلالة، فلا يكون أضيق ولا أوسع، ويكون باصطلاح المناطقة جامعا مانعا. جامعا لجميع أفراد المعرَّف فلا يند منها شئ، ويكون مانعا يحجز غير المراد من أن يتسرب إلى حقيقة هذا المعرَّف. فإن وصل الانسان إلى صياغة تعريف جامع مانع كان هو المطلوب. وإلا فإن التعاريف بحسب ماهي عليه يمكن أن تكون جامعة مانعة، وهي الدرجة الاولى، ويمكن أن تكون لا جامعة ولا مانعة. ويمكن أن تكون مانعة غير جامعة، ويمكن أن تكون جامعة غير مانعة. فهذه صورها التي تتصور. فحينما نقول مثلا : «ماهو الإنسان؟» ونعرفه بأنه : « هو الحيوان الابيض»، فهذا التعريف

ليس جامعا ولا مانعا لأنه من جهة أدخل جميع الحيوانات، فسمح بهذا المعنى بدخول الفيل والأيل والغزال وكلهم يدخل في كلمة الحيوان. وهو أيضا مانع لأن الإنسان الأسود والأحمر لم يدخل في هذا. فهذا ليس له من صفة التعريف المنطقي أي وصف، فهذا تعريف منبوذ، ويجب أن ينبذ لأن فيه هذا التداخل، أي لا يحدد ولا يشخص الحقيقة. إذن هذا وصف لا بد أن يكون معتبرا. والذي يصل إلى صياغة تعريف كما قلت من هذا القبيل معناه يكون قد ضبط حقائق الأشياء فلا تلتبس ولا تتداخل في ذهنه.

كذلك لا بد من أمر آخر وهو <u>أفضلية المعرِّف على المعرَّف من حيث الجلاء والوضوح،</u> أي من حيث المدلول والماصدق، لابد من التكافؤ والمساواة. لكن من حيث الوضوح لا بد أن يكون المعرِّف أجلى وأوضح من المعرَّف،لأن التعريف هو عملية إظهار وكشف وبيان. فلا يعرف شئ معروف أو في حاجة إلى أن يعرف بتعريف خفي، فيه غموض. هذه مسألة منطقية ومسألة مقبولة. من هنا كان كتاب الله عز وجل يعرف الاشياء ويصورها بأشياء مادية. كثير من الغيبيات حين يتحدث عنها كتاب الله، يتحدث عنها حديثا ماديا، لأن المادي من شأنه أنه واضح. فقد تحدث عن الجنة وعن نعيمها. وما فيها من أنهار. وقال علماء المسلمين في نهاية المطاف: أن العلاقة بين المذكور في كتاب الله عز وجل من أمر الآخرة وماهو في الدنيا إنما هو من قبيل المشترك اللفظي، أي لا شئ مما هو مذكور في نعيم الجنة يشبه شيئا مما هو موجود في الجنة،لأن الجنة فيها مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. إنما للتقريب وقع تسمية الاشياء الغيبية بأسماء مادية معروفة عندنا ليقع التشويق إليها والترغيب فيها. وكتاب الله تعالى طافح بهذا. ومن هنا كان قد استعمل ضروبا وأصنافا من المجاز كثيرة لأجل تقريب الصورة، لأن المعاني التي كان كتاب الله يريد أن يرقى إليها الناس معاني سامية احتيج فيها الى تصويرها تصويرات بعض المرات مادية، وبلاغية وعجيبة. قال تعالى: « فلما سكت عن موسى الغضب » (الأعراف/154)، وحينما ينسب السكوت الى الغضب، فهذه استعارة مكنية فيها ما فيها من تصوير الغضب كأنه كائن يريد أن يبطش بهذا الإنسان، بموسى. « فاصدع بما تومر»

(الحجر/94) فدفعت هذه الكلمة رجلا من الأعراب لأن يسجد لا إيمانا بهذا الكتاب، في البداية، وإنما إعجابا بسمو هذا التعبير وقال: « إنما سجدت لجلاله « أي لجلال العبارة، لأن الذي يصدع لابد أن يكون محجورا، ولابد أن يكون محاصرا داخل وعاء يضغطه فإذا به يأتي قوة إضافية يفجر بها هذا الذي يمنعه من أن يبرز أفكاره، فهي كلمة عجيبة جدا في تصوير القيام بالدعوة الى الله تعالى ومفاجأة العالم ومواجهته بها .إلى ما هنالك من الآيات الكثيرة التي تجدون فيها تقريب المعنويات بالصور المادية. قد يقال في النار إنها جسم كالروح، والنار أوضح من الروح وأوضح من النفس. فالتعريف بهذا يكون من قبيل التعريف بالغامض وهذا وجه الخلل فيه.

وكما لا يصح أن يكون المعرِّف أكثر خفاء من المعرَّف يشترط فيه ألا يكون مساويا لمعرَّفه في وضوحه وجلائه. فلو عرفت الفرد بأنه ماليس زوجا، والزوج بأنه ماليس فردا،لكان هذا التعريف تعريفا غير دقيق، وعلى العموم فإن هنالك أشياء لها وجود تضايفي، هناك مجموعة من المتضايفات يتوقف فهم الواحد منها على الآخر كالأبوة والبنوة، والسكون والحركة،والوجود والعدم، وما إلى ذلك من المتضايقات التي بينها هذه النسب التي إما أن تكون نسبة التقاء واتصال أو نسبة تناقض أو نسبة تضاد، هذه المتضادات و المتناقضات بينها هذه النسبة التضايفية فيمتنع تفسير أو شرح أو تعريف واحد منها بالآخر لأن كل واحد منها متوقف على الآخر.

كذلك لا يمكن تعريف الشيء بعبارة أو بلفظة متوقفة على معرفة المعرَّف نفسه. فلا يقال في تعريف العلم: « هومعرفة المعلوم بما هو في الواقع » لا يقال: « إن العلم هو معرفة المعلوم »، لأن الذي يعرف المعلوم يكون قد فهم معنى العلم. فلابد إذن من الاتجاه الى طريق آخر لتعريف العلم لأنك إن قلت: « إن العلم هو معرفة المعلوم ». فقد أشرت الى شيء، ويكون هذا عيبا من عيوب التعريف، وهو ما يسميه المناطقة « بالمصادرة » التي تتمثل في أنك سقت في التعريف ماهو في نفس الوقت مطلوبا.

كذلك يتحرز من استعمال المجاز في التعريف. لأن التعريف يتوخى به الدقة. والمجاز غالبا ينافي الدقة، فلا يستعمل غالبا. فإن استعمل فمع وجود قرينة صارفة عن إرادة المعنى

الأصلي. والأصل ألا يلجأ الى المجاز في الكلام العادي من أجل جعله كلاما راقيا وشيقا وأدبيا ورائعا. ويمكن استعمال المجاز في التعريف، لكن في هذا الحيز الضبط. فإن استعمل قيد بقرائنه، لأن هذا المجال ليس مجال إبقاء الاحتمالات. في هذا المجال لابد أن يكون المحتمل واضحا، لأننا أمام عملية مهمة وهي عملية الضبط. فلا نستعمل إلا الأشياء بألفاظها الأصلية، لأن الأصل في الاستعمال هو الحقيقة، ولابد من استعمال الحقيقة. وللعلماء القدماء تعقيبات على بعضهم، ومتابعات لبعضهم في قضايا. فحينما كان الآمدي يأخذ تعاريف القدماء في أصول الفقه،لاحظت أنه وقف عند تعريفهم لمعنى البيان فقال: « يقال فيه إنه إخراج الشيء من حيز الإشكال الى حيز الوضوح والتجلي». هكذا عرف البيان قديما. فانتقد الآمدي هذا وقال: «إن هذا التعريف مدخول من جهة أنه يعبر بكلمة الحيز»، والحيز من صفات الماديات، لأن الشيء المتحيز كائن مادي، والمادي أو الذات وصفها عند القدماء أنها متحيز، فإذا عرفوا الجسم قالوا: «إنه المتحيز الذي يأخذ قدر ذاته من الفراغ». فحين الحديث عن البيان وهو من قبيل المعاني، فينتقد إيراد المجاز فيه. وانتقد الآمدي التعريف السابق مرة أخرى لأن فيه زيادة على اللزوم. لأن المعرِّف قال: «إخراج الشيء من حيز الإشكال الى حيز الوضوح والتجلي». وهل التجلي شيء آخر غير الوضوح؟ إن الوضوح هو التجلي، فلا داعي أن يضاف في التعريف ماليس نافعا وما لا يضيف إضافة جديدة، إذن من الجهتين يعتبر هذا التعريف فاسدا يجب رفضه، وقد أعطى الآمدي بدله. والقصد من هذا بيان أنه لابد من البعد عن المجاز ما أمكن فإن استعمل فبقرينته.

ولابد كذلك من التحرز من استعمال المشترك اللفظي، لأن المشترك اللفظي له مدلولات متعددة، ووصفه أنه يصدق على أشياء كثيرة، فيجب استبعاده حينما نقوم بعملية التعريف. إن المشترك اللفظي والمجاز نافعان في المجال البلاغي. لأن البلاغة ليست قاصرة على الإيضاح كما يتصور كثير من الناس، وليس صحيحا أن البلاغة هي قمة الإيضاح والبيان. فقد يكون البليغ بليغ بمقدارما يخفي ويستر مقصوده، وإلا فلماذا يستعمل البلاغيون العرب التورية؟ ولماذا استعملو أسلوب الحكيم؟ لأن أسلوب الحكيم أو «الحيدة» كما يسميها عبد العزيز الكناني في مناظرت

لبشر المريسي : « الحيدة هي عبارة عن خروج من اتجاه متحرك الى اتجاه آخر، وهي الفرار من المدلول الذي يريده المتحدث الى مدلول يصر المتحدث على توخيه ». و « الحيدة » يقصد بها هو عدم الكشف. والخلاصة أنه ليس المراد من البليغ دائما أن يكشف كل ما عنده، فقد يكون المراد هو أن يخفي، فيقول: « نحن من ماء »، ويقصد بالماء الإنسان بينما يقصد بالماء الآخر الحياة وليكن ماء العراق. يقصد أشياء كثيرة. وأنتم حين تقرأون مناظرة الحجاج لبعض الخوارج عليه، حينما كان الحجاج يتحدث ويتوعد ويقول: « لأحملنك على الأدهم »، قال: « مثل الأمير يحمل على الأشهب والأدهم »، يقصد به فرسا. قال: « إنه حديد » قال: « لأن يكون حديدا أحب إلي من أن يكون كليلا ». وقد كان الخارجي يقصد المعنى الذي يريده ويوافقه هو وينأى عن المدلول الذي كان الحجاج يقصده من لفظه. هذه مقاصد البلغاء، أي أن مقاصد البلغاء التعمية والتورية والتغطية. لكننا في مجال المصطلح يكون المقصود شيئا واحدا محددا هو الكشف والإيضاح والبيان، فلا داعي الى استعمال المشتركات اللفظية، ولا حاجة إليها. فإن قلنا: « ما النقد؟ »، قال: « النقد عين ». لأن كلمة العين لها– كما تعرفون– مدلولات كثيرة، ولكنها في التعريف لا تصلح لأنها موهمة ومربكة. سئل أحد الفقهاء ماهي السنة؟ قال: « ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه » لكن هي كما هي السنة التي يثاب أو لا يثاب على فعلها حتى تعملها أو تتركها؟ وما حقيقتها؟ إن التعريف السابق ليس فيه غير بيان حكم من يفعلها، وحكم من يتركها. هذا ليس تعريفا أبدا. إنما هو حكم الفعل وحكم الترك. أما تعريف السنة فلم يرد بعد. نحن ننتظر حكم تعريف السنة. فقولهم في تعريفها: « ما اقتضاه الشرع طلبا غير جازم » هو أوفق بأن يكون تعريفا لهذا. ولو سألنا ما هي الطاولة؟ فقيل: « هي شيء يؤكل عليه »، وحينذاك نقول: « ماهي في ذاتها؟ » نحن الآن نسأل عنها قبل أن توجد. والعلم الذي يتقدم الآن في المختبرات هو العلم الذي يبحث عن المكونات الحقيقية لا عن النتائج. نحن نسأل عن الماء، أي عن تركيبه،لا أن نقول: « إنه يبرد أو يشرب أو كذا أو يسبح فيه ». نحن نتحدث عن تكوين الماء. « الماء عبارة عن أكسجين + هيدروجين بنسبة كذا ». فهذا الذي يقدم العلم. أما أن يقال: « إن الماء يسبح فيه

ويتبرد به في الصيف ». فهذا ليس وصفا للماء، وإنما هو من الأحكام والأمور الزائدة، ولذلك وجب التنبيه الى أن الأحكام تقصى. وأن التعريف بالحكم ليس من قبيل التعريف العلمي.

وَعِنْدَهُمْ من جُمْلَةِ المرْدودِ أن تَدْخُلَ الأحْكَامُ في الحُدودِ
ولا يجوز في الحُدودِ ذِكْرُ أوْ وجائِزٌ في الرَّسْمِ فادْرِ ماروَوْا

لا يجوز ذكر « أو » التي بمعنى الشك. أما « أو » التي قد تكون بعنى التقسيم قد تورد. فيقال: « ماهو الفكر؟ » فيجاب: « هو النظر المؤدي الى الظن أو الى غلبة اليقين ». استعمال « أو » هنا جائز لأنه مؤد الى التفريع. النظر مؤدي الى اليقين أو إلى غلبة الظن. ما يتأدى إليه الفكر هو هذا. إما يقين إذا كانت الأدلة قطعية، وإما أن يؤدي الى غلبة الظن إذا كانت الأدلة ظنية.

4- خاتمة:

على العموم هذه كلمة وددت أن أسهم بها في هذا المضمار، في مجال بيان دقة المناطقة واشتراطاتهم في صياغة الحد والتعريف المنطقيين، وكما تلاحظون فإن الأمرمتسع لأن يبحث مرات ومرات. والذي يبدو من خلال هذا هو أن المناطقة كانت لهم صرامة في قبول الحد الذي يعتبر حدا علميا. ونحن كما قلت في البدء محتاجون الى أن نعود إلى تحكيم هذه المفاهيم لنضع تعاريف قارة لكل المفاهيم التي تطوف بنا والتي نحياها ونعيشها، والتي يؤثر ربما اضطرابها سلبا على حياتنا الفكرية..

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب – وجدة. ص: 27 – 37

عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما

عز الدين البوشيخي
كلية الآداب ـــ مكناس

مدخل: بسم الله الرحمن الرحيم إنه لمن المدهش حقا أن يكون بمقدور المجموعات البشرية – على اختلاف مستوياتها الثقافية والعلمية– بناء مصطلحات واستعمالها بحنكة ومهارة، وإبداع. حيث نلاحظ أن لأهل الحرف والصناعات مصطلحاتهم، وأن للرياضيين مصطلحاتهم، وأن للفلاحين مصطلحاتهم بل نلاحظ أيضا أن للأطفال مصطلحات يستعملونها في مختلف ألعابهم... فليس بناء المصطلحات واستعمالها إذن عمل موقوف على العلماء والباحثين، بل هو ظاهرة كلية لا تتميز بها فئة عن فئة، ولا شعب عن شعب، ولا أمة عن أمة، إلا أن ذلك لا يمنع – في نظرنا– من تصنيف المصطلحات أصنافا أربعة:

أ– مصطلحات عامة يتداولها عوام الناس بحسب مجالات أعمالهم كما هو الشأن في مصطلحات الحرفيين والصناع والموظفين والتجار والفلاحين والرياضيين والأطفال وغيرهم...

ب – ومصطلحات حضارية يتداولها أفراد الأمة كالخلافة والشورى والعدل والمساواة والحرية والجهاد...

ج– ومصطلحات تقنية يتم استعمالها لتعيين ذوات ذات طابع تقني موجودة أم مستحدثة كالهاتف والحاسوب والأقمار الاصطناعية وغيرها.

د– ومصطلحات علمية ومعرفية يتداولها العلماء والباحثون بحسب مجال اختصاصهم.

إحدى الأفكار الكامنة خلف هذا التصنيف أن لكل نوع من هذه الأنواع وضع خاص يجب اعتباره أثناء الدراسة ضمانا لعدم السقوط في تعميمات غير مؤسسة علميا. لذلك سنحصر عنايتنا في المصطلحات العلمية والمعرفية – في هذا المقال خاصة – مركزين على تحديد إطار البحث المصطلحي ورسم مساره، والبحث في التعالق القائم بين المصطلح والمفهوم، وأهمية النسق المصطلحي في بناء المعارف والعلوم.

إطار البحث المصطلحي:

بِحُكْمِ أن المصطلح وحدة معجمية انتقلت من وضع الكلمة الى وضع المصطلح بخصائص معلومة، وانتقلت – تبعا لذلك – من المعجم العام الى المعجم الخاص، فإن البحث المصطلحي، الذي يعنى أساسا بتحديد طرق وشروط بناء المصطلحات وتوحيد استعمالها، بحث في المعجم.

وعلى الرغم من أن البحث المعجمي شهد تطورا كبيرا نتيجة ما حققته اللسانيات من نتائج، فإن البحث المصطلحي ظل بمنأى عن هذا التطور، كما ظل يحتفظ بالتصور القديم عن المعجم باعتباره قائمة طويلة من الكلمات مصحوبة بمعانيها ومرتبة بطريقة ما. وبمقتضى هذا التصور اجتُهد في بناء عدة معاجم مصطلحية لقطاعات معرفية متنوعة كالفيزياء والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها.

إن المعجم – حسب هذا التصور – معجم صناعي لا يمثل حجم مخزون المتكلم من المفردات إلا تمثيلا جزئيا، ولا يقيم أي نوع من العلاقات الدلالية بين المفردات، ولا يبين كيفية تمثيل هذه المفردات في ذهن المتكلم، وبعبارة، إنه معجم لا يعنى بوصف قدرة المتكلم المعجمية.

أما المعجم– بالمعنى اللساني المعاصر– فعبارة عن مداخل معجمية للمفردات ترتبط في صياغتها بنظريات التمثيل الذهنية.

المدخل المعجمي للمحمول (قَبَّل) مثلا يتضمن– حسب نظرية النحو الوظيفي– المعلومات الآتية:

– صورة المحمول أي جذره (ق.ب.ل) ووزنه الصرفي (فعَّل)

– مقولة المحمول: فِعْل

– محلات موضوعاته: محلان اثنان (س1) و (س2)

– قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته: ‹ إنسان›، ‹حسي›

- الوظائف الدلالية المسندة الى محلات موضوعاته: منفذ ومتقبل.

ويتم تعريف المحمول (قَبَّل) بمدخل معجمي آخر له المواصفات ذاتها، مضمونه كالآتي:

يعود القول إن (س1) قبَّل (س2) الى القول إن (س1) لمس (س2) بشفتيه (س3)

- التي خصصت بمخصصات التعريف (ع) والتأنيث (ث) والتثنية (2) وأسندت إليها الوظيفة الدلالية الأداة (أد) - والهدف (س4) يتجلى في تعبير المنفذ (س1) عن العطف (س5) اتجاه المتقبل (س2).

يتم التمثيل صوريا للمدخل المعجمي «قبَّل» مصحوبا بتعريفه كالآتي:

[ق.ب.ل (فعَّل) ف

(س1: ‹إنسان› (س1)) منفذ

(س2: ‹حسي› (س2)) متقبل = تعريف

ل.م.س {فعل} ف

(س1: ‹ إنسان › (س1)) منفذ

(س2: ‹حسي › (س2) متقبل

(ع ث2 س3: شفة (س3)) أداة

(س4: [ع.ب.ر {فعَّل} ف

(س1) منفذ (س5: عطف (س5)) (س2) متقبل] (س4)) هدف

على هذا الأساس، يقدم المدخل المعجمي معلومات غنية عن خصائص المحمولات- سواء أكانت فعلية أم اسمية أم وصفية- الصورية والدلالية، وعن علاقته بمحمولات أخرى تربطه معها روابط دلالية في لغة معطاة.

يتبين بهذا المثال أن المعجم- الذي يشكل جزءا من القدرة اللغوية لكل متكلم بلغة طبيعية- نسق من العلاقات التركيبية والصرفية والدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية التي

يتضمنها، وأنه مُبَنْيَنٌ بطريقة توحي بأن ثمة مبادئ عامة تحكم كيفية تنظيم مواده وبناء علائق نسقية بينها. إن معجما بهذه المواصفات لأقرب من أن يعكس قدرة المتكلم المعجمية؛ ومن ثمة فهو جدير بأن يوصف ب «المعجم الذهني»، ومواكبة لهذا التطور في البحث المعجمي نهض فريق من العلماء ببناء معاجم ذهنية لبعض اللغات كاللغة الانجليزية كما فعل زوتقن وميخ وفوسن، وذهبوا أبعد من ذلك حين تمكنوا من حوسبتها (كونولي وديك 1989).

فإذا كان البحث في المصطلح بحثا في المعجم، وإذا كان البحث المعجمي قد حقق تطورا مشهودا، فإنه من غير اللائق أن يظل البحث المصطلحي منعزلا عن هذا التطور. لذلك يجب أن يعنى الباحثون بالآليات التي تمكن المتكلم من نقل المفردة من وضع الكلمة الى وضع المصطلح، وبالمبادئ التي تحكم بناء المصطلحات عامة واستعمالها.

2- المصطلح والمفهوم: أي تعالق؟

من المعلوم أن معنى الكلمة الواحدة يتغير بحسب سياق ورودها وكيفيات استعمالها حتى يمكن القول إن استعمال الكلمة هو الذي يحدد معناها. لنبين ذلك بالأمثلة الآتية:

أ- يشكو زيد من ألم في العين اليسرى.

ب- ضجر زيد من عين تلاحقه.

ج- حضر عين القوم نفسه الحفل.

د- مال زيد الى العين فشرب منها.

و- عجز زيد لضعف بصره عن إدخال الخيط في عين الإبرة.

ي- وافق زيد عينه على الاقتراح.

تأخذ الكلمة (عين) معناها بحسب سياق استعمالها؛ فهي دالة على حاسة البصر كما في (أ)، وعلى جاسوس كما في (ب)، وعلى السيد كما في (ج)، وعلى منبع الماء كما في (د)، وعلى ثقب الابرة كما في (و)، وعلى معنى التوكيد كما في (ي).

ويستطيع مستعمل اللغة أن ينتقي المعنى المراد من بين عدد من المعاني استنادا الى سياق الجملة.

لذلك تعمد معاجم اللغة العامة الى تعريف الكلمة من خلال تحديد استعمالاتها داخل إطار الجملة، وتحديد معانيها المتنوعة الناجمة عن تنوع استعمالاتها. أما المصطلح فيتعالق مع مفهوم محدد في ميدان معرفي معين، ولا يتأثر بسياق وروده أو كيفيات استعماله. ويرجع ذلك الى أن المصطلح كلمة تتميز بانتمائها الى معجم خاص وباستعمالها من قبل المختصين في ميدان معرفي معين.

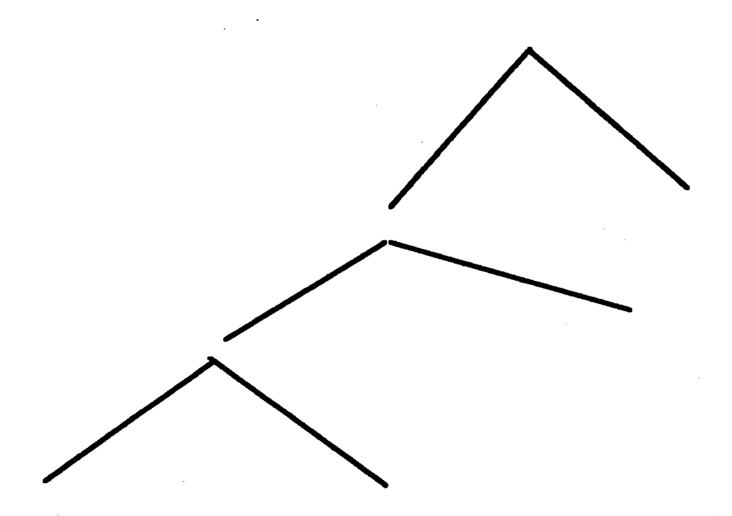
تفيد الخاصية الأولى أن المصطلح كلمة تفقد بالتدريج انتماءها الى معجم اللغة العام مرسخة انتماءها الجديد الى معجم خاص بميدان معرفي معين تكتسب فيه معنى جديدا لم يكن لها في المعجم العام.

وتفيد الخاصية الثانية أن المصطلح يصبح استعماله مقصورا على أهل الاختصاص. فهم حينما يستعملون مصطلحا ما يدركون المضمون نفسه بما أن استعماله مقصور عليهم لا يتعداهم الى غيرهم.

لنأخذ – من أجل التوضيح – المثال الآتي:

تنتمي كلمة « شجرة » الى معجم اللغة العربية العام. فهي تستعمل للدلالة على « نبات كبير خشبي له ساق واحدة محددة تماما، وله ذروة منتشرة قليلا أو كثيرا » انتقلت هذه الكلمة الى وضع المصطلح بانتمائها الى ميدان معرفي محدد هو اللسانيات، وباكتسابها معنى جديدا لم يكن لها؛ حيث أصبحت تدل على وسيلة تمثيلية صورية يتم بمقتضاها تحليل الجملة. وبذلك أصبح مصطلح « شجرة » جزءا من معجم خاص يتداوله أهل الاختصاص في اللسانيات بما أنها تعين مفهوما محددا داخل ميدان معرفي محدد.

يتشكل مفهوم «شجرة» من سمات دلالية تحدد طبيعتها وصورتها ووظيفتها. فطبيعتها أنها خطوط تمثيلية، وصورتها أنها شجرة معكوسة، ووظيفتها أنها تمثل للجملة وتحللها مثلما يبينه الرسم الآتي:

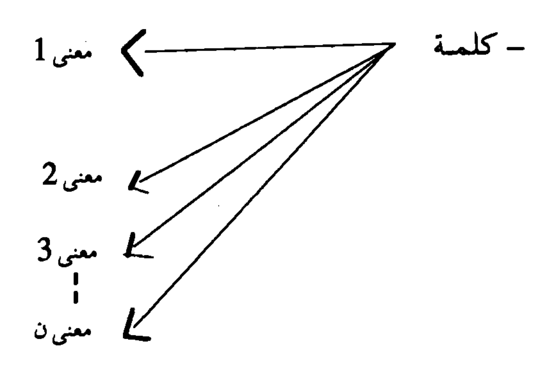


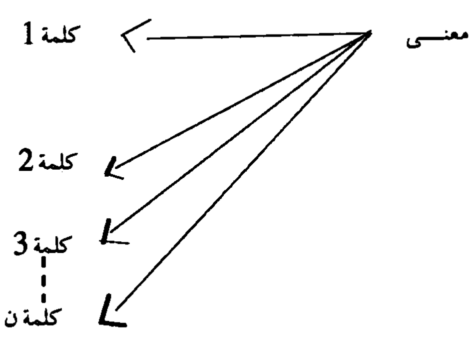
علما أن هذا المفهوم يأخذ دلالته في علاقته بباقي المفاهيم المجاورة له. فمفهوم الشجرة إذن مفهوم ثابت، إذ لا يمكن أن يفهم أهل الاختصاص مفهوما غيره عند ورود المصطلح الدال عليه بغض النظر عن السياق أو كيفيات الاستعمال. ومن مظاهر دقة المصطلح أحادية العلاقة التي ينبغي أن تقوم بينه وبين المفهوم، وتتمثل في دلالة المصطلح الواحد على مفهوم واحد، وتعيين مفهوم واحد بمصطلح واحد داخل ميدان معرفي محدد.

يمكن تمثيل هذه العلاقة كالآتي:

- مفهوم <—————————> مصطلح

وكلما تدنى احترام أحادية العلاقة بين المفهوم والمصطلح تراجعت «مصطلحية» المصطلح، وقل تميزه عن الكلمة. إذ إن العلاقة بين الكلمة والمعنى ليست أحادية. فالكلمة الواحدة تتعدد معانيها، والمعنى الواحد قد تتعدد الألفاظ الدالة عليه كما يبينه الشكل الآتي:





نذكر في هذا الصدد بأن عنايتنا منصبة على المصطلح العلمي ليس غير. ونستدرك بالقول إن هذا النمط من المصطلحات يشهد حالات حيث يكون المصطلح الواحد دالا على أكثر من مفهوم. وقد يظن أن المصطلح في مثل هذه الحالات يقارب وضع الكلمة المتعددة المعاني إلا أن ثمة فرقا يدفع هذا الظن، ومضمونه أن المصطلح قد يدل على أكثر من مفهوم ولكن ذلك يكون مشروطا بتعدد الميادين المعرفية التي تنتمي إليها تلك المفاهيم. أما الكلمة التي تتعدد معانيها فلا تخضع الى هذا الشرط. يمكن توضيح هذا الفرق كالآتي:

- كلمة ---------> معنى / سياق

- مصطلح -------> مفهوم / ميدان معرفي

إذا كان السياق يسمح بتعدد معاني الكلمة الواحدة، فإن تعدد مفاهيم المصطلح الواحد لا يسمح به إلا تعدد الميادين المعرفية التي تنتمي إليها هذه المفاهيم.

إلا أن إجراء تحديد الميدان المعرفي إجراء غير كاف ما لم يصاحبه إجراء التعريف. وذلك بسبب القضايا التي تثار داخل الميدان المعرفي ذاته. فالى جانب صعوبة الحسم في رسم حدود فاصلة بين الميادين المعرفية المتقاربة أحيانا والمتداخلة أحيانا أخرى، ثمة صعوبات تتعلق بتفرع الميدان المعرفي الواحد الى عدة اتجاهات. وقد تتعدد مفاهيم المصطلح الواحد تعدد هذه الاتجاهات ذاتها، كما هو الشأن مثلا في مصطلح «فاعل»، إذا استبعدنا المفهوم المستمد من النحو العربي القديم واللصيق بهذا المصطلح، فإن مفهوم الفاعل في اللسانيات البنيوية غيره في اللسانيات التوليدية، ومفهومه في اللسانيات التوليدية مغاير لمفهومه في اللسانيات الوظيفية، رغم أن اللسانيات هي الميدان المعرفي الذي يجمع هذه الاتجاهات جميعها. بل إن المصطلح الواحد قد تتعدد مفاهيمه داخل الاتجاه الواحد في الميدان المعرفي الواحد بسبب استعماله في مستويات مختلفة، كما هو الشأن في مصطلح «اللبس» حيث هناك «اللبس» الناتج عن التركيب، و «اللبس» الناتج عن الدلالة، و «اللبس» الناتج عن التداول... وليس من السليم الخلط بين هذه المفاهيم، لذلك يتوجب الأخذ بإجراء التعريف.

التعريف عبارة قصيرة تهدف الى وصف المفهوم الذي يدل عليه المصطلح وصفا دقيقا يرفع عنه الغموض ويدفع عنه تعدد التأويل. لتحقيق هذا الغرض يجب أن يتضمن هذا الوصف سمات دلالية تتعلق بصورة الموضوع الذي يحيل عليه المفهوم وطبيعته ووظيفته، كما تم بيانه بمثال الشجرة السابق.

3- أهمية المفاهيم والمصطلحات في تطور المعارف:

إن الدعوة الى ضرورة توسيط تعريف بين المصطلح والمفهوم يقوم على تحديد صورة وطبيعة ووظيفة الموضوع دعوة – في الجوهر- الى الوعي بأهمية المفاهيم والمصطلحات في بناء المعارف وتطويرها. ذلك لأنه لا يمكن تصور قيام معرفة أو علم دونما وجود نسق من المصطلحات متعالق تعالقا محكما مع نسق من المفاهيم.

لنتذكر- بالمناسبة- أن فردناد دوسوسير حينما أقدم على تحديد موضوع اللسانيات - في إطار مشروعه الرامي الى بناء هذا العلم- انطلق من البحث عن الفروق القائمة بين مفهوم اللغة ومفهوم اللسان ومفهوم الكلام. وأدى به البحث الى اعتبار اللسان هو موضوع اللسانيات الحق.

ولنتذكر أيضا أنه تم التخلي - مع التوزيعيين- عن عد الكلمة هي أساس التحليل اللغوي حينما لم يوفق اللسانيون في تحديد مفهومها بدقة. واستعاضوا عنها- في إقامة التحليل- بمفهوم المكون. ونجم عن هذا التحول تطور هام في مسيرة البحث اللساني الحديث. فسواء تعلق الأمر ببناء المعارف أم تطويرها فإن ذلك يرتبط - الى حد- بنسق المفاهيم المتعالق مع نسق المصطلحات. والدليل على ذلك أن جملة من المعارف التي لم تتمكن من تحديد مفاهيمها بدقة، ومن بناء نسقها المصطلحي الخاص ظلت بعيدة عن أن تشهد تطورا علميا ملحوظا.

نستطيع القول - على أساس ما تقدم- إن البحث في قضايا المصطلح بحث في مكون من أهم مكونات المعرفة العلمية، والعناية به عناية بهذه المعرفة بالذات.

والله ولي التوفيق

المراجع المعتمدة

أ- باللغة العربية:

- خياط ، يوسف:
معجم المصطلحات العلمية والفنية ،
دار لسان العرب، بيروت د.ت.

- الفاسي الفهري، عبد القادر:
المعجم العربي
دار توبقال، الدار البيضاء، 1986.

ب- بالفرنسية والانجليزية

2) - Dubois, J et Autre:
Dictionnaire de linguistique
Larousse, Paris, 1973.
3)- Elamin , Saadia:
La recherche terminologique et son importance en traduction, Thése pour
le doctorat de 3è cycle .Univ, de la sorbonne nouvelle, Paris III. 1984.
4)- Robert, Paul:
Le petit Robert
Le Robert. Paris XI. 1985.
5)_ Rondeau, Guy:
Introduction à la terminologie.
Centre éducatif et Culturel. Montréal, 1981.
1)_ Connolly, J and Dik, S:
Functional Grammar and The Computer,
Foris. Dordrecht,1989.
6)_ Meijs, W
Spreading the word: Knowledge-activation
in a Functional perspective
in: Comolly and DIK (eds), 1989.
7) Vossen,:
The Structure of lexical Knowledge
as envisaged in the Links-project.
in: Connolly and DIK (eds), 1989.
8) Zutphen, V.H:
Constructing an FG Lexicon
on the basis of LDOCE,
in: Working papers on Functional Grammar, n 24, 1987:

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب – وجدة. 1998 ص: 39 – 48

قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية

محمد بوحمدي
كلية الآداب ظهر المهراز — فاس

يبدو عنوان العرض جذابا ومثيرا وطموحا، إلا أن محتواه ربما كان مخيبا للآمال إذ يفتقر إلى الإحاطة والشمول والعمق، فهو موسوم بقصور شديد لمحدوديته في الزمان والمكان والمنهج، وأسباب ذلك ترجع إلى:

1 – ندرة الكتاب الإنجليزي المتخصص، ومحدودية انتشاره وتداوله، فإذا استثنينا المكتبات الجامعية التابعة لكلية الآداب، شعبة اللغة الإنجليزية، وبعض المكتبات الأخرى التابعة للمراكز الثقافية، لانجد ما يشفي ويغني، ثم إن هذه الجهات نفسها التي تستورد الكتاب الإنجليزي لاتعنى إلا بصنف معين هو الكتاب المدرسي والجامعي أي ما يهتم باكتساب اللغة وتعلمها وتعليمها للأجانب، وقلما تجد كتابا في حقول معرفية متخصصة خارج إطار المقررات المدرسية.

2– إنني قارئ عادي غير خبير وغير متخصص لا في الدراسات المصطلحية ولا في اللغة والآداب الإنجليزيين.

3– وثالثة الأثافي أن التعريف في المراجع الإنجليزية التي وقفت عليها، وهي قليلة على كل حال، إن التعريف يعتمد على التصنيف المنطقي القائم على الجنس والنوع والفصل، ولا يكاد يخرج عن نفس المبادئ الكلية والأصول العامة في قضية التعريف.

وهذه المراجع هي:

1– Contemporary Writing. Process and Practice لمؤلفه Jim w.Corder من الجامعة المسيحية بتكساس، طبع الكتاب بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979.

تناول المؤلف قضية التعريف في موضعين:

في الصفحة 32 - 33 ، وكذلك من الصفحة 131 - 134.

2- Short takes, Modelessays for Composition لمؤلفته Elizabeth Penfield .

من جامعة نيواورليونز. طبع الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987.

الطبعة الثانية تناولت المؤلفة قضية التعريف من الصفحة 262 - 290.

3- Reading, Writing, Thinking, Critical Connections لمؤلفته VIVIAN M. Rosen-berg نيويورك 1989 .

قضية التعريف من 46 - 63.

4- Subjectand Stralegy

ARhetoric reader. Fourthedition

لمؤلفيه: Paul ESCHOLZ من جامعة ڤيرمونت - بأميريكا.

تناول المؤلفان قضية التعريف في ص: 351 - 353.

5- Writer's guide and Index to English porter G. Perrin Wilma R. Ebbitt

الطبعة الخامسة، طبع بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972.

قضية التعريف من 107 - 118

ومن 350 - 353.

6- Written Words, Aliterary introduction to English Composition لمؤلفيه Arthar Nor-man من جامعة شيكاغو Lewis Sawin من جامعة كلورادو. نيويورك 1962.

قضية التعريف من: 65 - 90

7- Well-Bound words. A Rhetoric لمؤلفه: Dhon J. Ruszhiewcz من جامعة تكساس. طبعة 1981.

التعريف من الصفحة: 42 - 50.

Assignments in Exposition -8

المؤلفون: Louise E. Rorabacher Georgia Dunbar

Clement Dunbar.

الطبعة التاسعة بنيويورك 1988.

قضية التعريف من: 328 - 344

How to write Critical essays . David B. Pirie-9

طبعة 1989 لندن

التعريف من الصفحة: 112 - 117

Principles of litérary Criticism I. A. R: chards -10

طبعة 1976، طبع في بريطانيا العظمى لندن.

التعريف من: 175 - 179.

Modern Rhetoric-11

Brooks and warren. 1961 أمريكا

قضية التعريف من الصفحة: 42 - 60.

والقاسم المشترك بين هذه المراجع كلها أنها تعالج أسئلة وقضايا هي من صميم البلاغة والنقد، إنها باختصار تحاول صياغة استراتيجية واضحة ومحددة للكتابة، ويرد الحديث فيها عن التعريف باعتباره من الأسس الاستراتيجية الهامة في مجال الكتابة عموما.

ومجموع الصفحات المخصصة لقضية التعريف في هذه المراجع الأحد عشر حوالي 143 صفحة ولكن أغلبها كما ذكرت من قبل يقتات من مائدة واحدة، ويدور حول فكرة بعينها هي فكرة الجنس والنوع والسمات الفارقة أو الخصائص المميزة.

انصرف الاهتمام في معالجة قضية التعريف إلى جوانب ثلاثة:

الأهمية القصوى للتعريف في مجال الكتابة عموما والكتابة الأدبية خصوصا/ حد التعريف وماهيته/ أنواع التعريف وطرقه.

1- أهمية التعريف:

تمثل المصطلحات التقنية والمعجم الخاص أواللغة الخاصة بموضوع ما حاجزا رئيسيا يعرقل عملية التواصل بين الخبير المتخصص والقارئ العادي غير المنتسب إلى العلم المقصود بالكلام، لذا فإن التعريف في أي علم من العلوم أو فن من الفنون يجب أن يكون تقليدا راسخا في الكتابة، تعريف الأشياء والمفاهيم والتصورات، فهو يقدم القاعدة الصلبة والأساس المتين للتواصل الجيد، ويحقق الفهم والإفهام وتعرف المصطلحات المتخصصة والجديدة وغير المألوفة، غير أنه في بعض الأحيان تشتد الحاجة كذلك إلى تعريف المصطلحات المتداولة والتي تستعمل على نطاق واسع، فالبلاغة والأسطورة والواقعية والواقعي والرومانسية والرومانسي والدراماتيكي والطبعي وغيرها. مصطلحات رائجة بكثرة في مجال النقد الأدبي، غير أنها تستعمل بمعان ودلالات مختلفة لذلك يكون من الحصافة والحذر والاحتراس تحديد المعنى الذي يقصده الكاتب منها، فالواقعية، مثلا، Realism وتعني الإخلاص في الفن والأدب للطبيعة أو للحياة الواقعية وتصوير مظاهرها بدقة من غير إهمال لما هو قبيح أو مؤلم، إن الواقعية مفهوم إشكالي كمصطلح الواقع، وينبغي أن يتجنب الناقد وصف عمل أدبي بأنه واقعي أو غير واقعي، وإذا تعين استعمال هذا المصطلح فليقترن بتعريف دقيق تدعمه شروح وأمثلة توضيحية، لأن الواقعي قد يستعمل في سياق أدبي آخر فيراد به: براغماتي، أو غير عاطفي وأحيانا بمعنى ساخر سخرية لاذعة. كما أن درامي أو دراماتيكي يثير من ظلال المعاني ومن التلوينات الوجدانية في جنس أدبي غير ما يثيره في جنس أدبي آخر، لذلك يجب ألا يستعمل كمرادف للإثارة «مثير»، أو للعاطفية المتهالكة والمفرطة «عاطفي جدا وعلى نحو لافت للنظر» وكذلك الأسطورة، فالكاتب ريتشارد ويس في بداية كتابه: أسطورة التفوق الأمريكي، يوضح ما يعنيه بالأسطورة قائلا: لا أستعمل الأسطورة هنا بمعنى الزائف والخرافي بل

بالعكس أعني بها توليفة أو تركيبة معقدة من المواقف والقيم التي يعتنقها الأمريكيون ويومنون بها، وتحدد أسلوبهم في الحياة وطريقة نظرتهم إلى العالم وكيفية فهمهم لتجربتهم..

إن تعريفا كهذا، وهو تعريف مشروط يبني أرضية مشتركة للحوار والمناقشة ، ويجعل عملية التواصل أيسر وأسهل.

هناك عدد لا يحصى من المصطلحات المتداولة بكثرة، ويتعين على المرء حين استخدامها اليقظة والاحتراس الشديدان حتى لا يتعب القارئ ويسبب له عسر الهضم وسوء الفهم والاضطراب، فالكلمات ترمز إلى الأشياء، ولكنها ليست هي عين ما ترمز إليه لذلك تتعدد دلالاتها ومفاهيمها بتعدد القراء.

إن الكتابة معناها أن تبدع عالما، وتشيد دعائمه، وأن تقرأ معناه أن تقتحم هذا العالم وتندمج فيه وتصير جزءا منه ويصير جزءا منك. ولن يتأتى ذلك إلا بتعريف المصطلحات الجديدة والمتخصصة وغير المتداولة، وقد تدعو الضرورة، كما سلف القول، إلى إعادة تعريف المصطلحات المعروفة، وإعطائها معاني جديدة.

2- حد التعريف:

هناك نوعان من التعريف:

1- التعريف الغوي أو التعريف المعجمي للكلمة:

يشغل التعريف اللغوي حيزا كبيرا في المعاجم، وعندما نكون بصدد البحث عن التعريف اللغوي للفظ ما يجب أن نستحضر في أذهاننا ثلاثة اعتبارات .

أ- إن المعجم لا يوصي باستعمال معنى معين للفظ ما، ولا يمنع استعمال معنى آخر، بل تنحصر مهمته في تدوين مختلف الاستعمالات وجمعها ووضعها تحت تصرف القارئ بما فيها الاستعمالات المهجورة والجارية، والجديدة، أي ملاحقة اللفظ في مختلف أوضاعه الدلالية التي توجد في حالة عدم الاستقرار نتيجة التحولات المتعاقبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أن العلم يجعل العالم أقل ثباتا واستقرارا.

ب- إن ألفاظ التعريف ليست هي معنى اللفظ المعرف، وإنما تعين على فهم ما يرمز إليه ذلك اللفظ في عالم الأشياء والأفكار، استعانة بأمثلة ورسوم توضيحية، إذ ليست للألفاظ معان محددة كوحدات لغوية مدونة في المعجم ومعزولة عن غيرها، ولا تكتسب معانيها إلا عند إدخالها في سياق مًّا، فالاستعمال هو الذي يفجر طاقاتها الدلالية، ويخرج معانيها من حالة الكمون والاستتار، أو بعبارة أخرى ينقلها من حالة الوجود بالقوة إلى حالة الوجود بالفعل.

جـ - إن التعريف اللغوي أو المعجمي نادراً ما يشير إلى المعاني الإضافية أو الثانوية أو المصاحبة «ظلال المعاني أو ألطاف المعاني» هذه المعاني الإضافية هي التي تجعل اللفظ ملائما جدا في سياق معين وناشزاً وقلقا وغير متمكن في سياق آخر.

ومن الحكمة ألا نستعمل اللفظ اعتماداً فقط على التعريف اللغوي المدون في المعجم، بل يتعين أن نجيد الانصات إلى نبضه في مختلف وجوه استعماله قراءة وسماعا حتى نتقن توظيفه، أي أن يكون لدينا حس مرهف بالكلمات، لأنه وحده الذي يعيننا على أن نضع اللفظ المناسب في المكان المناسب، والكاتب الأخرق من يدون الكلمة الأولى التي ترد في ذهنه...

2- التعريف الحقيقي أو التعريف الاصطلاحي:

يهتم التعريف الاصطلاحي، حسب أرسطو، بتحديد جوهر الشيء، إنه يشبه المسلمات والبديهيات في الرياضيات وفي المنطق، فإذا أمكن وضع فرضية اعتماداً على مسلمات، كذلك يمكن استنباط سمات وخصائص معينة من التعريف.

إن التعريف بمعناه الحقيقي أو الاصطلاحي إذن، هو عملية تحديد الماهية، وتتحدد الماهية بإبراز الخصائص الرئيسية والسمات الجوهرية في المعرف، ولايعد التعريف دقيقا ومضبوطا إلا إذا عبر عن الجوهر الحقيقي للشيء أو للمفهوم.

ويشترط في التعريف الدقة في الأداء والرشاقة في التعبير والوضوح والجدوى والفعالية. أما التعريفات المصوغة بلغة مكرورة «البلاغة ما بلغك المراد»

أو بلغة مجازية: الموسيقى لغة الروح. إن تعريفات مقتضبة من هذا القبيل لا تغني المختص ولا تكفي لإرشاد غير المتخصص، فهي لا تشرح غامضا، ولا تقرب بعيداً لأن المفاهيم تظل مجردة حتى تحدد، فإذا حددت وعرفت بانت واستبانت، وقربت، ووضحت.

إن صياغة تعريف واضح ودقيق ومحكم يتطلب قدراً غير يسير من المهارة والكياسة أيضا، فلا نربك جمهور القراء بتعريف مصطلح تقني بلغة تقنية مساوية له، لأن الوظيفة الوحيدة للتعريف الإيضاح لا الإغماض، كما ينبغي ألا نهين القارئ المتخصص بالمبالغة في التبسيط...

3- أنواع التعريف

فكيف نحدد ماهية الشيء وحقيقته وجوهره؟ أو بتعبير آخر: ماهي الطرق التي تقودنا إلى قلب التعريف، وتمكننا من الوصول إلى العناصر المركزية في المعرف مادة كان أو مفهوما؟

إن العناصر المركزية في التعريف تعتمد على ما يراد تعريفه، فقد تتعلق هذه العناصر بأصل المصطلح وتاريخه، أوبمكوناته الأساسية التي يتكون منها، أو بما يشبهه، أو بما يخالفه، أو مجال استعماله، أو بالتأثيرات التي ينتجها، وإذن فهناك تعريفات تاريخية، وتعريفات تحليلية، وتعريفات تركيبية، كما يمكن التعريف بالوظيفة.

وسأشير في هذه العجالة إلى سبعة أنواع من التعريف:

1- التعريف المنطقي: ويعني بتحديد معنى اللفظ برده إلى جنسه، ثم تمييزه بعد ذلك من أنواع الجنس الآخرى.فعناصره ثلاثة: المصطلح المراد تعريفه، وقد يكون كلمة أو عبارة، والجنس الذي ينتمي إليه المصطلح، والخصائص التي تميزه عن أنواع أخرى من جنسه، لنفترض أننا نريد تعريف الاستعارة والمجاز المرسل والموسيقى والماء والبومة فسنعرفها هكذا:

المصطلح	الجنس	الخصائص المميزة
الاستعارة	مجاز	استعمال اللفظ في غير ما وضع له (مجاز) لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.
المجاز المرسل	مجاز	استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة غير علاقة المشابهة.
الموسيقى	صوت	تصدره آلات موسيقية بطريقة منغمة فيها انسجام وإيقاع وتطريب.
الماء	سائل	مركب من ذرات الهيدروجين والأوكسجين بنسبة 2 إلى 1.
البومة	طائر	نشيط بالليل، له رأس ضخم ومخالب قوية وحادة.

فالاستعارة والمجاز مثلا، كلاهما مجاز، ولكنه ضرب من المجاز متميز، ولا يكون التعريف المنطقي دقيقا إلا إذا استوعب كل الخصائص المميزة. في بعض المصطلحات يكفي ذكر خاصية واحدة، وفي بعضها يتطلب التمييز ذكر أكثر من خاصية واحدة.

إن التعريف المنطقي جمع ومنع، حصر وإقصاء.

2- التعريف الإتيمولوجي: وهو دراسة لأصول الألفاظ وتاريخها والتحول الدلالي الذي طرأ عليها. ونادرا ما يستعمل هذا التعريف منفردا، فإذا أخذنا لفظ الموسيقى مثلا، نجد أنها تعود إلى الأصل الإغريقي Mousiké ومعناها الحرفي The Art of Muse أي فن الغناء والشعر. والموزيات حسب الميثولوجيا الإغريقية تسع الاهات شقيقات يحمين الغناء والشعر وهن مصادر الإلهام

والوحي، لذا فإن العودة باللفظ إلى أصله التاريخي توضح لنا لماذا تعتبر الموسيقى ضربا من الفن ونتاج الوحي والإلهام.

وقد يكون المعنى متضمنا في أصل اللفظ أي في بنيته الصرفية كما نرى في مصطلح الأسلوبية بالإنجليزية:

Stylistics = Style + Istics

فهي تتكون من مكونين: Style وهو مكون ينتمي إلى النقد الأدبي، و: Istics، وهو مكون ينتمي إلى اللسانيات، فإذا عرفنا هذا أمكننا أن نعرف الأسلوبية بأنها: دراسة الخطاب الأدبي «الأسلوب» من منظور لساني (Linguistics)

وكذلك الشأن في مصطلح الرادار: Radar

فهو يتكون من:

«جهاز الراديو» "Ra" for "Radio"

ومن: «اكتشاف» "d" for "detéction"

ومن «و» "a" for "and"

ومن تحديد المسافة "R" for "Ranging"

فالرادار هو جهاز لتحديد وجود الشيء وموقعه بواسطة إصدار الموجات اللاسلكية يستعمله ربابنة السفن والطائرات عند انتشار الضباب والظلمة.

إن التعريف الإتيمولوجي، خلافا لما يظن البعض، يقربنا من المعنى الحقيقي للفظ، وأحيانا يمكننا من اكتشاف مصادر مدهشة تيسر لنا النظر إلى اللفظ بطريقة جديدة كلية.

3 – التعريف المشروط Stipulative definition: ويلتجئ إليه الكاتب لتعريف مصطلح أو بالأحرى لإعادة تعريف مصطلح شائع ومتداول ومعروف، فيحمله معنى خاصا، كتعريفنا للشعر: الشعر لغة الروح.

أو: الشعر تعبير غير عادي عن معنى عادي.

والتعريفات التي من هذا القبيل، تكون دوما مثيرة لنقاش مثمر، وأحيانا تثير جدلا معقدا وحاداً.

4 – التعريف بالأمثلة: نلتجئ إلى التعريف بالأمثلة حين يتعذر علينا الشرح والتوضيح، فالأمثلة تعبد الطريق الأمثل إلى التعريف إن دراسة دقيقة ومفصلة لأحد شعراء المدرسة الرومانسية يسهم بشكل فعال في وضع تعريف للمدرسة الرومانسية أو الاتجاه الرومانسي.

5– التعريف السلبي: وهو تعريف اللفظ بالتركيز على المعنى الذي لا يفيده ولا يعنيه والسلب متأصل في عملية التفكير بواسطته تتوصل إلى تعريف إيجابي، لأن التعريف ليس جمعا وحصراً فقط ولكنه كذلك منع وإقصاء، ويؤخذ عليه أنه تعريف ناقص، ينطوي على بعض المخاطر، فقولنا: الموسيقى ليست صمتا ولا صخبا تعريف ناقص لأنه توجد أصوات ليست صمتا ولا صخبا إلا أنها مع ذلك ليست موسيقى كالحوار الهادئ، غير أن التعريف بالسلب، مع ذلك لا يخلو من فائدة، فالتركيز على ما لا يعنيه المصطلح قد يفيد ويلقي الضوء على ما يعنيه.

6 – التعريف بالمرادف: يهتم بتحديد معنى لفظ مًا يقرنه بلفظ آخر مرادف له، ولكنه ربما كان أدق وأكثر تحديدا من حيث المعنى مثل قولنا: الموسيقى لحن. ويتميز التعريف بالمرادف بأنه غير دقيق إلى حد بعيد. لأن الترادف التام نادر جداً في اللغة إن لم نقل إنه منعدم كلية، لذلك يتعين في حالة استعمال هذا اللون من التعريف اختيار المرادف بتدقيق وانتباه شديدين . وقيمة المترادفات أنها تظهر المجال الدلالي العام.

7 – التعريف الموسع ويطلق عليه أيضا التعريف الشامل: في بعض الأحيان يتطلب اللفظ شرحا مفصلا وموسعا لا تغني فيه الجملة أو الجملتان بل يمتد إلى فقرة وربما إلى أطول من ذلك، والدافع إلى استعمال التعريف الموسع ليست حاجة القارئ بل قصد الكاتب وذلك إذا رأى أن الأسئلة التي يثيرها حول اللفظ تقتضي التوسع، إن الكاتب حين يلجأ إلى استعمال التعريف الموسع أو الشامل فهو يرغب في تقديم جملة من المقاربات المتنوعة للمصطلح...

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة 1998. ص: 49 - 67

تكشيف طرائق التعريف في كتاب "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية"[1]

محمد اعلاوة
كلية الآداب ـــ وجدة

1- مقدمة:

إن التعريف عصب الدراسة المصطلحية، يزيل عن المصطلح الغموض والإبهام، ويقرب مفهومه من الأذهان، والدارس المصطلحي في كل ذلك مرشد يختار من السبل أقومها ومن الوسائل أيسرها وأوضحها لتحقيق تلك الغاية وبلوغ ذلك المقصود.

ياأيها الباحثون (ضُرب مثل فاستمعوا له)، إن العلوم المنسوجة بدقة والمعارف المبنية بإحكام شبيهة بحدائق ذات أشجار وأزهار وجداول وأنهار بلغت آية في الانسجام وروعة في حسن النظام، قد أوصدت أبوابها وكتب عليها (لا يدخلها إلا من كان بمسالكها عارفا أو استصحب من أهل الخبرة أحدا إن كان بدروبها جاهلا) فأقبل عليها من الناس كثير، ولم يفز بلذيذ ثمارها ويستمتع بأريج عطرها وعذب مائها إلا قليل، والمحروم من ذلك نوعان: متكبر أُعْجب بنفسه وأيقن أن ما يعرفه - وما يجهله غير يسير - كاف يمكنه من بغيته ويحقق له منيته، فاستغنى عن استصحاب ذوي العلم والبصيرة وركب رأسه ثم انطلق انطلاقة الموصوف بأفعل في العيوب غير آبه بالنصيحة فأصاب في بعض وأخطأ في كثير، فكان من المفسدين.

وَنَزِقٌ لم يَتَّئِد ولم يحكم عقله فاسترشد من لا علم له ولا خبرة وركن إليه ولم يتحرَّ عنه ولا عما يقوله فوثق به وتبعه حتى أدخله شعابا تشابهت عليه مسالكها فلم يدر بعد ذلك أي سبيل يسلك وأيها يترك فكان من التائهين.

إن المعاجم الاصطلاحية كالخرائط قيمتها أن ترشد من استعان بها في معرفة ماهو بحاجة إلى معرفته، فتبين له ما استغلق عليه فهمه وتبهم عليه أمره، فإن حققت له ذلك كانت ذات فائدة ومنفعة وإن لم تحقق له شيئا مما ذكر فهي على رأي المذهب الذريعي ليست ذات شأن وقيمة، ومن ثم فإطراحها واجب والختم عليها بعبارة «غير صالحة للاستعمال» صار ضربة لازب. من هنا وجبت العناية بالتعريف في الدراسة المصطلحية ولزم التدقيق والتمحيص فيما يساق فيه التعريف من حيث الترتيب والتركيب واللغة والتصريف.

وانطلاقا من هذا الاقتناع اخترت كتاب «المصطلحات اللغوية الحديثة» لدراسة الطرائق المتبعة في التعريف دراسة وصفية لانقدية.. وقبل بسط القول في الموضوع لابد من تقديم بعض الملاحظات.

2 – ملاحظات حول الكتاب.

يعد كتاب «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية» من الكتب التي عنيت بجمع المصطلحات في مجال ما يزال يفتقر إلى أولي الحزم والعزم، حيث حاول المؤلف تقديم تعريفات لتلك المصطلحات، وهو عمل يوجب له الشكر والثناء. إلا أن لنا ملاحظات حول ما جاء في هذا الكتاب، منها ما هو عام ومنها ماهو متصل بالمنهج.

1.2 . ملاحظات عامة.

قسم المؤلف بحثه إلى ثلاثة أقسام استهلها بمدخل عام، ثم خص كل واحد من القسمين: الثاني والثالث بمدخل. والناظر في تلك الأقسام يجدها متفاوتة الأحجام، فالقسم الأول استأثر بثلثي الكتاب، وقد خصصه المؤلف للمصطلحات اللغوية الحديثة المبثوثة في بعض ما ألف في علم اللغة بالعربية. أما القسم الثاني فهو أكبر حجما من القسم الثالث، وقد عرض فيه مصطلحات القسم الأول بطريقة معكوسة حيث صنفها بادئا بالمصطلح الأعجمي ثم واضعا قبالته ما يرادفه من المصطلحات العربية. أما القسم الثالث فقد اختار فيه المؤلف من مصطلحات القسم الأول نصفها تقريبا، اعتمادا على معايير وضعها لتوجيه ذلك الاختيار وضبطه، وبناء عليه فإن الكتاب يحتوي ثلاثة معاجم هي – حسب تسمية المؤلف لها –.

- المعجم الألفبائي العربي الأعجمي.
- المعجم الألفبائي الأعجمي العربي.
- المعجم الألفبائي الموحد المختار.

والذي يعنينا من هذه المعاجم الثلاثة المعجم الأول، إذ فيه وردت تعاريف المصطلحات المختلفة التي تشكل موضوع هاته الدراسة.

2.2. ملاحظات في المنهج.

للمؤلف منهج في تعريف المصطلحات نتفق معه في جوانب منه ونختلف معه في جوانب أخرى. فأما ما نختلف معه فيه فهو:

- عدم تتبع المصطلح في السياقات المختلفة التي يمكن أن يرد فيها، واكتفاؤه بسياق واحد. لأن السياق الواحد ليس دليلا كافيا على احتفاظ المصطلح بمفهوم واحد.
- إذا كان تعريف المصطلح تعريفا واضحا يتوقف على السياق فإن السياقات التي استعمل فيها المصطلح تختلف دقة ووضوحا، لذا فتعريف المصطلح بما هو واضح منها وبين أحرى وأجدر، وهذا لم يتم إلا باستخراج جميع السياقات.
- إن تعريف المصطلح ليس من اختصاص الباحث في موضوع علم من العلوم ولا يحق لأي كان أن يطالبه بذلك، بل هو عمل يقوم به المصطلحي يقفو أثر العلماء موضحا كلامهم ومجليا مصطلحاتهم حتى ينير طريق الفهم أمام طالبي المعرفة والعلم. وبناء عليه فإن عرض السياق الذي ورد فيه المصطلح واعتبار ذلك تعريفا ليس كافيا، لأن السياق الذي يرد فيه المصطلح مادة خام تحتاج إلى أن نعمل فيها العقل ونصقلها بإضافة ما يمكن إضافته لاستخراج مكنونها وإسقاط ما ليس له قيمة في التعريف والاحتفاظ بماله تلك القيمة.
- استخراج جميع المصطلحات من المتن شيء أساس وتعريف بعض منها دون بعض يحتاج إلى مسوغ وتعليل.

أما ما نتفق معه فيه فهو:

- تعريفه للمصطلح انطلاقا من السياق الذي استعمل فيه وحجته في ذلك «أن المصطلحات تنشأ من الاستعمال أي نصوص المختصين»(2) وهاته حجة قوية لا اعتراض عليها .
- حصره للمتن في مجموعة من المؤلفات التي وردت فيها المصطلحات اللغوية الحديثة.
- توثيقه للمصطلحات المعرفة بنسبها إلى أصحابها وذكر المواضع التي وردت فيها من المؤلف.
- إن حصر المجال وحصر المتن خطوتان لازمتان في الدراسة المصطلحية، تتلوهما عملية الوصف لا ينقد فيها الدارس ولا يحكم ولا يخطئ ولا يصوب، لأن ذلك عمل يتوقف على التتبع بالمقارنة والتبين بالموازنة. وهذا ما فعله رشاد الحمزاوي حين نقل التعريفات كما وردت في تلك السياقات، معللا ذلك «باحترام أصحابها مهما بلغت تلك الآراء من قيمة إيجابية أو سلبية»(3). لأنه كما قال «في مرحلة وصف لافي مرحلة تعيير وتقعيد»(4). وبناء على ذلك درست تعاريف المصطلحات الواردة في الكتاب.

3- طرائق تعريف المصطلحات في الكتاب.

إن من يتتبع التعريفات المُجلِّية لمفاهيم المصطلحات في الكتاب يكتشف أنها لا تخضع لقاعدة مطردة ولا تسير وفق منهجية صارمة، فاختلافها واضح لا يحتاج إلى حجة أو إقامة دليل. وقد لاحظ المؤلف نفسه ذلك وقدم لبعضها تعليلا يفسر به ذلك الاختلاف قائلا: «والجدير بالملاحظة أن التعريفات المعنية بالأمر ليست تعريفات مطلقة. فهي تختلف دقة وغموضا وطولا وقصرا باعتبار أن التطويل أو التقصير مثلا مرتبط بتوضيحها للقارئ»(5).

ولاحتواء هاته التعريفات المختلفة والإمساك بجهات اختلافها اجتهدت في نسج شبكة من المفاهيم متماسكة ترد تلك الطرائق المختلفة في الظاهر إلى طرائق متفقة في التقدير، وتظهر تلك التعريفات في صورة منظمة.

وبناء عليه فقد نظرت إلى التعريفات الواردة في الكتاب من زوايا أربع؛ هي:

- المكون
- الصيغة
- الرتبة
- العرض

وكل زاوية من هاته الزوايا تتفرع إلى قسمين أو ثلاثة أقسام أو أربعة، وإليك البيان.

أ- المكون: هو ما به يكون التعريف وبدونه لا يكون هناك تعريف. وهو إما خصائص أو مقابلات، أي ما استخلص من المقابلات.

ب- الصيغة: نعني بها الصورة التي يظهر فيها المكون في التعريف، فقد يظهر في صورة خصائص ومقابلات أو يظهر في صورة خصائص دون مقابلات أو في صورة مقابلات لا غير.

جـ - الرتبة: مرتبطة بصيغة ظهور المكون، خاصة في الحالات التي تستوجب الترتيب. فإذا جاءت وفق الترتيب الملاحظ في كثير من التعريفات كان التعريف مرتبا وإذا خالفته كان التعريف غير مرتب.

د- العرض: نقصد به الطريقة التي يعرض بها مكون التعريف، فقد يعرض عرضا فيه إطناب كما قد يعرض عرضا فيه إيجاز، وبين هذا وذاك فقد يعرض عرضا مفصلا فيه تقسيم أو يعرض عرضا فيه حشو وكلام زائد.

وفيما يلي أمثلة موضحة لكل زاوية من تلك الزوايا الأربع.

المكون: هو الخصائص أو المقابلات أو كلاهما معا. ونريد بالخصائص العناصر الذرية أو المقومات الدلالية البسيطة التي يمكن أن يحلل إليها المصطلح. حيث يكون المصطلح هو تلك الخصائص نفسها. فالتعريف بهذا المكون هو التعريف بما هو المصطلح.

ويتجلى في تعريف المصطلح الآتي:

(1013) التلفظ: Prononciation

تموجات هوائية مصدرها في الغالب الحنجرة

تشكلها أعضاء الصوت

مج (139/3)

فهذا التعريف يحتوي على ثلاث خصائص:

أ – الخصيصة الأولى: تموجات هوائية

ب – الخصيصة الثانية: مصدرها في الغالب الحنجرة

حـ – الخصيصة الثالثة: تشكلها أعضاء الصوت

أما المقابلات فهو تعريف المصطلح بما نقابله به أي بما نعارضه به أو نواجهه به(6). فنستخلص من تلك المقابلات العلاقات الآتية:

– الترادف – المثال – التشابه – المتضاد – المقارنة...

بالنسبة إلى الترادف فإن التعريف به هو تعريف المصطلح بمصطلح دال على نفس ما يدل عليه المصطلح المعرف شريطة أن يكون واضحا ومفهوما أكثر حتى يكون في تصور مفهومه تصور مفهوم المصطلح المعرف. وهذا النوع من التعريف يمكن الاستدلال عليه بالمصطلح الآتي:

(848) الفضلة غير المباشرة Complément indirect

وتسمى أيضا بالفضلة النسبية (Relatif)

والفضلة الثانوية (Secondaire) ولها أنواع

أ) فضلة الظروف Complément Circondtantiel

ب) الفضلة الحالية Complément de manière

ج) الفضلة السببية Complément de cause

د) الفضلة الآلية Complément d'instrument

ففي هذا التعريف يتضح أن الفضلة غير المباشرة لها مرادفان هما:

– الفضلة النسبية

– الفضلة الثانوية

وقد أفاد هاته العلاقة الفعل (تُسَمَّى) الذي دل على أن المفهوم واحد والألفاظ مختلفة. ويمكن أن نرمز إلى هاته العلاقة بالرمز (=).

أما التشابه فهو تعريف المصطلح بما يشبهه أي لا يساويه مساواة تامة ولكن يشبهه في بعض الصفات. ونمثل لهذا النوع من التعريف بالمصطلح الآتي:

(666) الضمة المرققة (U. desemphatisé).

وهو الذي يشبه الضمة المرققة في اللغة العربية.

حين يكون قصيرا ويشبه مايسمى بواو المد حين يكون طويلا.

(من ص. 34)

ففي هذا التعريف تم تقريب مفهوم المصطلح الأجنبي من المتلقي بما يشبهه في اللغة العربية، أي أن مفهوم المصطلح الأجنبي لا يتجلى في اللغة العربية بكل صفاته، ولكنه يتجلى ببعضها وذلك في الضمة المرققة عند ما يكون قصيرا وفي واو المد عند ما يكون طويلا. وفي التعريف ما يشير إلى هاته العلاقة وهو الفعل «يشبه» الذي تكرر مرتين. ويمكن أن نرمز إلى هاته العلاقة بالرمز (=).

أما التضاد فهو تعريف المصطلح بما يضَادُّه كما هو واضح في تعريف المصطلح الآتي:

(683) إطباق: (Emphase)

ويقابله الانفتاح (...) على أن تحديد العرب

لهما تحديد بعيد عن الوضوح (...)

(من ص. 36)

فقد قابل المُعَرِّف المصطلح (إطباق) بمصطلح (الانفتاح)، فتبين من تلك المقابلة أن ثمة تضادا بين المعرَّف به، وهي علاقة يرمز إليها عادة بالرمز (≠).

أما المثال فهو تعريف المصطلح بأمثلته أي بأفراده التي يصدق عليها، كما هو واضح في تعريف المصطلح (مهموسة).

(1132) مهموسة. (Sourde)

الحروف المهموسة عندهم / العرب القدامى / هي:

الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء

والصاد والثاء والفاء.

(صق ص. 35)

ففي هذا التعريف أمثلة ينطبق عليها مفهوم المصطلح بالتساوي ولكنه يعمها جميعا. وعليه فإذا ذكرت جميع أمثلة المصطلح كانت العلاقة بين طرفي التعريف متساوية أما إذا ذكر بعض منها دون بعض كانت علاقة المصطلح بما ذكر علاقة عموم وتساوٍ نرمز إليها بالرمز(≥).

أما المقارنة فهو تعريف المصطلح انطلاقا من مقارنته بمصطلح آخر، وكما هو واضح في التعريف الآتي:

(573) صوت صائت منفتح أو مفتوح Voyelle ouverte

والصوائت المنفتحة هي في الجملة Open vowel

أشد بروزا من الصوائت الضيقة.

(مس ص. 163 ،(2))

حيث قورن المصطلح (الصوائت المنفتحة) بالمصطلح (الصوائت الضيقة) لتوضيح درجة البروز فيهما. والعنصر اللفظي الذي أشار إلى ذلك هو (أشد). وقد اخترنا للدلالة على هاته العلاقة الرمز (T).

ب – الصيغة: يظهر مكون التعريف في ثلاث صيغ هي:

– قد يكون التعريف بالمقابلات فقط، كما في تعريف المصطلحات السابقة (848)، (666)، (683)، (1132)، (573).

– وقد يكون بخصائص ثابتة أو منفية، مثل:

(653) المضارع: Present et Future

[خصائص ثابتة] ←— صيغة تدل على حالة أو حدث في زمان حاضر أو زمان آت.

(يس ص..)

(842) الفضلة: Complément, Complément (Objet)

[خصائص منفية] ←— هي ما ليس مسندا ولا مسندا إليه ومن أنواعها الفضلة المباشرة والفضلة غير المباشرة.

(مج 10 / 138)

– وقد يكون بخصائص ومقابلات، مثل:

(922) المقطع المفتوح La Syllabe ouverte
Open Syllable

هو المقطع الذي ينتهي بصوت لين، مثل:

مو – ما – مي، والمقطع الثالث في مستفعل

(مج 4/96)

(647) الصيغة الكاملة Forme allongée
Lengthened or prolonjed Form

الصيغة التي تنطق جميع عناصرها

ويقابلها الصيغة المختصرة.

(مج 9 / 108)

ج- الرتبة: مرتبطة بصيغة ظهور المكون والكيفية التي ورد بها في التعريف، خاصة إذا ظهر مكونان اثنان فإنه يجب مراعاة ترتيب محدد في سوقهما، حتى يفيد التعريف وتجنى ثمرته. وبناء عليه فإن التعريف الذي يكون مكوناه الظاهران مرتبين يوصف بأنه تعريف مرتب وإذا لم يكن كذلك وصف بأنه تعريف غير مرتب. بالنسبة إلى التعريف المرتب فإنه يتجلى في صورتين:

1- **الصورة الأولى:** يكون فيها التعريف بالخصائص والمقابلات، وتكون الخصائص في المرتبة الأولى ثم تليها بعد ذلك المقابلات؛ مثال ذلك:

(689) الطقطقة: Clik - Clik

صوت يتكون عن طريق إدخال النفس ويعد عنصرا من أبجدية بعض اللغات كالبوشمان والهوتنتوت وهو يشبه الصوت المستعمل في لهجات مصر في زجر الحصان أو في النفي والاستنكار عند المصريين.

(مج 10 / 136)

(690) المطلق Absolu - Absolute

هو ما كان مكتفيا بذاته غير متوقف في فهم معناه على غيره مثل إنسان وبيت، ويقابله المقيد (Relatif) كالمضارع الموصوف وجملة جواب الشرط.

(مج 9 / 103)

ففي التعريف الأول مكونان: خصائص ومقابلات، وهو تعريف مرتب لتقدم اثنين من الخصائص وتأخر المشابه.

الخصيصتان: - صوت يتكون عن طريق إدخال النفس.

- يعد عنصرا من أبجدية بعض اللغات كالبوشمان والهوتنتوت.

المشابه: - يشبه الصوت المستعمل في لهجات مصر في زجر الحصان

وفي التعريف الثاني تقدمت خصيصتان إحداهما مثبتة والثانية منفية على المثال، والمضاد.

الخصيصة المثبتة: هو ما كان مكتفيا بذاته.

الخصيصة المنفية: غير متوقف في فهم معناه على غيره.

المثال: إنسان وبيت.

المضاد: المقيد.

2- **الصورة الثانية:** يكون التعريف إما بالخصائص أو بالمقابلات. ويكون الترتيب في هذا التعريف بين الخصائص أو بين العناصر المحصلة من المقابلات.

- بالنسبة إلى الخصائص فإن التعريف بها يكون مرتبا إذا تقدم ما هو عام على ما هو خاص، مثل تعريف المصطلح الآتي:

(1013) التلفظ Prononciation
Pronunciation

تموجات هوائية مصدرها في الغالب
الحنجرة تشكلها أعضاء الصوت

(مج 3/139)

أو تقدم فيها ما هو مثبت على ما هو منفي، مثل:

(604) صوت اللين La voyelle
The vowel

صوت لغوي لا يصحبه في صدوره صفير أو حفيف
وليس في مجراه حوائل، وله أقسام كثيرة [.....] (مج 3/139)

- أما بالنسبة إلى العناصر المستخلصة من المقابلات، فإن التعريف إذا كان مكونا من (الترادف والمثال) تقدم المرادف على المثال، مثل:

(844) الفضلة المباشرة Complément direct

وهي الفضلة المفعولية، مثل المفعول به

(مج 10/ 138)

وقد اكتفيت بإيراد مثال واحد ولم أورد أمثلة لسائر العناصر الأخرى لأن الترتيب فيها يحتاج إلى بحث وتقص دقيقين لمعرفة ما حقه التقديم منها وما حقه التأخير لهذا السبب فإنني لم أراع مسألة الترتيب في التعاريف المكونة من المقابلات في عملية التصنيف التي ستأتي بعد.

العرض: هو الهيئة التي برز فيها التعريف والحجم الذي بلغه عرض عناصره. وقد عرضت التعريفات في أربع هيئات، هي:

- عرض مفصل
- عرض فيه إطناب
- عرض فيه إيجاز
- عرض فيه حشو

بالنسبة إلى العرض الذي فيه إطناب فإنه يتجلى في كل تعريف عرضت فيه العناصر الأساسية – الخصائص والمقابلات – دون زيادة، مثل التعريفين (689 و 690). أما العرض الذي فيه إيجاز فهو ضد العرض الذي فيه إطناب، يعرض فيه تعريف المصطلح عرضا موجزا، ويكتفى فيه بأحد المكونين – الخصائص أو المقابلات.

(516) صوت أنفي Nasale (Consonne)

وهو النون والميم (حج 3/ 139)

(553) أصوات الصفير Les Sifflantes
Sibilants

وتتميز بأنها أضيق الأصوات الرخوة

مجرى والهواء معها أكثر احتكاكا بالمخرج

كالزاي والسين والصاد (حج 3/ 141)

(912) المقطع La syllabe

جزء الكلمة المشتمل على صوت لين أو ما يشبهه

(حج 4/ 96)

أما العرض المفصل فيتجلى في التعاريف التي عرض فيها المكونان الخصائص والمقابلات مجتمعين أو منفردين إضافة إلى عناصر أخرى زادت المصطلح وضوحا أكثر، مثل تعريف المصطلحين (604 و 848) وتعريف المصطلح الآتي:

(635) الأصوات المتوسطة Les Consonnes liquides

وهي أصوات متمادية يتسع لها مجرى الهواء بما يقرب من اتساعه مع أصوات اللين. ولا تكاد تسمع حركة الهواء عند صدورها. والأصوات المتوسطة في العربية: الراء ، واللام، والميم، والنون. وتنقسم من حيث مجراها إلى:

أ) صوت أنفمي وهو النون والميم

ب) صوت فمي وهو الراء واللام

(حج 3/ 141/ 142)

ففي هذا التعريف عرف المصطلح بخصائص وأمثلة، ثم أردفا بتقسيم يوضح ما جاء فيهما وهذا التقسيم يجوز الاستغناء عنه دون المساس بجوهر التعريف، ولكن وروده زاد من وضوح التعريف أما بالنسبة إلى العرض الذي فيه حشو فيظهر في التعاريف التي زيدت فيها ألفاظ أو عبارات ، لو حذفت أو استغني عنها لما أثر ذلك في عموم التعريف، مثل:

(557) صوت صامت انفجاري احتكاكي Consonne fricative
Fricative consonant

<u>**الصامت الانفجاري الاحتكاكي**</u> نوع من الانفجاري يحدث في تكوينه أن يتبع إطلاق الانفجاري مباشرة بالاحتكاكي.

المقابل له أي الاحتكاكي الذي يتكون من نفس الموضع الـذي يتكـون فيـه الانفجاري. وهذا الصوت الاحتكاكي الذي يعد **جزءا جوهريا من الانفجـاري الاحتكاكي** يسمع لأن الأعضاء المشتركة في نطق الانفجاري تنفصل ببطء.

(مس ص182 (2))

إذا حذفنا من هذا التعريف العناصر المسطر تحتها فسيتضح أنها لم تكن ذات قيمة، كما أن التعريف سيزداد وضوحا.

(557) صوت صامت انفجاري احتكاكي

[....] نوع من الانفجاري يحدث في تكوينه أن يتبع

إطلاق الانفجاري مباشرة بالاحتكاكي [....] الذي يتكون من نفس الموضع الذي يتكون فيه الانفجاري، وهذا الصـوت الاحتكاكـي [....] يسمـع لأن الأعضـاء المشتركة في نطق الانفجاري تنفصل ببطء.

ومثل ذلك يمكن ملاحظته في التعريف الآتي:

(631) الصوت المهموس

فالصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به – **وليس معنى هذا أن ليس للنفس معه ذبذبات مطلقا وإلا لم تدركه الأذن، ولكن المراد بهمس الصوت هو [عدم اهتزاز] الوترين الصوتيين** معه رغم أن الهواء في أثناء اندفاعه من الحلق أو الفم يحدث ذبذبات يحملها الهواء **الخارجي** إلى حاسة السمع فيدركها المرء من أجل هذا.

(بن ص 22)

إذا شذبنا هذا التعريف وأزلنا منه ما اعتبر زائدا فسيأتي في الصورة الآتية:

(631) الصوت المهموس.

[....] هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به [....] رغم أن الهواء في أثناء اندفاعه من الحلق أو الفم يحدث ذبذبات يحملها الهواء [....] إلى حاسة السمع.

ومثل ذلك أيضا يلاحظ في التعريف الآتي:

(1116) نهاية اللسان ذلق اللسان ذولق اللسان) Pointe de la langue
Tys (point) of the longue

نهاية اللسان (ذلق اللسان أو ذولقة اللسان)

فهي داخلة في الذي اصطلح على تسميته بطرف اللسان.

(مس ص. 148)

لو حذفنا من هذا التعريف العناصر الزائدة لجاء عرضه أو جز وأخصر.

(1116) نهاية اللسان (ذلق اللسان، ذولق اللسان)

[....] هي [....] طرف اللسان.

بعد ما تناولنا هاته المفاهيم الواصفة للتعريفات فرادى وبينا كل مفهوم بما يلزم، وبسطنا القول في كل ذلك بالأمثلة المناسبة حتى تفهم، حاولنا الكشف عن العلاقات التي تربط بين هاته المفاهيم.

4- العلاقات بين المفاهيم المنظمة للتعريفات.

إذا نظرنا إلى هاته الزوايا الأربع نظرة جامعة لاكتشفنا أنها ترتبط فيما بينها بعلاقات مختلفة.

- إن العلاقة بين مكوني التعريف علاقة تكميل تسير في اتجاه واحد، فالمقابلات تكمل الخصائص وتزيد في وضوحها والعكس غير صحيح. وهذا ما يفسر رتبتهما في صيغة ظهورهما في التعريف.

- إن العلاقة بين التعريف بالمثال والتعريف بالمشابه والتعريف بالمضاد والتعريف بالمرادف والتعريف بالمقارن به علاقة تقاطع، حيث تشترك في كونها حاصلة من طريق المقابلة، أي مقابلة المصطلح المعرف بما يُعَرِّفه.

- إن العلاقة بين المكون من ناحية والصيغة من ناحية ثانية علاقة لزوم، حيث إن المكون لابد أن يظهر في صيغة من الصيغ الأربع المحددة من قبل.

- إن العلاقة بين الرتبة والمكون علاقة لزوم، إذ الرتبة تستلزم عنصرين أو أكثر مما يتكون منه التعريف، يتقدم فيه ما حقه التقديم ويتأخر ما حقه التأخير.

- إن العلاقة بين العرض من جهة والمكون والصيغة والرتبة من جهة ثانية علاقة لزوم؛ حيث إن مكون التعريف وصيغته ورتبته تستلزم العرض الذي تظهر فيه بالضرورة.

ونظرا إلى قيمة العرض في هاته العلاقات واستلزام الزوايا الثلاث له في ظهورها، فإن للعرض هيئات أربعا ظهر فيها التعريف، هاته الهيئات إذا قارنا بينها لمعرفة ما تتفق فيه وما تختلف فيه لوجدنا ما يلي:

- إن الزيادة في العرض المفصل والعرض الذي فيه حشو، يمكن إسقاطها دون أن يُخِلَّ ذلك بأساس التعريف، إلا أن الزيادة في العرض المفصل محمودة ترجى منها الفائدة بينما الزيادة في العرض الذي فيه حشو مذمومة لا نفع فيها.

- إن العرض الذي فيه إطناب والعرض الذي فيه إيجاز يختلفان معنى ومبنى.

فالتعريف بالمكونين: الخصائص والمقابلات، أفضل من التعريف بأحد المكونين، لذا فإن العرض الذي فيه إطناب تحصل فيه الفائدة من جهتين، بينما التعريف الذي فيه إيجاز لاتحصل فيه الفائدة إلا من جهة واحدة، وتبعا لذلك اختلفا من حيث المبنى، إذ الزيادة في المعنى تقتضي زيادة في المبنى.

5- تصنيف المصطلحات المعرفة.

لقد تناولنا فيما سبق التعريفات الاصطلاحية وما تتكون منه تناولا تفريعيا وتجزيئيا؛ حيث حاولنا توضيح المفاهيم الأربعة (العرض والمكون والصيغة والرتبة) في تلك التعريفات بطريق العزل والإفراد، وذلك حتى يسهل عند تصنيف المصطلح تتبع ما تحقق من تلك المفاهيم في تعريفه. وبناء عليه فقد جمعنا المصطلحات المعرفة في خانة، ثم بينا بعلامة (+) وجود مفهوم من تلك المفاهيم الأربعة وما تفرع منها في التعريف، وبعلامة (–) عدم وجود بعض المفاهيم أو بعض ما تفرع منها في التعريف، وبعلامة (0) غياب إثبات أو نفي مفهوم من المفاهيم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

المصطلحات المعرفة	مكون التعريف وصيغته						الرتبة في التعريف	عرض التعريف			
	خصائص	مقابلات					مرتب	مفصل	فيه إطناب	فيه إيجاز	فيه حشو
		ع =	ع ≯	ع ≠	ع ≅	ع T					
(516) صوت أنفي	–	+	–	–	–	–	0	–	–	+	–
(553) أصوات الصفير	–	+	–	–	–	+	0	–	–	+	–
(557) صوت صامت انفجاري احتكاكي	+	–	–	–	–	–	+	–	–	–	+
(573) صوت صائت منفتح أو مفتوح	–	–	–	–	–	+	0	–	–	+	–
(604) صوت اللين	+	–	–	–	–	–	+	+	–	–	–
(631) الصوت المهموس	+	–	–	–	–	–	+	–	–	–	+
(635) الأصوات المتوسطة	+	+	–	–	–	–	+	+	–	–	–
(647) الصيغة الكاملة	+	–	–	+	–	–	+	–	+	–	–
(653) المضارع	+	–	–	–	–	–	+	–	–	+	–
(666) الضمة المرققة	–	–	–	–	+	–	0	–	–	+	–

المصطلحات المعرفة	مكون التعريف وصيغته: خصائص	مقابـلات: ع =	ع ≯	ع ≠	ع ≃	ع T	الرتبة في التعريف: مرتـب	عرض التعريف: مفصل	فيه إطناب	فيه إيجاز	فيه حشو
(683) إطباق	–	–	–	+	–	–	0	–	–	+	–
(689) الطفطفة	+	–	–	–	+	–	+	–	+	–	–
(690) المطلق	+	–	+	+	–	–	+	–	+	–	–
(842) الفضلة	+	–	–	–	–	–	+	+	–	–	–
(844) الفضلة المباشرة	–	+	+	–	–	–	0	–	–	+	–
(848) الفضلة غير المباشرة	–	+	–	–	–	–	0	+	–	–	–
(912) المقطع	+	–	–	–	–	–	+	–	–	+	–
(922) المقطع المفتوح	+	–	+	–	–	–	+	–	+	–	–
(1013) التلفظ	+	–	–	–	–	–	+	–	–	+	–
(1116) نهاية اللسان	–	+	–	–	–	–	0	–	–	–	+
(1132) مهموسة	–	–	+	–	–	–	0	–	–	+	–

6- خاتمة

إن قيمة التعريف في الدراسة المصطلحية عظيمة وشأنها عند المصطلحيين كبير، لذا وجب التفكير في وضع نظرية للتعريف تكون ملزمة لأي باحث في المصطلح. ونظرية التعريف هاته يمكن الوصول إليها من طريقين :

– طريق الافتراض: حيث يعتمد فيه على الاستقراء الناقص، أي يكتفي الناظر باستقراء عدد محصور من التعريفات ينظر فيها ويستخلص منها ما يمكن اعتباره قاعدة تعريف عامة تخضع لها المصطلحات وتطرد فيها التعريفات.

– طريق الوصف والتصنيف: وهو يقتضي القيام باستقراء تام يعتمد فيه الدارس على إحصاء المصطلحات المعرفة في مختلف المعارف والعلوم، ثم وصفها وتصنيفها تصنيفا يُراعَى فيه التجانس ثم تستخلص من تلك التعريفات قواعد عامة ومطردة يتبعها الباحث المصطلحي في تعريفه للمصطلحات.

هوامش العرض

- القرآن الكريم

1 – المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية (معجم عربي أعجمي و أعجمي عربي) محمد رشاد الحمزاوي. طبعة الدار التونسية للنشر، الجزائر. 1987.

(2–5) نفس المصدر ص. 17.

6) مادة (ق. ب. ل) لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار المعارف.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 69 - 87

مدخل الى مشكلة التعريف المصطلحي في النقد العربي الحديث

علي لغزيوي
كلية الآداب ـــ ظهر المهراز ـــ فاس

بسم الله الرحمن الرحيم يعرف النقد العربي الحديث تنوعا في مناهجه، وغنى في عطاءاته، وتطورا في أدواته. غير أن هذا لا يمنع من الحديث عن بعض المشكلات التي لا يزال يعاني منها هذا النقد بدرجات متفاوتة، مما يجعل أصوات النقاد والدارسين أنفسهم تتعالى منبهة على عدد من تلك المشكلات. ولعل قضية المصطلح تأتي في مقدمة المشكلات التي يعرفها النقد العربي في ممارساته، سواء أتعلق الأمر بالاستعمال، أم بالتعريف وتحديد المفهوم.

وعلى الرغم مما يسعى إليه النقاد المحدثون من تمايز في المتصورات، وإحكام في المفاهيم، وسبك في المصطلحات كثيرا ما تشارف حد الصرامة العلمية، كما يقول الدكتور عبد السلام المسدي[1]، فإن المتتبع لمسيرة هذا النقد وإنجازاته يجد أن المصطلح يستعمل بشكل فضفاض حينا[2]، وقد يرجع ذلك الى أن الاصطلاح النقدي الذي يدوم استعماله يمكن أن يتغير معناه مع مجموعة من التفضيلات الأدبية في عصر بعينه، وهي ليست بالطبع تفضيلات أدبية صرف[3]. ومن المعلوم أن النقد لا يقتصر على الاعتبارات الأدبية وحدها في تحليل النصوص وتذوقها والحكم عليها. وقد يرجع ذلك الى تعدد اختلاف روافد النقد وتباين العلوم والحقول المعرفية التي يستعين بهافي أداء وظيفته حينا آخر.

وإذا كان النقد يهفو دائما الى أن يغدو مؤسسة فكرية فاعلة في إطار منظومة ثقافية ذات سلطة معرفية[4]، فإن ذلك الطموح لن يتحقق «إلا إذا أحكمت آلياته، وضبطت مقولاته. ومعلوم أن المقولات تصنيفات تستقر في الذهن فيستخدمها العقل في سعيه الإدراكي لحقائق الأشياء والوقائع والظواهر»[5].

ويأتي المصطلح، بطبيعة الحال، في مقدمة آليات النقد. وإذا كان المصطلح هو « الكلمات والعبارات التي نستعملها نحن (الدارسين) في الحديث عن الأدب »[6] فإنه يمثل « الشرط لكي يفهم بعضنا بعضا »[7].

غير أن هذا المطلب سيظل بعيد المنال ما دامت القضية المصطلحية معلقة، والمشكلات المرتبطة بها قائمة، وهي عديدة ومتنوعة.

ولا يسمح الوقت ولا يسعف الظرف بتشخيص المشكل من جميع جوانبه، والاحاطة بكل ملابساته، والوقوف عند أسبابه ومظاهره، ولذلك نكتفي بإثارة القضية والتمثيل لها بمجموعة من النماذج، اعتمادا على شهادات مجموعة من النقاد والدارسين المحدثين أنفسهم، وعلى شهادات تعكس، من خلال النصوص التي نقف عليها، وعيهم بالقضية، وإحساسهم بأهميتها، ورغبتهم في تجاوزها باعتبار أنها تمثل عقبة في مجال الدرس النقدي، يدركون خطورتها خلال ممارساتهم النقدية العملية.

وإذا كان (معهد الدراسات المصطلحية بفاس) يهدف، الى جملة ما يطمح إليه من أهداف، الى تأكيد الرغبة في إعادة تأسيس الوعي بالمفاهيم والقضايا المصطلحية بدل التعامل معها بنوع من الاستخفاف والسطحية، فإنه يعي في الوقت ذاته أن قضية تعريف المصطلح، وتحديد مفهوم مضبوط ودقيق في اللغة الاصطلاحية، كانت ولا تزال قضية شائكة ومعقدة، قد يصعب الحسم فيها مالم تتضافر جهود جميع المعنيين من أفراد ومؤسسات في اقتراح الضوابط، وتطوير الجهود، وبلورة الوعي المصطلحي لربح الوقت والجهد من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة.

وإذا كان العمل الأدبي هو المادة الأساس لنظرية الأدب[8]، فإن النظرية النقدية العربية « لا يمكن لها أن تثبت على قدميها بدون إرساء للمصطلح النقدي »[9].

وكما أن للنص الأدبي الابداعي ثقافته وخلفيته المعرفية، فللنص النقدي ثقافته الخاصة أيضا. بما تستند إليه من روافد وخلفيات وضوابط.

التعريف المصطلحي:

- ضوابطه - في سياق الدراسة المصطلحية.

- كيفية التعريف ومستوياته.

تعد عملية تعريف المصطلح تتويجا لمجموعة من المراحل السابقة التي يقتضيها الاشتغلال بالمصطلحية أو بعلم المصطلح[10]، وتتطلب عملية التعريف خبرة ومعرفة واسعتين، ومهارة خاصة تعكس طول التمرس ودقة الحس، والقدرة على تمييز الترادف والاشتراك اللفظي تجنبا للالتباس، وهذا يفيد أن الاشتغال في مجال المصطلح ظاهره الرحمة، وباطنه من قبله العذاب، ولا يكتوي به الا من يكابده، ولاسيما في محاولة التعريف المصطلحي بشروطه وضوابطه المتعددة.

غير أن عملية التعريف ليست مستوى واحدا، دائما، لأنه ليس من السهل الوصول الى تعريف يتفق عليه الجميع دائما، كما أن المصطلحات ليست معرفة كلها في جميع الدراسات النقدية، وليس من الضروري أن يعرف الدارس جميع مصطلحاته في دراسة ذات طبيعة عامة، مالم تكن دراسته متخصصة، ومع ذلك فالقارئ يستطيع أن يدرك مدى التزام الدارس بالدقة في استعمال المصطلح وإن لم يُعَرِّفْه، وكأنه بذلك يوحي بمفهومه، ولذلك تثار المشكلة بالنسبة للمصطلحات غير المعرفة أصلا في مصادرها الأصلية، عندما يراد تعريفها، كما يطرح المشكل عند تعريف المصطلحات الموضوعة والمصطلحات المنقولة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نحدد مستويين اثنين للتعريف ذكرهما الدكتور علي القاسمي عرضا. وعبر عن الأول ب (التعريف : Définition) وعن الثاني ب(السياق: Contexte).

المستوى الأول: يمكن وصفه بأنه تعريف مباشر ودقيق، وهو يحدد طبيعته بقوله إنه «بلاغ يصف مجموع السمات الدلالية التي تنتمي الى المفهوم الذي يدل عليه مصطلح ما ويخبر عن طبيعة هذا المفهوم نفسه... (و) يجب أن يكون شكله دقيقا»[11].

المستوى الثاني: يمكن وصفه بأنه تعريف أو تحديد للمفهوم بطريقة غير مباشرة، ويتمثل هذا المستوى في ما يعرف بالسياق. وإن كان هذا السياق بدوره مستويات وأنواعا متعددة، وذلك ما يظهر من وصفه بأنه «بلاغ يظهر فيه المصطلح الذي هو قيد الدرس، ونميز بين أربعة أنواع من السياقات: السياق التعريفي الذي لا يتصف بالدقة التي يتميز بها التعريف، لكنه يفصح عن المحتوى المفهومي للمصطلح. والسياق الموسوعي الذي يبين طبيعة الواقع الذي يعبر عنه المصطلح، أو عن استعماله، أو عن مظهر آخر لهذا الواقع. وذلك دون أن يعرفه. والسياق المدمج الذي يمكن من ربط المصطلح بميدان خاص أو مجموعة من المصطلحات المتصلة. والسياق اللغوي الذي يصور تصرف المصطلح في الخطاب»(12).

وإذا كانت جهود المصطلحيين قد خطت خطوات ملموسة في خدمة المصطلح بصفة عامة على المستوى النظري و المستوى التطبيقي معا، ومن ذلك التوحيد المعياري للمصطلح، وذلك بتخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، والتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي الى الغموض والالتباس(13)، كما «ساعدت أبحاث النظرية العامة للمصطلحية على التوصل الى مبادئ أساسية تحكم وضع المصطلحات، ومن هذه المبادئ مثلا مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلا من الانطلاق من المصطلحات للوصول الى المفاهيم»(14).

وهذا هو المنهج الطبيعي، لأن المسميات سابقة على الأسماء، والمعاني والتصورات قائمة موجودة وإن خفيت، وكلما أدركنا منها قدرا وضعنا له اسما يناسبه(15). ومن هنا كانت المعاني ممتدة لا حصر لها، بخلاف الألفاظ المحدودة المحصورة، ولذلك يتم التغلب على العجز الكمي في اللغة بالنحت والاشتقاق والتركيب والترجمة والوضع وما الى ذلك مما أشار إليه القدماء.

ولأن واقع الدراسة المصطلحية للنقد العربي القديم لا يزال حديث السن، ويعرف فقرا شديدا في المكتبة المصطلحية الحديثة(16)، كما يقول الدكتور الشاهد البوشيخي الذي كان له فضل الريادة في اقتحام هذا المجال المعرفي في المغرب بطريقة منهجية واعية بالوسائل والغايات،

فإن المشاكل لا تزال متعددة. والعقبات متنوعة، ومنها ما يتعلق بالمصطلح والمفهوم، من خلال الاستعمال، ومن خلال التعريف معا.

- فوضى المصطلح:

ويمكن اختصار طبيعة هذه المشكلة بمختلف أبعادها، وتعدد مستوياتها، وتنوع مظاهرها، وتفاوت تجلياتها، في صفة واحدة اتفق عليها معظم الدارسين الذين أثاروا هذه القضية؛ فقد تواترت لديهم واطرد استعمالها كلما توقفوا عند قضية المصطلح في النقد العربي الحديث، صراحة أو ضمنا، وتلك الصفة هي: الفوضى. فوضى المصطلح في النقد العربي الحديث والمعاصر. وهذه الفوضى في نظرهم ماهي إلا نتيجة حتمية لغياب التعريف الدقيق والموحد للمصطلحات. ونؤكد ذلك بنماذج من شهاداتهم واعترافاتهم التي تتراوح ما بين الأحكام النظرية التجريدية،والنماذج التطبيقية، ولكنها تتكامل فيما بينها من أجل تشخيص هذه الظاهرة السلبية والدعوة الى تجاوز هذه المشكلة من أجل إحكام لغتنا النقدية، وضبط مصطلحنا وتدقيق مفهومه لنرقى بلغتنا النقدية الى مستوى العصر الذي نعيشه.

- النموذج الأول:

- يقول خلدون الشمعة، (من سوريا):

«ولعل من أشد الظواهر في النقد العربي الحديث إثارة للانتباه، بله القلق، أنه سيطرت عليه، منذ بداية عصر النهضة، نبرة جارفة ومجلجلة، أزالت فروق الاستخدام بين حدود المصطلح واللفظ والشعار، بل إن لغة النقد بخضوعها للديماغوجية في الشعار، واللفظية في السياسة، قد أجهزت على إمكان نشوء لغة اصطلاحية تستمد نسغها من تجربة النقد الأدبي ومناهجه وإشكالياته»(17).

ولتوضيح حكمه هذا يمثل بمجموعة من النماذج الاصطلاحية التي لاحظ عند مستعمليها خلطا بين المستوى الاصطلاحي والمستوى اللفظي والمستوى الشعاري، أو تغليبا لأحد هذه

المستويات بحيث يلتهم غيره من المستويات في غير السياق الذي يناسب الاستعمال أو تحديد المفهوم، وتلك النماذج هي على التوالي[18].

1- مصطلح (ثقافة) عند الدكتور أسعد علي في كتابه (فن الحياة... فن الكتابة) الذي صدر بدمشق سنة 1978.

2- مصطلحا (التوفيق) و(التلفيق) عند الدكتور طيب تيزيني في كتابه (من التراث الى الثورة) الذي صدر عن دار ابن رشد بيروت سنة 1978.

3- مصطلح التجريد صفة للفن، وصفة للأدب، باعتبار أنه مطلب إيجابي في الأول، بينما هو مثلبة في الأدب ترفضها المذاهب الأدبية في معظمها، وقد سبر خلدون الشمعة هذا المصطلح عند محمود أمين العالم في كتابه (الثقافة والثورة). من خلال مقالة له بعنوان (الفن بين ذيل الحمار وإرادة الانسان).

4- مصطلح التفسير الاجتماعي للأدب في علاقته بمصطلح (الميتافيزيقية) صفة لرواية (القضية) لكافكا من خلال مناقشة محمود أمين العالم لرأي صلاح عبد الصبور في كافكا انطلاقا من دراسة له بعنوان (الشاعر والحقيقة) وذلك في كتابه (الثقافة والثورة).

5- مصطلح الواقعية، عند معظم الدارسين، دون تحديد.

6- مصطلح الشكل والمضمون ومدى إمكان الفصل بينهما أو عدمه. عند كل من حسين مروة وإدريس الناقوري[19] وغيرها.

7- مصطلحا المفاضلة والمقارنة عند عباس محمود العقاد.

وخلاصة رأي الأستاذ خلدون الشمعة في سبره لهذه النماذج الاصطلاحية أنه كشف سيطرة المستوى الشعاري على المستوى الاصطلاحي[20]. وهذا مظهر في نظره لتقلقل المصطلح في ثقافتنا العربية المعاصرة ووجه سلبي فيها[21]. وذلك ما جعله يؤكد أن فوضى المصطلح قد شاعت الى حد استعمال المصطلحات بحسب معانيها اللغوية أو الشعارية، وليس بحسب معانيها الفلسفية أو النقدية[22]. وهذا الإشكال في نظره أساس لكل ما نراه من خلل أو انحراف أو ضبط

منهجي[23]. لأن هؤلاء الدارسين لم يكلفوا أنفسهم عناء تعريف مصطلحاتهم وتحديد مفاهيمها وفق الضوابط العلمية اللازمة.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات يؤكد مرة أخرى أن من عوامل العطالة في حساسية الناقد العربي سيطرة المصطلح النقدي الخاطئ، أو فقدان المصطلح المتبلور الذي يمكن أن يؤدي الفكرة أداء قائما على التبصر والسبر والتمحيص. ومن شأن ذلك أن يؤدي الى التسيب في مجال يحتاج الى الضبط بطبيعته.

- النموذج الثاني:

- سامي اليوسف:

يرى سامي اليوسف أن الناقد العربي المعاصر «واحد من اثنين: إما أن يكون بغير مصطلح تقريبا، وإما أن يتزود بجهاز ضخم من المصطلحات المستوردة من الثقافات الأجنبية، وقل أن تجد نمطا ثالثا ممن يجنحون الى الخلق وامتلاك المصطلح الخاص»[24].

وبديهي أن يغيب التعريف المصطلحي لدى الفئتين معا،وأن تسود العشوائية ما تنتجه كل فئة منهما. وفي هذه الحالة تغدو المصطلحات النقدية السائدة والمتداولة أبعد ما يمكن عما يجب أن تكون عليه، لأنها مجرد ألفاظ دارجة متداولة تبناها النقاد واستخدموها في دراساتهم النقدية. ومعظمها مجرد إرث او اقتراض انتقل الى نقاد العصر الحديث، كما يقول أحد الدارسين المحدثين، فأثرت فيها السنون والتطورات الاجتماعية حتى تغيرت معانيها وتعقدت، وأصبح من المستحيل تعريف بعض هذه المصطلحات مثل (الجمال) و(الشعر) و(التعبير) و(الشعر الغنائي) و (القصيدة الغنائية)[25]... ولذلك يرى هذا الدارس أنه «يتحتم على النقاد أن يلحقوا بكتاباتهم النقدية معاجم للمصطلحات النقدية التي يستخدمونها حتى يمكن للقارئ فهم ما يكتبونه»[26].

ويلتزم هذا الدارس بهذا المطلب الحتمي في نظره فيعرف مجموعة من المصطلحات تجنبا للبس، قبل أن يتابع معالجة موضوعه، والمصطلحات التي يعرفها هي على التوالي[27]:

المعايير – القيم – الذوق، وينتهي إلى نتيجة حتمية وهي أنه من المحال صياغة تعريف محدد لكل مصطلح من هذه المصطلحات إذا كنا نفتقر إلى فلسفة معينة[28].

– النموذج الثالث:

– طراد الكبيسي:

يتلمس الناقد العراقي طراد الكبيسي المشكلة من مختلف جوانبها، فيسعى إلى تشخيصها وتعليلها وتقديم الاقتراحات لمعالجتها وتجاوز سلبياتها. وهكذا فهو يرى أن (فوضى) المصطلح هي الصفة الغالبة على أدبنا العربي المعاصر، سواء أكانت هذه (الفوضى) ناتجة عن استخدام المصطلح الغربي الحديث استخداما معارا، أم عن استخدام المصطلح العربي القديم استخداما غير ديناميكي[29].

ومن أسباب هذه الفوضى في نظره أنه منذ سقوط الحضارة العربية في بغداد، حصل انقطاع في خط التتابع الحضاري، وكان من نتائج ذلك أن حدث انقطاع الاتصال بالتراث الحضاري العربي الإبداعي من جهة، ومن جهة أخرى قوي التوجه إلى الثقافة الأجنبية، ومنها اتجاهات النقد الأدبي الغربي على اختلاف مدارسها الأدبية، غير أنه يلاحظ أن ذلك الاتصال لم يكن يحدث في أفضل احواله إلا متأخرا، بعد أن تكون تلك الاتجاهات قد هدأت في موطنها واضمحل أثرها، ويمثل لذلك بالسريالية التي لم يتصل بها الأدب العربي إلا بعد حوالي نصف القرن من عمرها، وهي في مرحلة الشيخوخة أو بعدها في موطنها، وبالرومانتيكية التي حدث الاتصال بها بعد حوالي قرن من الزمن على ظهورها[30]، منبّها على أن تفاعل الأديب أو المثقف أو الناقد مع حركة ما وهي في أوج قوتها وإشعاعها يختلف تماما عن تفاعله معها بعد أن تخبو وتضمحل.

وإذا كانت هذه الملاحظة تأكيدا للتبعية الثقافية من جهة، بجميع سلبياتها الظاهرة والمحتملة، فإنها من جهة أخرى تؤكد التخلف حتى في التبعية، فكيف نتصور بناء شخصيتنا الأدبية المتميزة في هذه الحالة؟! وهل يسمح هذا الوضع بتحقيق الأصالة في نظريتنا الأدبية ونظريتنا النقدية على السواء؟! وكيف ندعي الحداثة أو المعاصرة مع هذا الوضع؟![31].

وتبعا لذلك يسعى الأستاذ طراد الكبيسي إلى تشخيص مشكلة المصطلح النقدي الحديث في علاقته بالمصطلح العربي القديم وبالمصطلح الغربي، من حيث الاستعمال، ومن حيث المفهوم الذي يحمله المصطلح في آن واحد فيرى أنها مشكلة مزدوجة أو مركبة. يقول طراد الكبيسي، مشيرا إلى انعكاس ذلك على محاولة تعريف المصطلح بصفة خاصة:

« نحن نقر ببعد الشقة بين التجربة الإبداعية العربية المعاصرة، وبين المصطلح القديم الذي ينتمي إلى تجربة ووعي بالتجربة القديمة. ولكننا نرى أيضا أن الشقة واسعة بين المصطلح الغربي وتجربة الكاتب العربي، وهذا يعني أن استخدام أي من المصطلحين بمحتواه الأصلي لن يكون قادرا على التعبير عن محتوى تجربة الكاتب العربي المعاصر، والحياة الثقافية العربية، بمفاهيمها وأهدافها وطبيعتها إلا بحدود ضيقة جدا »[32].

وهو يتصور أن تجاوز هذه المشكلة المعقدة ممكن إذا اتضح لنا المنهج المناسب الذي يستوعب الرؤية النقدية العربية التي تعكس القيم الجوهرية للحياة العربية المادية والثقافية المعاصرة[33]، وليس هذا المنهج إلا المنهج الأصيل الذي مازلنا نفتقده الى اليوم الى حد ما.

أما الآقتراحات العملية التي يراها سبيلا لتحقيق ذلك فتشمل المنهج والمصطلح والمفهوم معا، وفي مقدمتها ما يلي:

أولا: يرى طراد الكبيسي أنه « في البدء لابد أن يحدد النقد العربي المعاصر موقفه من المنهج والمصطلح النقدي الأجنبي، ومن المصطلح والمنهج النقدي العربي القديم. ذلك أننا في حاضرنا الراهن لا نستطيع أن ننعزل عن العالم وتجربة الكتابة الحديثة، كما لا نستطيع أن نهمل تراثنا النقدي ونبقي على خط التتابع منبتا. لأن هذا التراث كغيره من فنون العلم والمعرفة يشكل بالنسبة لنا خبرة نفسية وفلسفية اجتماعية وجمالية »[34].

ثانيا: يرى أنه « لابد من استنباط مصطلح جديد يعبر عن هذه الحياة والتجربة المعاصرة، سواء جاء هذا الاستنباط عن طريق التلاقح بين المصطلحين العربي والغربي، أو بإفراغ المصطلح (الغربي والعربي القديم) من محتواه وملئه بمحتوى جديد، كما حصل بالنسبة لمصطلح

(الشعر الحر) الغربي، ومصطلح التدوير العربي، أو بإحداث المصطلح على ضوء التجربة المعاصرة إحداثا »(35).

وبذلك تكون عملية التعريف مركبة ومعقدة في الحالتين: الأولى والثانية بينما تكون بسيطة ومباشرة في الحالة الثالثة.

- النموذج الرابع:

- أحمد مطلوب:

وبعدما يزيد على عقدين من السنوات على دعوة طراد الكبيسي سيعود دارس عراقي آخر، هو الدكتور أحمد مطلوب الى إثارة القضية من جديد فيتحدث عنها تحت عنوان (مشكلة المصطلح) في تقديمه لكتابه (معجم النقد العربي القديم). غير أنه يرى أن هذه المشكلة ما كانت لتثار لو تحققت العودة الى التراث النقدي العربي الضخم الذي تمثل في عمله المشار إليه في أكثر من ألف وخمسمائة مصطلح أدبي وبلاغي ونقدي، ولذلك يعد هذا الانقطاع في نظره عاملا من عوامل المشكلة التي تبدو وكأنها مصطنعة أو مفتعلة، لأنها ماكانت لتثار لو تحقق التواصل مع التراث في نظره، معتبرا تلك العودة طبيعية جدا، وليست مظهرا للإحساس بالنقص كما قد يتصور بعضهم مستشهدا بتجربة الغربيين في عودتهم الى جذورهم التراثية، وهي عودة من شأنها أن تساعد على معرفة الخلفية المصطلحية، والاحاطة بدوافع وضع المصطلح وتحديد مفهومه. وكل ذلك من شأنه أن يساعد على تجاوز مشكلة التعريف أو التخفيف من حدتها عند الحاجة. يقول الدكتور أحمد مطلوب في شهادته: « إن انقطاع بعض المهتمين بقضايا الأدب ونقده عن التراث العربي أدى الى هذه المشكلة المتصورة أوالمفتعلة، ولو أدرك المنقطعون مسالك الغربيين وعودتهم الى التراث اليوناني والروماني لرأوا السبيل واضحة للعيان »(36). ذلك بأنه من العوامل التي أدت الى شيوع هذه المشكلة وتفاقمها في نظره أيضا « أن بعضهم لا يعرف الظروف التي نشأ فيها المصطلح، والأسباب التي دفعت الى وضعه، ولم يطلع على الأدب

الأجنبي اطلاعا يؤهله لفهم المصطلح فهما دقيقا، واكتفى بما يكتب عن الأدب من مقالات أوقعته في الخلط والاضطراب »[37].

وبذلك يضيف الى الانقطاع عن التراث ما يمكن أن نعده من قبيل الجهل أوالنقص المعرفي لدى بعض الدارسين، وهو جهل أو نقص مزدوج أيضا، تجاه التراث العربي وتجاه الآداب الأجنبية في آن واحد، ولإدراك ذلك يكفي أن نقف علي تعامل هؤلاء مع ما يعرف بالمصطلح المنقول وموقفهم منه، عربيا قديما كان أم أجنبيا مستوردا، وذلك ما سيظهر في النموذج الآتي.

- النموذج الخامس

- عبد الواحد لؤلؤة:

في تقديمه للأجزاء التي ترجمها الدكتور عبد الواحد لؤلؤة من (موسوعة المصطلح النقدي) نجده ينبه على طبيعة المصطلح المنقول أو المترجم، وما ينشأ عن اختلاف اللغة من اختلاف في المفهوم والدلالة بسبب اختلاف الخلفية المعرفية والتاريخية وظروف نشأة الآداب من أمة الى أخرى، وفي ذلك يقول عن المصطلح المنقول أو المترجم وما يرتبط بهما من مشكلات التعريف وسبل تجاوزها:

« ولأن هذه المصطلحات النقدية تعتمد مفهومات أوربية ترجع الى حضارة الإغراق والرومان وما نشأ من آداب أوربية منذ عصر الانبعات، فإن ترجمتها الى العربية لا يمكن أن تتخذ صيغة نهائية تقف عندها، كما وقفت في الغالب الصيغ الأوربية المشتقة عن الاغريقية واللاتينية، لذلك لا مفر من الاشتقاق والنحت والتعريب، الى جانب الترجمة، وهنا يتدخل الحس اللغوي والذوق الفردي والمعرفة باللغات، إضافة الى ثقافة المترجم عند القيام بعمل من هذا الحجم »[38].

ولاشك أن كل ما ذكره المترجم في هذا النص ينعكس على عملية تعريف المصطلح المنقول، لأنه من النادر أن يحتفظ بدلالته الأصلية كما كانت في اللغة الأم، كما أنه لا يحتفظ ببنيته أيضا في كل الأحوال، ومن هنا ينشأ وجه آخر للمشكلة القائمة بما لها من سلبيات، وفي هذا السياق يقول توفيق الزيدي:

« الملاحظ أننا ما زلنا نستورد هذه المصطلحات بمفاهيمها الغربية، وان طاقة التوليد عندنا تكاد تكون منعدمة، لا تتعدى مجرد مجهودات يقوم بها بعض نقادنا لتعريف تلك المصطلحات »[39].

ومما يزيد من تعميق المشكلة أن الترجمة تتم من لغات مختلفة، بين بعضها وبعض غير قليل من التباين من ناحية، مع اللجوء الى الترجمة غير المباشرة من ناحيةأخرى أحيانا، هذا بالاضافة الى ضرورة أخذ مستوى المترجمين العرب أوالقراء في لغات أخرى بعين الاعتبار حين يتولون نقل المصطلحات الى العربية.

ويشخص الدكتور أحمد مطلوب هذه القضية التي أثارها الدكتور عبد الواحد لؤلؤة من قبل، وأشار إليها الأستاذ توفيق الزيدي فيقول جامعا بين مشكل الترجمة ومشكل التأليف:

«إن مشكلة المصطلح النقدي حدثت من الفوضى التي يعيشها التأليف والترجمة، ومما زادها خللا واضطرابا:

اختلاف ثقافة المؤلفين أو الباحثين، وهم ثلاثة أنواع:

الأول: ذو ثقافة أجنبية، يقرأ الأدب الأجنبي ونقده باللغة الأجنبية.

الثاني: ذو ثقافة مضطربة يقرأ الأدب ونقده باللغة العربية.

الثالث: ذو ثقافة عربية يأخذ من كل فن بطرف... »[40].

ومن أسباب هذه المشكلة أيضا في نظره: الاشتراك اللفظي في اللغة المنقول عنها، مع اختلاف المترجمين عن اللغات المختلفة. والاشتراك اللفظي في اللغة العربية، ودلالة المصطلح الواحد على عدة أشياء[41].

لكن يبدو أن أهم عقبة تحول دون دقة التعريف بالنسبة للمصطلح المنقول تتمثل في ملابسات المصطلح قبل نقله من ناحية، وفي اختلاف الخلفية الفكرية بين المصطلح وحياته في اللغة الأم، وطبيعته وحياته الجديدة في اللغة العربية من ناحية أخرى وذلك ما يوضحه الدكتور

أحمد مطلوب اعتمادا على جملة من مصادره بقوله الذي يشير فيه الى «اختلاف الأوربيين أنفسهم في المصطلح، ونظرتهم إليه من خلال ثقافتهم الخاصة أو مذهبهم الأدبي والنقدي»[42].

- نماذج مصطلحية: ولتشخيص الظاهرة، نقف عند مجموعة من النماذج المصطلحية، ونقدم مجموعة من آراء الدارسين المحدثين أو المعاصرين فيها، بكل أمانة. ومنها:

1- مصطلح الصورة: ويمثل د. أحمد مطلوب لذلك بنموذج تتجلى فيه طبيعة المشكلة واضحة، وهوو مصطلح (الصورة)؛ «فهي عند العرب غيرها عند الغربيين، وهي عند الرومانسيين تمثل المشاعر والأفكار الذاتية، وهي عند البرناسيين تعرض الموضوعية، وعند الرمزيين تنقل المحسوس الى عالم الوعي الباطني، وعند السرياليين تعنى بالدلالة النفسية، وهي عند غيرهم (رسم قوامه الكلمات)، وهي (إعادة انتاج عقلية» ذكرى لتجربة عاطفية أو إدراكية غابرة ليست بالضرورة بصرية»[43].

2- مصطلح البنيوية:

يقول محمد نبيل الفرادي من تونس:

«والملاحظ منذ البداية أن قضية تعريف هذا المصطلح كانت وما تزال قضية معقدة، يصعب فيهاالوصول الى نتيجة نهائية وشاملة تتفق حولها جميع الآراء، ذلك أن مجرد ترجمة المصطلح الى اللغة العربية مثلا لم يقع الاتفاق بشأنه»[44].

ولو تتبعنا المصطلحات المستعملة على سبيل الترادف لهالنا الاختلاف الكبير بين الدارسين في المشرق والمغرب، فهناك: البنيوية، والبنائية (بكسر الباء) والبُنائية (بضم الباء)، والهيكلية...

3- مصطلح الحداثة:

وينطبق على مصطلح الحداثة ما ينطبق على مجموعة من المصطلحات الوافدة التي أخذناها عن الآخر، مثل البنيوية وغيرها.

ومهما حاول النقد العربي أن يتكيف مع تلك المصطلحات أو يكيف مفاهيمها، فإننا لانستطيع الجزم بقدرته على تمثل المعطى الحضاري الذي تنتمي إليه مجموعة كبيرة من تلك المصطلحات الوافدة.

ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن ندير ظهورنا للتيارات الثقافية الأخرى، أو نتقوقع على أنفسنا، أو نتجاهل الانجازات الباهرة المتوالية هنا وهناك، ولكن من الصعب أن نتفق على مفهوم واحد لمصطلح مثل (الحداثة) مهما تظاهرنا بذلك، بالنظر الى ما يحيط بالمصطلح من تصورات تجعله غير قابل للخضوع لتوحيد المفهوم. ومن ذلك على سبيل المثال: مصطلح الحداثة العربية، فقد سئل أحد الحداثيين في مجال النقد العربي عن مفهوم الحداثة وعن مرجعية الحداثة العربية، فأجاب بأنه يحسن تجنب الحديث عن (حداثة عربية) دفعا للتعميم، ويوضح الدكتور عبد الله الغذامي رأيه هذا ويعلله بقوله:

«لأننا لو تحدثنا عنها (الحداثة العربية) فمعناه أننا نفترض أن هناك اتفاقا على مصطلح الحداثة، وعلى مفهومها ودلالتها، وعلى مشروعها من الأساس، وهذا غير صحيح، ليس هناك اتفاق لا في مفهوم الحداثة، ولا في تعريفها، ولا في مشروعها، ولكن هناك اجتهادات عريضة، واختلافات متنوعة، لذلك يحسن كي نتحدث بدقة ومنهجية أن نتحدث عن حداثة فلان وحداثة فلان، فليس هناك حداثة واحدة، هناك حداثات... ومعظم الذين يتحدثون عن الحداثة يفترضون أن هناك شيئا اسمه (حداثة واحدة) وهذا غير صحيح»(45).

وهو يرى أنه ليس هناك بيان رسمي أو اتفاق بين الحداثيين من التزم به صار حداثيا، وليس هناك مفهوم محدد لها كالسريالية أو الكلاسية مثلا(46).

ولا يرجع السبب في ذلك الى كون العرب لم يصنعوا (الحداثة)، وإنما تلقوا المصطلح من الغرب فحسب، بل يعود أيضا الى طبيعة المصطلح في ذاته، لأن هذه هي حال هذا المصطلح عند الغربيين أنفسهم أيضا؛ فالحداثة موقف ذاتي جدا، وهي رؤية فردية تطمح الى التغيير والتعديل والتحسين والتطوير حسب عبارة الدكتور الغذامي(47).

خاتـمة:

وهكذا يكاد يتفق معظم الدارسين اليوم على أن الأدب العربي المعاصر يعاني أزمة مزدوجة في المنهج وفي المصطلح على السواء، وهي أزمة ترتبط بها إشكالات متعددة تعوق مسيرة الدرس الأدبي الى حد ما. وليست هذه الأزمة راجعة الى انعدام المنهج أو المصطلح أصلا، أو ضعفهما بقدر ماهي راجعة بالنسبة الى الأمر الأول الى كثرة المناهج وتداخلها الى درجة الازدحام أو التخمة، ولكن مشكلة هذه المناهج أنها في معظمها مستوردة وغيرنابعة من كياننا الفكري في الغالب، ولعل هذا الجانب هو الغالب في معظم ممارستنا النقدية المعاصرة. وهي وإن كانت لا تخلو من إيجابيات، فإ ن سلبياتها العديدة في حاجة ماسة الى المعالجة والاستئصال أو التصحيح، ولكن الأمر لا ينبغي أن يترك للأهواء، بل يتحقق على أيدي أهل العلم والاختصاص، افرادا وهيئات ومؤسسات.

وأما بالنسبة الى الأمر الثاني فإن مظاهر الأزمة متعددة أيضا، وفي مقدمتها كذلك استيراد المصطلح في الغالب، وضبابيته واضطراب مفهومه، وتعدد مصادره، وقطيعته مع التراث الى حد ما. في غياب جهود موحدة ومتضافرة، على الرغم من تعدد الدعوات والمؤسسات المعنية بالموضوع.

والنتيجة الى الآن أن الدرس الأدبي المعاصر لم يستطع لحد الآن أن يقدم المنهج الأصيل المناسب لفكرنا وواقعنا، ولم يفرز جهازا مصطلحيا ونظاما مفهوميا، ونسقا نابعا من ذاته، معبرا عن كيانه، على الرغم من كثرة الدعاوى والمنابر.

ولأن المصطلحات مفاتيح النصوص، فإن النصوص ستظل مقفلة بعيدة عن التناول الصحيح مالم نسع الى تجاوز المشكل وتصحيح الوضع، وفي غياب سياسة ثقافية رشيدة على امتداد الوطن العربي، وحاجة مؤسساته الى الدعم المادي والمعنوي المطلوب، وستظل جهود الأفراد محدودة، وتبقى إنجازات المؤسسات الفقيرة متواضعة، وجهودها مبعثرة، وقراراتها غير منفذة. وتلك مسؤولية جماعية. والى أن يتحقق المطلوب، فإن الفوضى ستظل قائمة الى حد ما، والمعاناة قائمة.

وكما يقول الدكتور أحمد مطلوب في رصده للراهن وللآفاق المستقبلية، في مجال الدراسة الأدبية في جانبيها الحساسين: المنهجي والمصطلحي ولا سيما في مجال المصطلح، ف «إن الشكوى من (إشكالية المصطلح) ستظل مادام المعجم النقدي الحديث بعيدا عن التحقيق، وسيظل الأدباء والنقاد والمؤلفون والمترجمون في نقاش لا يوصل الى السبيل القويم ماداموا لا يفكرون في مثل هذا العمل الجاد الذي يفتح الطريق أمامهم، ويجعلهم يصدرون في دراساتهم وبحوثهم وترجماتهم عن منهج موحد فيه الدقة ووضوح الرؤية»[48].

الهوامش

1) في آليات النقد الأدبي:9.

2) الدراما والدرامي:س. دبليو. دوسن. ترجمة د. عبد الواحد لؤلؤة (سلسلة موسوعة المصطلح النقدي) ص:10.

3) نفسه.

4) في آليات النقد الأدبي: 13.

5) في آليات النقد الأدبي :12.

6) الدراما والدرامي:9.

7) نفسه.

8) من مبادئ النقد: رينيه ويليك، ضمن: حاضر النقد الأدبي: ترجمة د. محمود الربيعي ص:50. الطبعة الثانية 1977. دار المعارف بمصر.

9) أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه: توفيق الزيدي ص:157. الدار العربية للكتاب – تونس 1984.

10) قد يختلف عدد تلك المراحل بين دارس وآخر، ولكن تعريف المصطلح يظل مرحلة تتويجية. تنظر: مقدمة في علم المصطلح للدكتور علي القاسمي، الآتي ذكره. ومعجم النقد العربي القديم للدكتور أحمد مطلوب: 1 / 30–34.

11) مقدمة في علم المصطلح ص:249. الطبعة الثانية: 1987 مكتبة النهضة المصرية – القاهرة.

12) مقدمة في علم المصطلح: 249. ويذكر د. القاسمي بالاضافة الى هذه الأنواع او المستويات من السياق نوعين آخرين هما: السياق الأصغر MICROCONTEXTE وهو (محيط سياقي للمصطلح الذي هو قيد الدرس، أي الجملة أو الجزء من الجملة حيث يظهر» نفسه: 250.
والسياق الأكبر: Macrocontexte وهو «السياق العام الذي يستخرج منه المصطلح الذي هو قيد الدرس. ويمكن أن يتعلق الأمر بوثيقة مكملة أو حتى سلسلة من النشرات التي يندرج فيها هذا المصطلح، أو أيضا بباب من مؤلف أوبمطبوعة أو بسلسلة من المطبوعات...الخ» نفسه. وكل ذلك يساعد في عملية التعريف الاصطلاحي على المزيد من الدقة والضبط.

13) نفسه. 35

14) نفسه: 36

15) ليست هناك أسماء أو ألفاظ بدون دلالة، ولكن يمكن أن تكون هناك أفكار ومعان وتصورات بدون ألفاظ أو أسماء، غير أن تداولها لا يمكن أن يتم إلا بتسميتها، هذا ما يغني المعجم اللغوي باستمرار.

16) مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والاسلاميين: قضايا ونماذج، ص: 25.

17) المنهج والمصطلح: 33. دمشق 1979.

18) نفسه. ص: 33 وما بعده

19) المنهج والمصطلح: ص46-47، وص: 51 وما بعدها.

20) المنهج والمصطلح : 48.

21) نفسه: 39.

22) نفسه: 37.

23) نفسه: 49.

24) النقد العربي: آفاقه وممكناته- مجلة الوحدة: ع:49.
السنة الخامسة: ص 17.

25) المدخل في النقد الأدبي: نجيب فايق اندراوس ص: 27.

26) نفسه.

27) نفسه ص: 27 وما بعدها.

28) نفسه: 36.

29) مدخل مواجهة نقدية للتجربة الأدبية العربية- مجلة الأقلام- العراق- العدد السابع. السنة الثالثة عشرة. نيسان 1978 ص: 129.

30) نفسه: 128.

31) هذه التساؤلات من عندنا.

32) نفسه ص: 130.

33) نفسه ص: 129.

34) نفسه .

35) نفسه ص: 130.

36) معجم النقد العربي القديم: ج1/ 27.

37) نفسه .

38) ورد هذا النص في جميع أجزاء الموسوعة التي ترجمها من الانجليزية الى العربية.

39) أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه ص: 157 الدار العربية للكتاب - تونس 1984.

40) معجم النقد العربي القديم: 1 / 27.

41) نفسه : 28.

42) نفسه .

43) معجم النقد العربي القديم: 1 / 28.

44) تطور مناهج النقد الأدبي في أوربا بداية من القرن التاسع عشر: مجلة الاتحاف، تونس– السنة العاشرة – العدد: 57– مارس 1995. ص: 37.

45) حوار مع د. الغدامي، نشرته (المسلمون). العدد: 532. الجمعة 14 ذي القعدة 1415 هـ/ 14 أبريل 1995 ص:9.

46) نفسه.

47) نفسه.

48) معجم النقد العربي القديم: 1/34-35.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 89 - 103

مصطلحات "دليل الناقد الأدبي"
بين التعريفات التكوينية والتعريفات النظرية

عبد الحفيظ الهاشمي
كلية الآداب ـــ وجدة

1- تمهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم ليس ثمة ريب، أن قضية تعريف المصطلح مشكلة تلقي بثقلها على الفكر الواعي أثناء مزاولة نشاطه في حقل من الحقول المعرفية، حيث تكتنفها خطورة تضييق أو توسيع حدود الأبنية الدلالية للمفاهيم، فترتد بها إلى بداية التفكير وتضيع الجهود ومعها الأوقات... وهي حقيقة طالما لمسناها عبر أشكال من التعريفات المصطلحية المفحشة في الارتجال والغموض... والضاربة بالموضوعية العلمية والفكر السليم عرض الحائط بشطط فكري لا أساس له.

ولعل مرد ذلك يرجع أساسا إلى جهل مريب بحقيقة قطبي القضية: التعريف والمصطلح.

فالتعريف(*): «هو البذرة التي تتكثف فيها مجموعة من الاحتمالات والإمكانات الكامنة فيها بالقوة»[1]، وهو «ليس مجرد تلخيص للمضمون المدلولي للاسم في جملة أو عدة جمل، بل هو بناء يخضع لمبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية التي تمكن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلامات المصطلحية ومبدأحصر العناصر السياقية المكونة لمرجعه، وتأسيس المفهوم على مجمل هذه العناصر»[2]. ومن أهدافه كما يقول المناطقة: «أن يستبدل بالتصور الغامض تصورا واضحا»[3]. وهذا ما جعل الدكتور عز الدين إسماعيل يؤمن بأنه «نهاية عملية التفكير لا بدايتها»[4].

وأما المصطلح(*) فقضية «من أشد القضايا إلحاحا على العقل العربي في مختلف العلوم التي تشكل ميدان نشاطه وحركته واحتكاكه بالأمم المجاورة»[5]، والبحث في مفاهيمه مدخل

لازم في كل محاولة تروم اقتحام باب من أبواب العلم والمعرفة. « وبتخصيصه ودقته تستطيع المعرفة أن تتحدد وتتمكن من التطور بصورة سريعة وبشكل فعال. »[6]. لأن مفهومه « من أكثر المفاهيم غموضا على الرغم من كثرة دورانه »[7].

وعليه تأخذ قضية تعريف المصطلح حجمها في بناء المعرفة بناء علميا موضوعيا يرسخ نظاما تواصليا بعيدا عن اللبس بين المتخصصين، ويحدد موقع المصطلح في منظومة من المصطلحات المتصلة بلغته.

2- مشكلة المصطلح النقدي:

ولما كان كل خطاب يقوم على اللغة يتخذ مصطلحات تسمه وتعلمه فإن خطاب النقد الأدبي يتميز أيضا بلغته الاصطلاحية التي يستند إليها ويوظفها في مجالات نشاطه. « فكل علم ينحت لنفسه من اللغة معجما خاصا »[8] كما يقول الدكتور عبد السلام المسدي. على أن المصطلح النقدي « في بعض وجوهه مقصود لذاته أكثر مما يكون الشأن مع مصطلحات أي علم من العلوم الرياضية أو الطبيعية أو التقنية، فاللفظ في هذه المواطن مجرد ممر عارض، أما في النقد فهو أداة تؤدي معنى وفي نفس الوقت تستوقف بشكلها الصياغي ومظهرها التركيبي »[9].

« وتقع إشكالية المصطلح في قلب الحركة النقدية، قبل أن تمثل نبض الإبداع الأدبي وعلامة الحياة فيه. ذلك لأن تغيرات المصطلح النقدي لا تعكس الخطوط البيانية لتطور الفكر الجمالي، وترسم فقراته فحسب، بل إنها فوق ذلك تشف عما بلغه الوعي العلمي بظواهر الإبداع في علاقتها الجدلية بحركة تاريخها وتاريخ الإنسانية، ومن ثم لا يمكن لها أن تتكرر حرفيا مهما بلغت من التشابه بين المراحل المختلفة، لأن عناصر التجديد تغلب على تركيبها وتحول دون ترديها في الآلية أو العبثية، ومن هنا تتعدد التأويلات الاصطلاحية للكلمة الواحدة بقدرما تتكاثر تجارب التطبيق المنهجي، لأن المصطلح أداة للتفكير قبل أن يصبح وسيلة للتحليل، وهذا ما يجعل من الضروري تحديد طبيعته المجاوزة... مهما استقرت حول نواة صلبة ثابتة »[10]. وإذا كان للمصطلح النقدي مثل هذه القوة التكثيفية والتأطيرية، فإن الاشتغال به، ولا شك سيبرز مدى

قوة إدراك المشتغل به بخطورة الاستعمال العشوائي له. «لأن التحكم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها والقدرة على ضبط أنساق هذه المعرفة»(11).

وهذا هو ما أراد أن يوقعه الدكتور نبيل راغب من خلال كتابه «دليل الناقد الأدبي».

3 - واقع التعريف في «دليل الناقد الأدبي»:

يقول المؤلف في مقدمة دليله: «وإذا نظرنا إلى وضع حركة النقد الأدبي في مصر والعالم العربي، فإننا سنصاب بخيبة أمل شديدة، ذلك أن المدعين من النقاد يتيحون الفرصة للمدعين من الأدباء. والمحصلة النهائية تتمثل في المزيد من الادعاء والتخبط والجهل، ويكفي أن ننصت إلى هؤلاء النقاد المدعين كي نكتشف من أول وهلة جهلهم الفاضح بألف باء النقد الموضوعي. فهم يستخدمون المصطلحات الأدبية في غير محلها لإيهام القارئ أو المستمع بعلمهم الغزير وثقافتهم الواسعة. وبعضهم لا يعرف في دنيا النقد سوى مصطلحات أدبية لاتزيد على ثلاثة أو أربعة، يستخدمها في مواجهة أي عمل أدبي جديد بصرف النظر عما إذا كانت له علاقة بها أم لا تمت إليه بصلة»(12).

وسأحاول أن ألقي بعض الضوء على هذا الكتاب – الذي يطمح مؤلفه أن يساهم في رفع درجة الوعي النقدي والأدبي والفني عند الجمهور حتى لا يظل رهن إشارة من يسمون أنفسهم بالنقاد، ويرسخ الضوابط والمعايير والتقاليد والمقاييس في مجال الأدب الذي لن يصبح – في رأيه – عندئذ ميدانا مستباحا لكل من هب ودب سواء من مدعي النقد أو من مدعي الأدب –(13) بمعانيه واقع التعريف في مصطلحاته المعدودة. وإن أول ما يطالعنا فيه هو تسميته بالدليل عوض المعجم، وذلك لأن موضوعه يتجاوز حدود تعريف المصطلحات تعاريف محدودة، إلى تفصيل القول فيها واستعراض مراحل تطورها. فغاية الكاتب في المقام الأول تعليمية توجيهية، تجعله لا يقف عند التعريف المعجمي بل يتخطاه إلى تكوين نظرة مسهبة عن المصطلحات المقدمة بغية تفتيق الوعي بها كما يدعي، ولذلك فالدليل هنا يقع في المستوى الثاني من تعريف الدكتور سعيد علوش لهذا المصطلح في معجمه للمصطلحات الأدبية المعاصرة حين يقول: «الدليل المعجمي

مسرد ألف بائي يتوخى ترتيب مصطلحات درس ما »[14]. هو إذن دليل يتوخى تقديم توضيح مفصل للمصطلحات التي حددها دون تعديه إلى إقرار تعريف نهائي لها. لذلك جاء العمل توجيهيا لمناحي الأفكار والنصوص وآفاقها، ويخاطب بالدرجة الأولى طلاب الأدب والنقد. ويمكن أن نعتبره جردا لأدوات عمل لا تحليلا معجميا، إذ يتعلق الأمر بتعريف لمفاهيم النظرية الأدبية بطريقة نسقية، بل الإسهام في توضيح بعض المفاهيم التي نصادف باستمرار في نصوصها. هذا طبعا من الناحية العلمية، أما من الناحية النظرية فالدليل يسعى إلى ربط الحياة الأدبية الأكاديمية بالحياة الأدبية العامة حين يقول صاحبه: « ولعل من طموحات هذا الدليل إيجاد قنطرة تصل ما بين الحياة الأدبية الأكاديمية المنعزلة داخل أسوار المعاهد الجامعات وبين الحياة الأدبية العامة التي نعيشها على صفحات الصحف، ومن خلال أجهزة الإعلام، وعلى منصات المسارح، وفي بطون الكتب، ذلك أن هذا الانفصال المفتعل يجني على الدراسات الأدبية الأكاديمية التي تنعزل عن جذورها الحية في تربة المجتمع، وعلى الأعمال الأدبية الجادة التي تعاني بالفعل من تخبط النقاد ذوي الأفق الضيق والثقافة السطحية »[15]. ومع ذلك يبقى هذا الدليل في الأخير كتابا مصطلحيا يسعى إلى تقريب جملة من المصطلحات من ذهن المتلقي، رفعا للبس والغبش الذين يلفانها في دائرة اصطراع المناهج والنظريات. فهو دليل من أجل التوعية، وقد بادر صاحبه إلى تناول سمات موضوعه من خلال ما قاله في بداية التقديم له: « وفي مواجهة هذا العبث والادعاء، كان من الضروري إصدار « دليل النقد الأدبي » هذا من أجل توعية جمهور المتذوقين بحقيقة المصطلحات الأدبية المتداولة، وأصولها التاريخية وتطورها من خلال أشكال فنية محددة ومتبلورة. وفلسفتها الإنسانية والفكرية التي منحتها شخصيتها المتميزة، وقد تم هذا من خلال الدراسات المركزة والموجزة التي تتابعت في هذا الدليل »[16]. إن التوقف عند المصطلح في دقائق مكوناته وأصوله المرجعية، واستجلاء القصد منه لإزالة التباسه أمر ضروري وأساسي لخلق موسوعة جديدة في خطابنا، وفي تعاملنا مع المصطلح »[17]. فدراسة المصطلحات دراسة منهجية، إما أن تنطلق من المادة اللغوية فتعنى بنشوء المفردة أو التركيب اللغوي وتحديد دلالتها

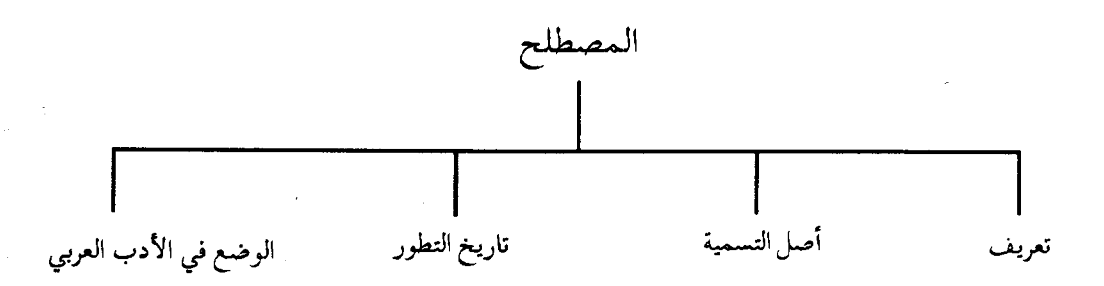
الأصلية ودلالتها المجازية، وهذا هو مجال علم المعاجم، وإما أن ترصد تطور اللفظة دلالة واستعمالا، وإما أن تهتم بحصر وتدقيق المفردات المستعملة في علم من العلوم وفق منهج من المناهج[18]. لكن إذا كنا نميز في قاموس اللغة عادة بين الطاقة التصريحية للألفاظ وطاقتها الإيحائية، وكنا أيضا نفرق بين الدلالة الذاتية للكلمات، ودلالتها المساوقة، وكنا كذلك نفاضل بين الدلالة بالوضع الأول والدلالة بالوضع الطارئ عندما يلتجأ إلى المجاز، فإن كل هذه الحدود تظل غائمة في قضية المصطلح النقدي لأنه على الدوام لفظ متحفز، من خصائص المعنى فيه أنه شديد التوثب سلطته أنه لولبي التولد، إلا أنه ساكن مستقر»[19]. لذا فإني ألتمس في ضوء هذا التقويم مسوغا مشروعا لمؤلفنا لما التجأ إلى الوصف الموسوعي باعتباره محددا للإطار المفهومي الخاص بالوظيفة المرجعية في مجال حقل معرفي مصنف ومرتب حسب حاجات الإنسان في محيطه الطبيعي أو الاجتماعي[20].

فإذا سلمنا مع محمد حلمي هليل أن من شروط التعريف الوافي، «الاكتمال حيث إن تعدد المعاني هو من السمات البارزة للمصطلح، في بعض الأحيان يصبح من اللازم أن لا تمثل التعريفات معنى واحدا أو وجهة نظر واحدة أو أن تتحيز لمدرسة فكرية بعينها أو مؤلف بعينه وإلا أدى ذلك إلى المقابل المبهم أو الناقص»[21].تبين لنا أن هذا ما نهجه « دليل الناقد الأدبي »، فنراه لا يستقر على حكم أو تحديد، وإنما يورد مجموع الأفكار والتحليلات ليكتمل التصور والنظر عند المخاطب، فيستشف التعريف من ثنايا كل تلك المعلومات المتراكمة وتتضح له المفاهيم، وبلغة المناطقة فإن المؤلف توسل في عرض مادة موضوعه بالتعريفات التكوينية، والتعريفات النظرية. وهما وجهان من وجوه التعريف. وحتى يتضح هذا الأمر نتلمسه من خلال هذه المتابعة.

أ – التعريفات التكوينية(*) Def Genetives:

لكن قبل أن أستعرض مظاهر هذه التعريفات في مصطلحات الكتاب لابد من التذكير أن هذه المصطلحات كلها تدل على فنون وأجناس أدبية، لذلك وتلقائيا تبدو متابعتها تحت مجهر التعريف التكويني والنظري بديهية .

لقد عمد المؤلف إلى التنقيب في حياة مصطلحات كتابه بدءا من مصطلح «أدب الرحلات» وهو المصطلح الأول في ترتيب الكتاب إلى مصطلح «الميلودراما» "Milodrama" وهو المصطلح الأخير في هذا الترتيب، مرورا بمصطلحات عدة كـ «الأسطورة» "Mythe" و «التراجيديا» "Tragedy" و «الدراما» و «القصة القصيرة» و «الكوميديا "Comedy" وغيرها من باقي المصطلحات.... وقد جاء تقديمه للمصطلح كما جاء في أصوله الأولى عربية كانت أو غربية، والملاحظ أنه ينزع أحيانا إلى تفكيك المصطلح بحثا عن الإمساك بمكوناته الداخلية التي تنظمه وتشكله، وهذا متجسد خصوصا في مصطلحي «الشعر» و «الترجمة» ففي المصطلحين لانمسك بطرف البنية المركزية التي على منوالها درج المؤلف في تناول مصطلحاته. ذلك أن هذا التعريف التكويني عنده محكوم بقصد منهجي، يتحدد في تقديم تعريف للمصطلح أو الإشارة إلى أصله أو أصل تسميته، ثم عرض تاريخ تطوره عبر الأشكال والأعلام. وينتهي بإطلالة موجزة على واقعه في الأدب العربي.



طبعا هذا المنهج غير مطرد بكل عناصره في كل المصطلحات، لكننا نلمسه على الخصوص في مصطلحي «الأدب المقارن» و «الفودفيل» "Vaudeville" وتبقى البنية الغالبة هي تلك التي تعتمد على تقديم تعريف للمصطلح ثم عرض التطور الذي عرفه منذ بداياته حتى استوى ثم تعامل الأدب العربي معه، أو تلك التي تقتصر – عوضا عن إعطاء تعريف فقط – على توضيح أصل التسمية، ثم تمضي إلى المراحل التاريخية فاستعراض واقعها في الأدب العربي.

فبخصوص الصنف الأول نجد المصطلحات الآتية: «الترجمة» ، و «الرواية البوليسية»، و«السيرة الذاتية»، و «الكاريكاتير» "Caricature" و «الكوميديا ديلارتي»، "Commedia dell'Arte" و «المقالة». أما الصنف الثاني فنرصد: «البيرليسك» "Burlesque"، و «الفارص» "Farce" أو ما يسمى بـ «الكوميديا الهزلية»، و «الملحمة»، و «الميلودراما» "Milodrama"، وحتى يتضح الأمر أكثر أمثل لكل صنف بمصطلح:

«الكوميديا ديلارتي» للصنف الأول: تناوله المؤلف بتقديم تعريف موجز له، واعتبره نوعا من الملهاة الشعبية التي ازدهرت في إيطاليا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت تؤديها فرق مدربة خصيصا من الممثلين الذين يجيدون في الارتجال والملح... ثم شرع في توضيح كيفية أداء هذا الفن من خلال الفنانين ولباسهم وحوارهم، كما تعرض لذكر أماكن عرض هذا الفن. ثم استعرض وجوه التأثير الذي أحدثه هذا الفن المسرحي في بعض أعلام المسرح العربي ليقارن بين مسرح السامر عند يوسف إدريس و «الكوميديا ديلارتي».

«البيرليسك» للصنف الثاني: منذ البداية شرع الكاتب في إعطاء دلالة مفهوم المصطلح، حيث قال: «يدل مفهوم البيرليسك بصفة عامة على كل إنتاج فني يهدف إلى تناول موضوع جاد ووقور بأسلوب ساخر يعتمد على المبالغة في تصوير المواقف والكاريكاتير في رسم الشخصيات»[22] . ثم قارن بينه وبين ما يسمى بالإنجليزية "Parody". وبعد ذلك انتقل إلى توضيح مصدر هذا الاصطلاح وما كان يدل عليه، وأثناء استعراض التحول الذي عرفه هذا النوع الفني، توقف لإعطاء تعريف نموذج لأحد الأعلام المدعو «صامويل جونسون»، ثم أبرز بُعده والهدف منه والفترات التي ازدهر فيها، كما ضرب لذلك الأمثلة من خلال الأجناس الأدبية التي تمثل فيها هذا الفن الأدبي مستعرضا مختلف الاتجاهات التي وجهت مسيرته، وكذا البلدان التي نشط فيها نشاطا متميزا مع الإشارة إلى المكانة التي آل إليها في مراحله الأخيرة، وأخيرا أنهى حديثه بتوضيح الأسباب التي منعت تسرب هذا الفن إلى الثقافة والأدب العربيين.

هذان فقط مثالان على طبيعة تدرج المؤلف مع مصطلحاته، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه البنية التي رسمتها لخط التعريف التكويني للمصطلح لدى المؤلف تكسرت أحيانا بالاقتصار

فقط على عنصر التعريف وعنصر التطور التاريخي كما في « الرواية العلمية » و « الكوميديا » و« المقالة »، وأحيانا بالاكتفاء بأصل التسمية وعنصر التطور التاريخي كما هو الأمر في « الأسطورة » و « الرواية القوطية ». وأحيانا ثالثة بمعاينة تطور المصطلح تاريخيا ووضعه في الأدب العربي، كما في « أدب الرحلات » و « التراجيديا ». ويبقى مصطلحا « الرواية » و « القصة القصيرة » هما اللذان يعتمدان على عنصر التطور التاريخي لوحده.

وبمتابعة هذه العناصر وتساوقها في إخراج المصطلح بهوية اصطلاحية كاملة، نلاحظ أيضا اختلافا في ترتيب ورودها، حيث تتبادل أماكنها في سياق التعريف، خصوصا منها عنصرا تعريف المصطلح أو أصل تسميته وعنصرا استعراض تطوره التاريخي. والجدول التالي(*) يوضح ذلك أكثر:

المصطلحات	تعريفها	أصل تسميتها	تاريخ تطورها	واقعها في الأدب العربي
أدب الرحلات			1	2
الأدب المقارن	1	2	3	4
الأسطورة		1	2	
البيرليسك		1	2	3
التراجيديا			1	2
1الترجمة	1		2	3
1الدراما	2	1	3	
الدعاية		1		
الرواية			1	
الرواية البوليسية	1		2	3
الرواية العلمية	1		2	
الرواية القوطية		1	2	
السيرة الذاتية	1		2	3
الشعر				
الفارص		1	2	3
الفودفيل	2	1	3	4
القصة القصيرة			1	
الكاريكاتير	1		2	3
الكوميديا	1		2	

المصطلحـات	تعريفهـا	أصل تسميتها	تاريخ تطورها	واقعها في الأدب العربي
الكوميديا دبلارتي	1		2	3
المقالـة	1		2	
الملحمـة		1	2	3
الميلودرامـا		1	2	3

ونظرا لهذه الاختلافات المنهجية فقد سميتها تعريفات عوض تعريف واحد.

ب - التعريفات النظرية(*) Def Theoretiques:

لم يقف المؤلف عند حدود التعريفات التكوينية، وإن كانت هي عمود تعريفه، ولكن كان يلتفت بين الفينة والأخرى إلى التعريفات النظرية، ليأخذ المصطلح حظه من المعرفة الإنسانية، ويكسب حضوره من تاريخ الأفكار والنظريات... ولا يمكن هنا أن نحدد الأمر أيضا ببنية ضابطة، ذلك لأنه لم يكن مركزيا في الكتاب، وإنما استمد وجوده من طبيعة التحليلات والتفسيرات التي يلتجئ إليها المؤلف ليسلط ما يكفي من الأضواء على التطورات التي عرفها مفهوم المصطلح. ولما أشرت في بداية هذا العرض إلى حقيقة المصطلح النقدي وحركيته المتوثبة كنت مدركا لهذه الأنساق النظرية التي تفاعلت مع المفاهيم، واصطلحت على وسمها بسمات التطور الدلالي. وحيث إن التعريف النظري بطبيعته تحليلي تفسيري، فإن هناك مجموعة من المصطلحات في الكتاب تقاطع فيها التعريف التكويني بالتعريف النظري حتى يضمن المصطلح استحقاقه من الأصالة المعرفية والبعد الفكري...

والتعريفات النظرية في الكتاب وردت في صورتين: صورة التعريفات المباشرة التي وقعها مجموعة من الأعلام بشأن هذه المصطلحات كما نجد مثلا: في تحديد «الأسطورة»، و«البير ليسك» من قبل «صامويل جونسون»، أو «التراجيديا» و«الكوميديا» من لدن أرسطو... وهذه الصورة قليلة ومتباعدة في الكتاب. وصورة الآراء والنظريات التي حولت مجرى مفاهيم كثيرة من

المصطلحات، أو التي وضعت لها أسسا جديدة. وهذا الوجه الثاني هو أكثر نشاطا في الكتاب من الوجه الأول، ومثال ذلك: نظرية الكاتب الإنجليزي « فيلدنج » التي توضح أن الرواية هي ملحمة كوميدية مكتوبة بالنثر[23]. ومفاهيم « وولترسكوت » في الخلفية التاريخية للرواية وتبلورها على يد الواقعيين الفرنسيين أمثال « ستندال » و « بلزاك ». ورؤية « صامويل جونسون » الذي قال إن حياة أي إنسان عادي يمكن أن تشكل مادة قيمة لسيرة جديرة بالتسجيل. أو ما أورده « ليتون ستارشي » رائد ما يسمى « بالسيرة الساخرة ».

هناك أيضا في القصة القصيرة الشاعر والقصصي الأمريكي« إدجار آلان بو » الذي فرق لأول مرة بين بناء القصة القصيرة وبناء الرواية الطويلة، وحدد الاختلافات الجوهرية للنوعين. وكذا الناقد « براندر ماثيور » الذي « فرق بين القصة القصيرة كشكل أدبي متميز وبين القصة القصيرة التي عجز كاتبها أن يستمر في سردها أطول من ذلك »[24].

هناك كذلك مزج « لوب دي فيجا » و « كالديرون » فروسية العصور الوسطى بالاهتمامات الواقعية في الحياة العملية في أعمالهما الكوميدية التي تزخر بالمتناقضات. ومعارضة النقاد والدارسين للفكرة القائلة « إن الشاعر الملحمي يملك مطلق الحرية في تشكيل أحداثه وشخصياته، فقدرته على أية حال محدودة لأن جمهوره يعرف القصة مسبقا وربما رفض التغييرات التي أجراها على اعتبارها أنها تحريف أو هذيان... »[25].

هذا فيما يخص النظريات والرؤى الغربية، أما في الأدب العربي فلم نقف سوى على تحول « أدب الرحلات » من وصف الرحلات التقليدية إلى مذكرات يومية على يد « أبو بكر محمد بن العربي ». وتأصيل هذا الأدب على يد « ابن جبير » من خلال صياغته الأدبية العالية وبعده « ابن بطوطة ». وأيضا انعطاف الشعر في العالم العربي نحو الضوابط والقواعد على يد « الخليل بن أحمد الفراهيدي »، الذي يعتبره المؤلف بمثابة « أرسطو » بالنسبة للشعر الإغريقي. وأخيرا نجد نظرية « يوسف إدريس » من خلال « المسرح السامر » وعلاقتها بـ « كوميديا ديلارتي ».

طبعا هذا حظ الأدب العربي في الكتاب، لأن أغلب هذه الأنواع الأدبية ذات أصول غربية.

هكذا إذن توسل الكاتب بالتعريفات النظرية التي هي في الأصل جزء من صورة التعريف التكويني الذي يتغذى منها.

وهي أيضا تعريفات بالجمع وليست تعريفا واحدا، لهذا الاختلاف النوعي الذي أشرت إليه، وكذا لتباين الأصول الثقافية لنظرياتها.

4 - خاتمة:

لقد اعتمد الباحث في تقديم كل مصطلحات دليله على استعراض مراحل تكونها وتطورها. ولعل هذه الطريقة عنده هي من أهم الطرق التي يمكن التركيز عليها في البحث العلمي الأدبي العربي الحديث والمعاصر، لأن كثيرا من المصطلحات في هذا الأدب قد اكتسبت حمولتها الفكرية والمفهومية عبر تشكلها في الزمان والمكان والثقافة المغايرة لبعدنا التاريخي والحضاري.

فتقديم المصطلح تقديما تكوينيا ونظريا يوقف الباحث والقارئ العربيين على تضاريس المصطلح ويجعلهما يدركان استيعابه في حقله المعرفي، وما هي الإمكانيات التي يتيحها مسيره التكويني والنظري ليشتغل بصورة طبيعية وإيجابية في خطابنا النقدي العربي[26].

هوامش البحث

*) هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للتعريف، منها على سبيل المثال « التعريف هو الوصف اللفظي لتصور ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات » (ن: مقالة: « أسس المصطلحية »، محمد محمد حلمي هليل - علامات في النقد الأدبي - العدد 8 محرم 1414 هـ 1993 م - ص: 290-291).

« التعريف هو نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نص (اللفظ أو العبارة) وهو يفترض أن يكون لكل لفظة أو عبارة مقابل، أي أنه يفترض منطقا وجود دلالة كونية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين، وتظهر تلك الدلالة زوجا من المترادفات يكون إما لفظا فذا أو جملة، فنستطيع أن نعوض لفظة بلفظة أو جملة بجملة (« ن » : من قضايا المعجم قديما وحديثا - « محمد رشاد الحمزاوي ص: 105)

1) مقالة: « البلاغة العربية بين لغتي التراث والحداثة » علي زيتون - الفكر العربي - العدد 60 - السنة 11 أبريل - يونيو 1990 - ص: 114.

2) مقالة: « علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة الإشكاليات النظرية والمنهجية » - عثمان بن طالب - « تأسيس القضية الاصطلاحية » ص: 93 - 94.

3) « التعريف بالمنطق الصوري » - د. محمد السرياقوسي - ص: 102.

4) « الأدب وفنونه » ص: 179.

*) توجد تعريفات كثيرة للمصطلح، هذه بعضها على سبيل المثال:

« يقصد بالمصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظة معينة » (ن: مقالة: « المصطلح ونقد والنقد العربي الحديث » - أحمد بوحسن - الفكر العربي المعاصر - عدد: 60 - 61 - فبراير 1989 -ص: 84)

« إنه لغة خارج اللغة، أو فوقها فهو لا يخضع لمعاييرها ولكنها كذلك لا تنكره، وهو كذلك لا يستقل نهائيا عنها. بل هو دائم الاختراق لها والتسلل إليها، ولكنه مع ذلك يظل محتفظا لنفسه بمسافة تميزه. حتى وهو في قلبها - عن سائر مفرداتها ». (ن: افتتاحية العدد - « أما قبل » - مجلة فصول (قضايا المصطلح الأدبي) مج / 7 العددان: 3 - 4 أبريل - سبتمبر 1987 م - ص: 4)...

5) « سؤال المصطلح » – في البدء – علامات في النقد الأدبي – الجزء 8 – مج / 2 محرم 1414 هـ – يونيو 1993 م – ص: 5

6) « المصطلح ونقد النقد العربي الحديث » – محمد بوحسن – ص: 84.

7) افتتاحية العدد – أما قبل – فصول – عز الدين إسماعيل – ص: 4. وفي هذا المعنى يؤكد د. محمد رشاد الحمزاوي: « إن قضية المصطلح تعتبر من قضايا الحداثة المعقدة التي تحيط بها في العربية التباسات وتناقضات ليس وراءها دائما حجة قائمة » – « المعجم العربي إشكالات ومقاربات » – ص: 372.

8) مقالة: « المصطلح النقدي وآليات صياغته » – علامات في النقد الأدبي – ج 8. مج 2 – محرم 1414 هـ – يونيو 1993 م ص: 57.

9) المرجع نفسه – ص: 62 – 63.

10) « هذا العدد » – مجلة فصول – مج 7 – العددان: 3 – 4 – أبريل – سبتمبر 1987 م ص: 5.

11) « المصطلح ونقد النقد العربي الحديث » الفكر العربي المعاصر – عدد: 60 – 61 – 1989 م – ص: 84.

12) « دليل الناقد الأدبي » – مقدمة – ص: 5.

13) المرجع نفسه – مقدمة – ص: 7 – 8.

14) « معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة » ص: 52، أما المستوى الأول فهو تعريف الدليل المعجمي بأنه « كشاف بالمصطلحات ، يصحب بشروح »، وأما المستوى الثالث فهو « الدليل المعجمي، جرد بمكونات تخصص درس ما ».

15) « دليل الناقد الأدبي » – مقدمة ص: 7.

16) المرجع نفسه – مقدمة ص:5 – 6 .

17) « المصطلح ونقد النقد العربي » ص: 90.

18) مقالة: « في المصطلحية والمصطلح النقدي » – إدريس الناقوري – آفاق – العدد: . 8 – 1988 م – ص: 61.

19) « المصطلح النقدي وآليات صياغته » – علامات في النقد الأدبي ص: 63.

20) « علم المصطلحية بين المعجمية وعلم الدلالة » تأسيس القضية الاصطلاحية » – ص: 96.

21) مقالة: « أسس المصطلحية » – علامات في النقد الأدبي – ج 8 – مج.2 محرم 1414 هـ – يونيو 1993 م ص: 291.

أما الشرطان الآخران فهما: « الوضوح: ينبغي أن نصل في التعريف إلى أكبر قدر من الوضوح وذلك بالتعريف الدقيق لخاصيات التصور فهذه الخاصيات هي التي تساعدنا على تعيين الحدود الفاصلة بين تصور وآخر (Sager 1980 :70) ، (وانظر أيضا ASTM)، الدقة: بما أن تحقيق التواصل الآمن من اللبس هو من أهم أهداف اللغة الخاصة فالدقة تصبح مطلبا رئيسيا من متطلبات لغة التعريف، لهذا فالمعايير الفاصلة بين التصورات يجب أن تكون حدودها مقننة بكل صرامة (انظر هذه المعايير في حقول مختلفة. 63 - 62: Akhmanova 1974) ن: أسس المصطلحية - ص: . - 290 - 291.

*) « التعريفات التكوينية هي التعريفات التي تربط الشيء المعني بماض أو بأصل أو بتاريخ، فهي تفسر الشيء بنشأته وحدوثه، وتصف كيفية تكونه وكيف يصير وكيف يتغير.. وإذا كان الأمر يتعلق بظاهرة، فإن التعريف التكويني يصف مقدماتها وطريقة حدوثها». « التعريف بالمنطق الصوري » محمد السرياقوسي - ص: 106 - 107.

22) « دليل الناقد الأدبي » ص: 39.

*) الأرقام في الجدول تشير إلى ترتيب عناصر بنية التعريف التكويني في تعريف المصطلحات في الكتاب.

*) « التعريفات النظرية هي التعريفات التي تحاول أن تعبر عن أوصاف الشيء المعرف تعبيرا نظريا ملائما، وهذه التعريفات موضع خلاف كبير وعرضة للتغير دائما، إذ يحل غيرها محلها، وذلك بتقدم العلم... تعريفات الفلاسفة كتعريفات العلماء هي تعريفات نظرية، من حيث إنها متغيرة من فيلسوف لآخر. ولا يقوم بصددها اتفاق عام... وتسمى هذه التعريفات أحيانا بالتعريفات التحليلية » « التعريف بالمنطق الصوري » ص: 110.

23) « دليل الناقد الأدبي » ص: 83.

23) المرجع نفسه - ص: 156.

25) نفسه ص: 201.

26) « المصطلح ونقد النقد العربي الحديث » - الفكر العربي المعاصر- عدد 60 - 61 - 1989 - ص: 87 - 88.

مراجع البحث

1- «آفاق» مجلة دورية يصدرها اتحاد كتاب المغرب محور خاص «بإشكالية المنهج والمصطلح في النقد».
العدد: 8 - 1988 م - مطبعة دار النشر المغربية.

2- «الأدب وفنونه» الدكتور عز الدين إسماعيل. الطبعة السادسة - دار الفكر العربي.

3- «تأسيس القضية الاصطلاحية». سلسلة البحوث والدراسات (ج) إعداد:

عبد السلام المسدي　　　فتحي التريكي

عثمان بن طالب　　　عمار بن يوسف

المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات. بيت الحكمة - قرطاج 1989 م

4- «التعريف بالمنطق الصوري» الدكتور محمد أحمد مصطفى السرياقوسي. سلسلة التعريف بالمنطق ومناهج العلوم (1) دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة 1980 م.

5 - «دليل الناقد الأدبي» الدكتور نبيل راغب. الناشر مكتبة غريب - دار غريب للطباعة - القاهرة.

6- «علامات في النقد الأدبي» كتاب نقدي دوري يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي عدد خاص: (المصطلح قضاياه وإشكالاته) الجزء الثامن - المجلد الثاني - محرم 1414 هـ - يونيو 1993 م

7- «فصول» مجلة النقد الأدبي «قضايا المصطلح الأدبي» المجلدد السابع - العددان: 3 - 4 - أبريل - سبتمبر 1987 م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

8- «الفكر العربي» مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية «اللغة العربية وإشكالات المعاصرة» - 1 - العدد 60 - السنة 11 - أبريل - يونيو 1990 م. معهد الإنماء العربي - بيروت - لبنان.

9- «الفكر العربي المعاصر» مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الإنماء القومي بيروت - باريس «من النص إلى الخطاب». عدد: 60 - 61 - يناير - فبراير 1989 م. مركز الإنماء القومي - بيروت باريس.

10- «المعجم العربي إشكالات ومقاربات» الدكتور محمد رشاد الحمزاوي. المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات. بيت الحكمة - قرطاج - 1991 م.

11- «معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة» عرض وتقديم وترجمة: الدكتور سعيد علوش منشورات المكتبة الجامعية - الدار البيضاء. مؤسسة بَنْشَرَة للطباعة والنشر (بنيميدْ) - الدار البيضاء.

12- «من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا» الدكتور محمد رشاد الحمزاوي الطبعة الأولى 1986 م. دار الغرب الإسلامي - بيروت.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 105 - 115

بعض مشاكل التعريف في "موسوعة المصطلح النقدي"

مصطفى اليعقوبي
كلية الآداب ــ وجدة

1- **ان اختيار كتاب** - (موسوعة المصطلح النقدي) راجع الى سببين:

الأول: سبب خاص؛ يخصه هذا الكتاب نفسه، لأن الأصل في هذا العرض أن صاحبه كان متجها بنظره الى كتب أخرى- زيادة على هذا الكتاب - تمثل أصنافا مختلفة من المعرفة الأدبية الغربية المترجمة؛ منها ما يمثل المعرفة النقدية كما هو الشأن بالنسبة الى كتاب (النقد الأدبي ومدارسه الحديثة) لستانلي هايمن.

ومنها ما يمثل صنفا آخر يتصل بنظرية الأدب مثل كتاب « نظرية الأدب » لرينيه ويليك وأوستين وارين.

يضاف الى ذلك كله، صنف يهتم بالمصطلحات النقدية ومنه كتاب (موسوعة المصطلح النقدي) الذي يعتبر وثيق الصلة بالقضية التي نحن بصدد الخوض فيها. وهذا هو السبب الخاص الذي بمقتضاه انصرف الاهتمام الى هذا الكتاب دون سواه.

والثاني: سبب عام: ويتمثل في أن مشاكل التعريف في المعرفة النقدية العربية الحديثة.آتية- في جزء منها- من تأثرها بالمعرفة النقدية الغربية الحديثة ولا جدال في أن الربط بين المعرفتين من هذه الزاوية مفيد.

2- **التعريف بالكتاب:**

إن كتاب (موسوعة المصطلح النقدي) مترجم عن اللغة الانجليزية؛ ذلك أن «المساهمين في تأليف أجزاء هذه الموسوعة هم من أساتذة الجامعات البريطانية في الغالب، اختارهم البروفسور جون جمب، رئيس قسم الأدب الانكليزي في جامعة مانجستر.» (1)

ويفهم من كلام المترجم د. عبد الواحد لؤلؤة في مقدمته العامة أن أصل الكتاب عبارة عن سلسلة بعنوان «المصطلح النقدي»[2]، متكونة من حلقات، صدرت أولاها عام 1969، وبلغ ما صدرمنها الى غاية 1977 ثلاثين جزءا[3].

يتكون الكتاب في صورته المترجمة، من ثلاثة مجلدات تشتمل على الدراسات والمصطلحات الآتية:

- المأساة : بقلم كليفر دليچ Clifford Leech[4]
- الرومانسية : بقلم ليليان ر. فرست Lillian R. Furst[5]
- المجاز الذهني: ▪ بقلم ك.ك. رثفن K.K. Ruthven
- اللامعقول: بقلم آرنولد پ. هنچلف Arnold P. Hinchliffe
- التصور والخيال: بقلم ر. ل. بريت R. l. Brett
- الهجاء بقلم آرثر پولارد Ar thur pollard
- الوزن والقافية والشعر الحر: بقلم ج.س. فريزر G.S. Fraser
- الواقعية: بقلم دمين گرانت Damian Grant
- الرومانس: بقلم جلين بير Gillian Beer
- الدرامه والدرامي: بقلم س. دبليو. دوسن S.W. Dawson
- الحبكة: بقلم الزابيث دپل Elizabeth Dipple

واللافت للنظر أن هذه المصطلحات متنوعة. ولكنها– على تنوعها– ترتد الى الأصناف الآتية:

1– مصطلحات الحركات والمذاهب الأدبية، مثل الرومانسية، والجمالية، والواقعية.

2 – مصطلحات الأنماط الأدبية مثل المأساة...

3 – مصطلحات الخصائص الأسلوبية، مثل المجاز الذهني...

4 – مصطلحات الإيقاع كالوزن والقافية...

ويمكن أن نلاحظ وجود مصطلح من مصطلحات الأغراض هو الهجاء. ومصطلح اللامعقول الذي يشير الى اتجاه مسرحي...الخ.

3- مشاكل التعريف المصرح بها في الكتاب:

إن مشاكل التعريف التي يشتمل عليها كتاب (موسوعة المصطلح النقدي) كثيرة. وهي قسمان، بالنظر الى التصريح بها أو عدمه، لا بالنظر الى طبيعتها:

أ- القسم الأول: يتضمن مجموعة من المشاكل التي صرح بها مؤلفو أبحاث الكتاب.

ب- القسم الثاني: يشتمل على مجموعة من المشاكل التي يمكن استنباطها من تلك الأبحاث باعمال النظر فيها. وهذا القسم يكشف النقاب عن الضعف في منهج الدراسة المصطلحية لدى أولئك المؤلفين.

ولكننا سنقتصر في هذا العرض على مشاكل القسم الأول فقط. ويمكن إجمالها في ما يلي:

1- اتساع التعريف وضيقه.

2- كثرة التعريفات لمصطلح واحد. وذلك يستلزم استحالة صياغة تعريف واحد بسيط للمصطلح المدروس، يفي بشموله جميع الكتاب المرتبطين بحركة أدبية معينة، أو نمط أدبي معين، أو خاصية أسلوبية معينة...الخ.

3- التركيز في التعريف على ماهو ثانوي، واهمال ماهو مركزي.

4- الاقتضاب في التعريف.

5- تجريد عبارة التعريف وشرودها.

وسأقتصر على المشاكل الثلاثة الأولى.

أولا: اتساع التعريف وضيقه:

يصرح ليليان ر. فرست، كاتب الدراسة الخاصة بالرومانسية بأن «مشكلة التعريف هي واحدة من بضعة خلافات احتدمت لحقب عدة، وما زالت تثير أولئك الذين يحاولون التورط فيها»[16].

ولعل من أبرز المشكلات المتعلقة بالتعريف التي تعرض لها ليليان في دراسته لمصطلح (الرومانسية) مشكلة الاتساع والضيق في التعريف؛ الاتساع ناتج عن ميل التعريف الى الطبيعة الجامعة، والضيق ناتج عن ميله الى الطبيعة المانعة.

ولا يذهبن الخاطر الى معنى المنع والجمع في اصطلاح المناطقة والأصوليين حين يتحدثون عن شروط التعريف وضوابطه؛ ذلك أن هذين المعنيين محمودان؛ يتحقق بهما انتظام بناء التعريف واتساقه. أما في استعمال صاحب الدراسة، فإن المنع والجمع من شأنهما أن يفقدا المصطلح أي معنى في المجال العلمي المحدد لاستعماله، وخاصة لدى التطبيق.

يقول ليليان ر.فرست عن تعريفات الرومانسية التي جمعها برونباوم:

« من الناحية العملية، ثبت أن من الأكثر فائدة، ملاحظة الفرق بين تلك التعريفات ذات الطبيعة الجامعة، وبين سواها، على النقيض منها، مما يميل الى الطبيعة المانعة. فالنوع الأول يتمثل في قائمة برونباوم [17] بعبارات كوته وستندال وبابيت وهاينه في قائمة وفير چايلد [17]، أوبالمقترب الوصفي المحايد الصرف الذي تمثله جملة ثورلبي: (تطلق صفة « رومانسي » على أساليب فنية وأعمال شتى، بعضها كتابات فلسفية، وأحيانا تطلق على تصرفات وملابس مما ظهر في أوربا بين حدود 1970 و1830)...

هذه التعريفات الشاملة هي في الواقع أوسع من أن تشكل قاعدة لعمل تطبيقي؛ فعند استعمالها بهذا الشكل يصبح في كلمة (رومانسي) من المعنى قلة أو كثرة قدر ما في كلمة (محافظ) في السياسة، ويمكن التوسع فيها اعتباطا وهوى بحيث تغدو كلمة لا قيمة لها في النقد الأدبي.

وعلى الطرف الآخر، تكون التعريفات المانعة؛ مما لدى جفري سكوت، وپيتر، وفليبس [17]، متميزة بالتحديد دون شك، ولكنها من الضيق بحيث أنها لدى التطبيق تدخل الناقد حتما في مناقشات مستمرة مضنية عن كون الشاعر (س) أو الروائي (ص) رومانسيا بالمعنى الدقيق أم لا » [18].

وما يصدق على الرومانسية، يصدق على الجمالية أيضا؛ فقد استعمل اصطلاح (الجمالية) بمعنى أوسع وأضيق. والتعريف في الحالين غير دقيق ولا واضح الملامح. يقول ر. ف. جونسن عن الجمالية:

«... قد يفضل بعضهم استعمال الاصطلاح بشكل أوسع أو ضيق من الاستعمال الذي سأتخذ. فقد يعرف بعضهم الجمالية بشكل واسع بحيث يشمل كل من يضفي قيمة عالية على الفن وجمالات الطبيعة، بغض النظر عن أية آراء حول أهمية الفن والجمال بالنسبة الى قيم أخرى في الحياة [19]. أحسب أن مثل هذا التعريف من الاتساع بحيث لا يقدم أي معنى دقيق. وقد يؤدي الى حشر عدد من الكتاب يختلفون جذريا في نظرتهم [20]... ليس كل من يقدر الفنون وخبرة الجمال يمكن أن يعطيها أهمية فائقة شاملة بين الفعاليات البشرية... فمفهوم الجمالية الذي يضم رسكن مع وايلد (اويتر أو سوينبرن) هو من السعة بحيث تغيم فيه الملامح... ومن ناحية أخرى، يمكن استعمال الكلمة بمعنى أضيق من المعنى الذي اصطفيه» [21].

ولا يقبل المؤلف هذين المسلكين من تعريف مصطلح (الجمالية)، ويعلن انه سيحاول ان يسلك «طريقاً وسطاً بين استعمالين، يفرط أحدهما في السعة ويبالغ الآخر في الضيق» [22]. فهناك إذن طرفان مذمومان و حد وسط محمود. وتلك نظرية أرسطية خالصة.

ولتحقيق ذلك المسلك الوسط، رأى من المناسب ان يتناول الجمالية في مجالات ثلاثة: الجمالية باعتبارها نظرة الى الفن، والجمالية باعتبارها نظرة الى الحياة، والجمالية كاتجاه عملي في الأدب و الفنون وفي النقد الأدبي [22].

وهكذا يتضح أن فكرة التصنيف طاغية على تصورات هؤلاء الدارسين المصطلحيين. وهي في نظرهم مخرج من هذه المخاطر التي تحدثها الكثرة المحيرة من التعريفات التي لا تستقر في الحال الوسطى، وإنما هي دائما تميل الى الحدين المذمومين.

ثانيا: كثرة التعريفات لمصطلح واحد:

إن كثرة التعريفات التي قدمت لمصطلح واحد كالرومانسية مثلا، مظهر واضح لما يواجهه دارس المصطلح من مشاكل وصعوبات. إنها حقا محيرة وباعثة على الشكوى وعدم الرضا. ويزيد ذلك الأمر تعقيدا، ان هذه التعريفات الكثيرة «متنافرة»[23].

يقول ليليان دارس مصطلح الرومانسية:

«... إن التعريفات جمة، قد تصل في عددها الى عدد الذين كتبوا عن هذا الموضوع... ان التنوع المحير في التعريفات والمعاني والشعور بعدم الرضا بها كانت مبعث شكوى منذ زمان طويل»[24].

وقد عبر عن هذا الوضع المحير غير واحدمن دارسي حركة الرومانسية، ولاحظوا تشعب معانيها، وتعدد طرقها بحسب الآداب الأوربية المختلفة، واختلافها باختلاف الأشخاص، حتى قيل: «إن هناك أنواعا من الرومانسية بعدد الرومانتيكيين»[25].

وقد أدى مشكل كثرة التعريفات الى جملة أمور منها:

أ- الاقتناع بخطورة محاولة التعريف واستحالتها:

وقد عبر عن ذلك غير واحد ممن تصدوا لدراسة الرومانسية وغيرها فهذا ي.ي. بوركوم يذهب الى أن «من يحاول تعريف الرومانسية يدخل في مهمة خطيرة راح ضحيتها الكثيرون»[26].

وهكذا تصبح فكرة «صياغة تعريف واحد بسيط»[27] في «عبارة سائرة»[28] هدفا بعيد التحقق، ويصبح كل جهد يقوم به الدارس للاحاطة بمصطلح كبير كالرومانسية «محكوما بالفشل (ولا) طائل تحته»[28].

وتلتقي الواقعية مع الرومانسية في هذا الأمر؛ فهذا و.هـ. هارفي يقول: «أنا لا أريد التورط في تعريفات كلمة الواقعية»[30].

ب– فقدان المصطلح لوظيفته الإشارية:

ومما نجم عن كثرة التعريفات فقدان المصطلح لوظيفته الإشارية. ومعنى ذلك أن المصطلح لا يكون صالحا لأداء وظيفته الإقناعية. يقول گريرسن (1923).

« إن الرومانسي، مثل الكلاسي، مصطلح يبدو أن أية محاولة لتعريفه لا تفلح تماما في اقناع الذات والآخرين »[30].

ويقول لفجوي مصرحا ومؤكدا:

« كلمة (رومانسي) صارت تعني أشياء من الكثرة بحيث عادت الكلمة ذاتها لا تعني شيئا. ولم تعد تقوم بوظيفة الإشارة اللفظية »[31].

ج– إعادة النظر في التعريفات قصد تصنيفها:

وهذا جهد دراسي تأملي جاء نتيجة لشيوع الاضطراب في التعريف. والغرض منه الحاق النظير بالنظير . يقول ليليان:

« لقد بلغ الاضطراب درجة دعت الى قيام نوع ثانوي من الرومانسية انسلخ عنها وراح يعيد النظر في التعريفات القائمة بقصد تصنيفها قدر المستطاع: فهذه تفرق أساسا بين (الرومانسي) و (الكلاسي)، وهذه تقابل بين (الرومانسي) و (الواقعي)، وتلك تفرق بين الرومانسية الجوهرية والتاريخية. وهذه صاغها أتباع الرومانسية، وتلك صاغها مناهضوها... الخ. »[32].

ولكن ليليان ر.فرنست يرى – بعد استعراض هذه التعريفات – أن من الأفضل ملاحظة الفرق بين صنفين منها: صنف التعريفات الجامعة أي الواسعة، وصنف التعريفات المانعة، أي الضيقة. وقد طبق هذا التصور على قائمة برونباوم كما سبقت الاشارة الى ذلك في المشكل الأول.

د- تغيير اتجاه الباحث المصطلحي:

إن من شأن تلك الكثرة المحيرة من التعريفات التي قدمت لمصطلح (الرومانسي) و (الرومانسية) ان تصرف الباحث المصطلحي عن هدفه الأصلي، ومقصوده الأولي من دراسته الى مقصود آخر يلائم واقع المصطلح المدروس بما فيه من تعقيد وتعدد.

ذلك ما عبر عنه دارس مصطلح (الرومانسية) الباحث ليليان ر. فرست في مطلع دراسته بقوله:

«ليس غرض هذه الدراسة إضافة تعريف آخر الى قائمة التعريفات على أمل أن يكون هو التعريف الصحيح، بل غرضها البحث في أصول ومظاهر الحركة الأدبية التي عرفت في بواكير القرن التاسع عشر باسم الرومانسية على أمل الوصول الى صورة أوضح عن نوع الكتابة التي يطلق عليها هذا المصطلح»[22].

ومما يمكن ملاحظته هنا ان على الباحث المصطلحي أن يتسلح بما يلزم للقيام بدراسة مصطلحية ناجحة مستوفية لشروطها. ولاشك في أن الفرق عظيم بين المؤرخ الأدبي والدارس المصطلحي. وقد اتضح شيء من هذا في مسلك هؤلاء الدارسين.

وليست كثرة تعريفات مصطلح من المصطلحات بالصارف القوي عن الدراسة المصطلحية الحقة، ذلك أن تعريف مصطلح (الرومانسية) يمكن أن يتحقق بالرجوع الى النصوص، والاحتكام الى القرائن بما فيها السياق. ولابد من قبول أمر واقع هو التعدد المعنوي الذي يعتبر سمة بارزة من سمات المصطلح في الاستعمال. وهكذا يصبح الجري وراء التعريف البسيط الوحيد الشامل المحيط عقبة حقيقية في طريق الدارس المصطلحي.

إن ما فطرت عليه الرومانسية في طبيعتها من تعدد وتعقيد، لعله من أسباب تلك الكثرة في التعريفات. وهذا التعدد وذلك التعقيد يتجليان في شعرائها، وفي الأعمال التي انتجوها، وفي الامتداد الزمني، فهي طويلة في عمرها...

ثالثا: التركيز في التعريف على ماهو ثانوي:

إن المعرف يشتمل على عناصر معنوية مركزية وهامشية. ولذا فإن التركيز على جانب دون آخر من شأنه أن يذهب الفائدة من التعريف. وقد عبر عن هذا الأمر كاتب دراسة (الرومانسية) بقوله في معرض نقد التعريفات المانعة:

« وثمة اعتراض أكثر خطورة على هذا النوع من التعريف، أشار إليه بابيت: ومما يزيد في خطإ التعريف إعطاء المرتبة الأولى لماهو في الواقع ثانوي من بين مجموعة من الحقائق مترابطة بشكل أو آخر- مثل ذلك التوكيد (على) العودة الى القرون الوسطى بوصفها حقيقة مركزية في الرومانسية، بينما تكون هذه العودة عرضية حسب، وهي أبعد ما تكون عن الظاهرة الأصلية.

فتعريفات الرومانسية المضطربة الناقصة تصدر عن ذلك المصدر بعينه- لأنها تسعى لتضع في المركز شيئا رغم كونه رومانسيا فهو غير مركزي بل هامشي. وهكذا يخرج الموضوع برمته من المنظور[34] ».

4 - خاتمة:

هذه بعض المشاكل المتصلة بالتعريف في كتاب (موسوعة المصطلح النقدي) أرجو أن يجد فيها الباحثون ما يحثهم على اقتحام مجالات معرفية واسعة في حاجة الى أداة منهجية لاحت معالمها وأنوارها فيما قدمه الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي في دراساته المصطلحية.

هوامش البحث

1- مقدمة مترجم الكتاب د. عبد الواحد لؤلؤة، ص 9/1.

وقد توفي البرفسور چمب عام 1976.

2- وبناء على ذلك، فتسمية الكتاب ب «الموسوعة» من وضع المترجم.

3 - الموسوعة: 1 / 7.

4 - الموسوعة: 1 / 13- 158.

5 - الموسوعة: 1 / 159-266.

6 - الموسوعة: 1 / 267- 411.

7 - الموسوعة: 1 / 413 - 518.

8 - الموسوعة: 2 / 15 - 184.

9 - الموسوعة: 2 / 187 - 283.

10- الموسوعة: 2 / 288- 415.

11- الموسوعة: 2 / 419- 559.

12- الموسوعة: 3 / 13 - 150.

13- الموسوعة: 3 / 151- 291.

14- الموسوعة: 3 / 297- 457.

15- الموسوعة: 3 / 459- 577.

16- الموسوعة: 1 / 248.

17- انظر الموسوعة: 1 / 163- 167.

18- الموسوعة: 1 / 166- 167.

19 - يقول عن (الجمالي): «مرة أخرى، يعرف الجمالي غالبا كشخص يقدر الجمال، ولكن الجماليين بهذا المعنى الواسع، كانوا موجودين قبل القرن التاسع عشر ومنذ ذلك التاريخ أيضا». (الموسوعة 1 / 280).

20 – يورد جونسن مجموعة من الكتاب «جون رسكن، اخلاقي متزمت وحامل لواء دعاوة عامة؛ والترييتر مبتعد وجامعي يهوى الفن والفلسفة؛ وليم موريس، اشتراكي، حرفي ماهر ورجل أعمال...» (الموسوعة: 1/ 282).

21 – الموسوعة: 1/ 282 - 283.

22 – الموسوعة: . 1/ 284.

23 – يقول ليليان: «هذه النظرة المثبطة يزيدها رسوخا تشكيلة متنافرة من التعريفات التي أطلقت خلال المئة والخمسين سنة الأخيرة». (الموسوعة: 1/ 163)

24 – الموسوعة: 1/ 161-162.

25 – الرومانتيكية لمحمد غنيمي هلال، ص:7.

26 – الموسوعة: 1/ 161. وصدر قوله هذا عام 1941.

27 – الموسوعة: 1/ 247.

28 – الموسوعة: 1/ 168.

29 – الموسوعة: 3/ 17.

30 – الموسوعة: 1/ 162.

31 – الموسوعة: 1/ 168.

32 – الموسوعة: 1/ 166.

33 – الموسوعة: 1/ 161 - 162.

34 – الموسوعة: 1/ 167 - 168.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 117 - 133

مائدة مستديرة في موضوع:
ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة(*)

د. الشاهد البوشيخي: موضوع هذه الجلسة التي لن تتجاوز ساعة إن شاء الله عز وجل ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة وهذا الموضوع مؤسس على أن موضوع هذا اليوم هو قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، فالمطلوب إذن أن تكون هذه الجلسة بمثابة خلاصة لهذا اليوم، بمثابة نتيجة لجهد هذا اليوم، وفي الحقيقة، ينبغي أن يكون قد نظر فيها حتى إلى جهد اليوم السابق وهو «قضية التعريف في الدراسات المصطلحية القديمة»[1]. ولكن على كل حال، الذي هو في البؤرة هو هذا؛ إذ أن اليوم الأول واليوم الثاني الذي هو هذا معا يهدفان إلى الوصول - بتعاون جماعي مع جميع الباحثين المهتمين الذين تناولوا الموضوعات في اليومين الدراسيين، والذين أسهموا، جزاهم الله خيرا كذلك، بالحوار والنقاش في هذين اليومين - المطلوب الوصول إلى ما يشبه ما يمكن اعتباره شروطا للتعريف الأمثل بالنسبة للدارس المصطلحي الذي يريد تعريف مصطلح بعينه في تخصص يعنيه من خلال نصوص استعمل فيها هذا المصطلح فقط.

فهاته الشروط أو ما يسمى بالضوابط هي التي نسعى الآن إلى تجميعها واستخلاصها وفرزها مما سواها من الكلام الذي قيل، والذي إنما كان بمثابة تمهيد وتحضير لها. فنبتدئ أولا بإعطاء الكلمة لمقرري اليوم، ما وصلوا إليه وهم يترصدون هاته النقط بالتحديد، هاته الضوابط أو هاته الشروط التي وردت في المناقشات وفي العروض؟

نعطيه[2] الكلمة أولا، وبعد ذلك سنعطي الكلمة لأصحاب العروض أيضا إن رأوا أن جوانب بعينها في عروضهم شروطا أو ضوابط بعينها لم يلتفت إليها، نعطيهم الكلمة كذلك،

وبعد ذلك نعطي الكلمة أيضا لبقية الإخوة الذين يظهر لهم أن شروطا بعينها تستحق المناقشة قبل أن تدون مثلا، أو أن شروطا ينبغي أن تضاف. وبعد ذلك نصل إلى خاتمة الجلسة. عسى أن يكون المقرر الجديد(3) قد خرج بنتيجة نهائية من مجموع هذا الحوار القليل المفيد إن شاء الله عز وجل. إذن، نعطي الكلمة أولا لمقرر اليوم بكامله راجين أن يقف أساسا عند هاته النقط بالتحديد لا نريد سواها. ما يعتبر ضابطا من ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة.

أ. إدريس بوكراع: بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا﴾ صدق الله العظيم.

وبعد، ففي إطار اليوم الدراسي المتعلق بقضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، نقدم بين أيدي السادة الأساتذة المحترمين تقريرا مختصرا لأهم مضامين العروض التي تم إلقاؤها في هذا اليوم، مع التركيز على الجوانب المرتبطة بضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة. وهي كما يلي:

1 – صور التعريف، ومنها: التعريف بالإشارة والتعريف بالمثال والتعريف باللفظ والتعريف الواقعي أو الموضوعي.

2 – مقتضيات التعريف الواقعي أو الموضوعي، ومنها:

أ – ضرورة التمييز بين ماهو ذاتي وما هو عرضي في المعرَّف.

ب – تصنيف المعرَّف داخل الموجودات كلها، ولا يتم ذلك إلا بمعرفة الكليات الخمس.

ج – يبدأ في التعريف بالجنس القريب.

د – لا يكون التعريف علميا إلا إذا جمع بين الجنس والفصل.

3 – قواعد التعريف ومنها:

أ – المساواة بين المعرَّف والمعرِّف.

ب – أن يكون جامعا مانعا.

ج – مراعاة أفضلية المعرِّف على المعرَّف من حيث الجلاء والوضوح.

د – ضرورة التحرز من استعمال المجاز في التعريف لمنافاته الدقة. وإن استعمل فلا بد من قرينة موضحة.

هـ – ضرورة التحرز من استعمال المشترك اللفظي.

و – الابتعاد عن إيراد الأحكام.

ز – لا يجوز استعمال (أو) التي بمعنى الشك.

4 – ضرورة دراسة المصطلح بنقل العناية به من الصناعة القاموسية إلى الدراسة المعجمية، لأن القاموس لا يمثل قدرة المتكلم الفطرية، في حين أن الدراسة المعجمية تقوم على بناء يراعي صورة المحمول ومقولته ودوره ومحلاته والقيود الانتقائية التي يفرضها على موضوعاته.

5 – طرق التعريف في مؤلفات البلاغة الإنجليزية الحديثة هي:

أ – التعريف المنطقي.

ب – التعريف الإيتيمولوجي.

ج – التعريف المشروط.

د – التعريف بالأمثلة.

هـ – التعريف بالمرادف.

و – التعريف السلبي.

ز – التعريف الموسَّع أو الشامل.

6 – إن تقديم المصطلح تقديما تكوينيا ونظريا يوقف الباحث والقارئ العربيين على تضاريس المصطلح ويجعلهما يدركان استيعابه في حقله المعرفي، لأن كثيرا من المصطلحات قد اكتسبت حمولتها الفكرية والمفهومية عبر تشكلها في الزمان والمكان والثقافة المغايرة لبعدنا التاريخي والحضاري.

7 – من المشاكل المطروحة في مجال البحث المصطلحي اتساع التعريف أو ضيقه، وكثرة التعريفات، والتركيز على ما هو ثانوي، والاقتضاب، وتجريد عبارة التعريف وشروحها.

8 – إن التعامل مع التعريف يمكن أن يخضع لطريقة الافتراض وطريقة الوصف والتصنيف.

9 – الملاحظ أن هناك فوضى في وضع المصطلحات النقدية الحديثة وفي تعريفها.

د. الشاهد البوشيخي: شكرا للأستاذ الكريم، وددنا لو كان العرض أكثر تلقطا للنقط مما كان، خصوصا بعض العروض التي لم أجدها حاضرة في هذا التقرير. ولكنه مفيد جدا على كل حال. ويعتبر منطلقا للكلام ونعطي الكلمة للأساتذة الذين ألقوا العروض، مع اقتراح أن تسير الاقتراحات في هذا الموضوع في اتجاه: ما يجب أن يكون في التعريف، ما يجب أن لا يكون في التعريف. يمكن أن نسير في هذين العمودين. على كل حال هذا اقتراح أولي:

أ. عز الدين البوشيخي: إن أمثل تعريف هو ما شمل الصورة والطبيعة والوظيفة.

د. الشاهد البوشيخي: جزاك الله خيرا. تدخلك يتلخص فيما يجب أن يكون في التعريف. هو شموله لكل السمات الدلالية المجلية لصورته وطبيعته ووظيفته.

د. علي لغزيوي: بسم الله الرحمن الرحيم. في هذا المجال، يمكن الإشارة إلى بعض المهتمين بالمصطلح . وأقصد بذلك ما يسمى بالتوحيد المعياري للمصطلح سواء من حيث الوضع أو من حيث التعريف. وبالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه في التقرير، أود أن أركز على

هذه الخطوة الأولى في سبيل التوحيد. إن التوحيد هو مطلب بعيد، ولكن لا بد من التدرج فيه وهو تخصيص المصطلح الواحد للمفهوم العلمي الواحد، بدل هذه الكثرة التي تجعلنا نتوزع بين عدة مصطلحات وعدة مفاهيم. وكل منها يقتضي من حيث بنيته، من حيث صيغته، من حيث خلفيته المعرفية مفهوما معينا، والتخلص من الترادف قدر الإمكان. لأنه إذا كان في المعجم أن اللفظة لا تنوب عن أختها إلا على وجه التقريب، فكيف نقبل الترادف في مجال المصطلح. ثم تجنب الاشتراك اللفظي، سواء تعلق الأمر باللغة الأصل، باللغة العربية، أم بالنقل والترجمة. لأن المشكلة مزدوجة بالنسبة للمصطلح المترجم؛ فهناك مشترك لفظي في الأصل، في اللغة الأم، فإذا نقلنا المصطلح إلى اللغة العربية، قد يطرح هذا الأمر من جديد. فينبغي إذن التحرز من هذا قدر الإمكان، وذلك بمعرفة طبيعة الاشتراك اللفظي في اللغة الأصل، وما قد يتولد أثناء الترجمة من ظهور هذا المشكل وتجنب كل غموض أو التباس قدر الإمكان، لأن التحرز من الغموض أو الالتباس يؤدي بنا إلى توضيح المفهوم.

وهناك أمر آخر، وهو أن بعض الإخوة يذهب إلى أنه يمكن أن تكون هناك طريقة ننتقل فيها من المصطلح إلي المفهوم أو من المفهوم إلى المصطلح. اعتقد أنه من الأنسب في مبادئ علم المصطلح أن ننطلق من المفهوم والعلاقات القائمة بين المفاهيم إلى المصطلح بدل الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم؛ لأن هذا هو الوضع الطبيعي، المسميات هي سابقة على الأسماء. هذا هو المعروف، والمعاني والتصورات قائمة، موجودة في النفوس وإن خفيت. وحينما ندرك منها شيئا نبحث له عن اسم. لكن هنا يطرح مشكل وهو تعدد الأسماء، في هذه الحالة ينبغي توظيف ما أشار إليه الزميل الدكتور البوشيخي، وهو أننا نتتبع المصطلح في مختلف سياقاته. بمعنى أننا نستطيع أن نستخلص من تلك السياقات الضوابط لوضع التعريف الأنسب والأشمل والأدق والأوضح وشكرا.

د. الشاهد البوشيخي: شكرا جزيلا للأستاذ الدكتور لغزيوي. لعله وقف عند أمور لم أستطع ضبط كل ما قال، ربما الأستاذ المقرر يكون ضبط ذلك، ولكن مما ضبطت الاهتمام بما يجب ألا يكون وهو التعريف بالمرادف، والتعريف بالمشترك اللفظي. هذا مما يجب ألا يكون هذا مما ذكر ولا بأس – بما أن الأستاذ مصطفى بنحمزة غائب – فقد ذكر في الصباح – وما ذكره معروف لدى المناطقة – ولكن لا بأس به فيما يتعلق بالتعريف. منه هذا: مثلا لا يعرف الخفي بالخفي، بل لا يعرف إلا بالجلي. وهذا مفهوم لا يعرف مصطلح بمصطلح.. يعني يعرف مصطلح بما يحتاج إلى تعريف. لا يعرف كذلك بالمجاز إلا بقرينة صارفة واضحة بصفة عام.

د. علي لغزيوي: ويعرف بحكم.

د. الشاهد البوشيخي: هذه ما أدري ذكرها، لكن فيها نظر، لا يعرف بحكم. هي مسألة ما جاء به أن السنة ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه، كما جاء، واختار غير ذلك: السنة ما اقتضاه الشارع طلبا غير جازم.. إلخ. فرجح هذا على هذا، ولكن ذلك كله على أساس نظر المنطقيين إلى الحد، وهو أنه يجلي الماهية: حقيقة الشيء، وحقيقة الشيء لا سبيل إليها في الحقيقة. فالأمور كلها نسبية بصفة عامة، فلا يعلم الحقيقة إلا الله سبحانه وتعالى. فلذلك تبقى الأمور الأخرى كالتعريف بالمجاز، لا يمكن أن نذكره إلا بقرينة صارفة. والتعريف بالأخفى: تعريف الخفي بالخفي، أو تعريف المصطلح بمصطلح آخر يحتاج إلى تعريف. هذه الأمور كذلك يمكن تسجيلها ضمن ما يجب ألا يكون في التعريف.

أ. إدريس الفاسي الفهري: سبق في العرض الذي قدمته أن تعرضت لما يمكن أن يسمى – وهو أحد اختيارات متعددة – بنسق المفاهيم، على أساس هو أنه قد لفت نظري في

اليوم الدراسي الأول[4] مسألة عند أحد أعلام أصول الفقه وهو الإمام أبو المعالي الجويني أنه يقسم التعريف إلى قسمين: تعريف جامع مانع معدد للأوصاف بجمعه ومنعه. يعني جامع مانع واصف ليس بمعنى جامع مانع يتحرى الماهية. وتعريف بواسطة التقسيم الحاصر. ثم في خلال هذه السنة التي تفصلنا عن ذلك العرض، وقعت يدي على مجال علمي خاص لم أكن على علم به من قبل. هذا المجال يسمى بآداب البحث. وهو مرتبط بعلم الجدل أو علم المناظرة كما عرفت عند المسلمين في تميزها الذاتي عن الجدل الأرسطي. هذا العلم الذي لا أعرف منه إلا بعض المؤلفات الصغيرة وأكثرها مخطوط، ولا توجد منه إلا نسخة واحدة. ولكن صادف أن وجدت نسخة من كتاب الولدية في آداب البحث. بقي هنالك رسالة في آداب البحث لطاش كبرى زاده، ورسالة أخرى للتهانوي. ونعرف قيمة كل واحد من الرجلين في مجال التعريف، والتعريف المصطلحي. هذا المجال العلمي يقسم أولا المناظرة إلى قسمين مناظرة عقلية ومناظرة نقلية. المناظرة النقلية هي التي وجدت فيها مؤلفات متعددة كالمنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي، والكافية في الجدل لإمام الحرمين، والمعونة في الجدل للشيرازي وغيرها. هذه المناظرة النقلية، ولكن هناك مناظرة أخرى هي المناظرة العقلية، وهي التي تحاول تسميتها هذه الطائفة من العلماء بآداب البحث، وتقسم مجالها إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هو التعريف، والقسم الثاني هو التقسيم، والقسم الثالث هو التصديق. وفي مجال التعريف تقدم تعريفا أقرب ما يكون إلى التعريف الأرسطي، ولكن في صورته الإسلامية. وأؤكد على هذا. فهي مختلفة جوهريا وإن بدت في الظاهر مشابهة لنظرية التعريف عند أرسطو وفورفوريوس وغيرهما من اليونان والهلينيين. فيما يتعلق بالتعريف، يقدم هذه المعطيات عن التعريف ويفرق بين الحد والرسم...إلخ، كما يفعل المناطقة، ولكنه بعد ذلك يقدم لنا نواقض التعريف وما يمكن أن ننقض به التعريف. يقسمها إلى ثلاثة أقسام: أولا: يمكننا أن ننقض التعريف أو أن ننتقد التعريف بعدم المنع أو بعدم الجمع، أو باستلزامه المحال، وفي استلزامه للمحال يقسمه إلى أقسام، إما أننا ننقد

التعريف لأنه يؤدي إلى التسلسل أو لأنه يؤدي إلى الدور أو لأن فيه لفظا أخفى من لفظ. ويقدم سلسلة من أمثال هذا مما قد يوجد بعضه مستعملا في بعض المجالات التطبيقية عند بعض علماء الإسلام.

وفيما يتعلق بالتقسيم: يقسمه إلى نوعين: تقسيم الكل إلى أجزائه، وهو تقسيم أساسه الاستنباط، وتقسيم الكلي إلى جزئياته، وهو تقسيم أساسه الاستقراء، وهذان نوعان من التقسيم يمكننا أن نجد جميع من يتحدث فيما يتعلق بالأنساق الدلالية أو الأنساق المصطلحية يعتمد عليهما، والنقد الذي يمكن أن نوجهه للتقسيم هو عدم الجمع أو عدم المنع.

د. الشاهد البوشيخي: على كل حال، ضرورة الجمع والمنع في التعريف هذا معروف لدى المناطقة في نظرهم على معنى الجمع وعلى معنى المنع. وعدم وجود الجمع مما يجب ألا يكون.

أ. إدريس الفاسي الفهري: لا أستاذ. الطريف في الموضوع هو النقطة الثالثة في نقطة التعريف التي هي عدم استلزامه للمحال.

أ. مصطفى اليعقوبي: فيما يتصل بشروط التعريف أو ضوابطه كما سبقت الإشارة إلى ذلك، هناك في الذي يجب أمران: الأمر الأول: ما يحقق انسجام بناء التعريف ويدفع عنه النقوض، وقد أشار إلى هذا كثيرا من العلماء، والأمر الثاني هو ما يحقق الوضوح فيه من حيث الألفاظ التي تستعمل فيه، من ذلك عدم استلزام المحال، مما عبروا عنه بالتسلسل أو غير ذلك. وفي الذي يجب ألا يكون الأمران أيضا، فيه ما يتصل بعدم تحقيق انسجام بناء التعريف، وفيه ما يتعلق بعدم تحقيق وضوح الألفاظ المستعملة فيه. فمما يجب مما يتحقق معه انسجام بناء التعريف وخلوه من النقوض: الجمع والمنع، وقد سبق ذكر هذا ومدار الجمع والمنع على الإدخال

والإخراج مما أشار إلى ذلك العلماء، ثم هناك الاطراد والانعكاس، وهما مرتبطان بالجمع والمنع. ثم هناك ما يتصل بجانب الوضوح في الألفاظ ضرورة اقتران المجاز والمشترك بقرينة ظاهرة معينة. هم يشترطون هذا. لا يقولون «القرينة» بإطلاق، ولكنهم - كما وجدت في «جريان القلم»، مثلا في شرح متن السلم للرهوني رحمه الله وفي غير ذلك - أنهم يشترطون الوضوح والظهور في القرينة. ثم هناك فيما يتصل بما يجب ألا يكون: الكنايات. أنهم تحدثوا عن المجاز، ولكنهم فيما يتعلق بالكنايات لم يقع بينهم اختلاف، وقد صرح بهذا الإمام الغزالي في المستصفى. قال إن الكنايات ينبغي اجتنابها أصلا في الحدود، وخاصة الحدود الحقيقية، وإن كانت الحدود الحقيقية ليست مما نحن فيه بسبيل، الذي يهمنا هو الحدود الرسمية خاصة، ثم هناك استعمال «أو» التي للشك، ثم التعريف بالمباين. مما ينبغي اجتنابه أن يعرف المصطلح بالمباين، وأن يعرف بالأعم أيضا، وإن كان هذا مقبولا من لدن بعض اللغويين من المتقدمين خاصة، ثم التعريف بالأخص أيضا هذا مما ذكروا أنه ينبغي اجتنابه. وأن يرد في التعريف لفظ مشتق من معرَّف. وله ما يشبهه وهو التعريف بلفظ لم يسبق تعريفه في المعجم كله مثلا. ولقد أشار إلى هذا الشيخ أحمد فارس الشدياق في معجمه «الجاسوس على القاموس» في تعليقاته على «القاموس».

هذا ما يمكن أن يقال في ما يتصل بما يجب أن يكون وبما يجب ألا يكون والسلام عليكم.

أ. محمد اعلاوة: التعريف بالنسبة للمناطقة أظنه يختلف عن التعريف في باقي الحقول وفي باقي المجالات المعرفية؛ لأن الغاية تختلف. فلو أخذنا المعاجم مثلا التي تحاول توضيح أو تعريف المصطلحات مثلا في اللغة، نجد أصحابها أولا يأتون بالخصائص العامة، ثم يتلون ذلك بالأمثلة أو ما يشبه ذلك من المقابلات أو الأشياء التي توضح تلك الخصائص العامة. من هنا لا بد

من الحديث عن نقطة أساس وهي الترتيب. التعريف كيفما كان نوعه لابد أن يحتوي على المكونات التي بها يكون التعريف سواء كانت خصائص عامة. والخصائص هي جمع خصيصة –، أو كان مبنيا على مقابلات سواء كانت ترادفات أو كانت تشابهات أو تضادات أو غير ذلك من المقابلات .والمقصود بمصطلح المقابلة أنك حين تقابل مصطلحا بغيره أو بكلمة أخرى، فإنك تستخلص من تلك المقابلة معنى من المعاني: إما الترادف أو التضاد أو التشابه أو المقارنة أو غير ذلك. فالتعريف حينما يرد، لا بد أن يرد إما بالخصائص العامة أو أن يرد بهذه الأمور الجزئية. حينما يرد تعريف المصطلح بالخصائص والمقابلات، لا بد من مراعاة الترتيب. بعد ذلك، لابد للتعريف أن يأتي في صورة أو أن يعرض في شكل من الأشكال. فالتعاريف تختلف أحجامها طولا وقصرا بحسب ما ورد فيها من مكونات التعريف. فلذلك حينما عرضت أو قدمت المطبوع أو الورقة التي فيها ذلك المربع، أقصد أن تعريف المصطلح لا يمكن أن يخرج في عرضه عن صورة من تلك الصور: إما أن يأتي مفصلا، وفيه حشو، أي كلام زائد يمكن الاستغناء عنه. أو أن يأتي فيه إطناب والإطناب محمود ومرغوب، إنه زيادة في توضيح المعنى. أو أن يأتي موجزا، والإيجاز هنا بمعناه البلاغي أن يكون وافيا؛ أي بإمكان المتلقي للتعريف أن يكتفي به ولا يطلب زيادة في الوضوح. أو أن يأتي قصيرا من حيث الحجم، وهذا يدخل في تعارض أو في مقابلة أو تضاد مع التعريف المفصل. فعرض تعريف المصطلح لا يمكن أن يخرج عن هاته الصيغ الأربع، وهي التعريف المفصل الذي فيه حشو، أو التعريف الذي فيه إطناب، أو التعريف الموجز الذي ليس فيه حشو، أو التعريف المقتصر أي القصير الحجم، والذي فيه كلام زائد. من ضوابط التعريف: هناك قرائن شكلية أو قرائن لفظية يمكن اعتمادها في تصنيف التعريفات. التعريفات كلها تشترك في الضمير « هو » حينما أقول « هو » فأنا أدخل في تعريف ما أريد أن أعرفه، ليس فقط في المصطلحات بل حتى في الكلام العادي. ثم هناك بالنسبة للخصائص العامة، لا وجود لقرينة شكلية تفيد أن ذلك التعريف هو مثال أو غير ذلك، ولكن في المثال أذكر« مثل » أو « الكاف » في الترادف، أقول « يسمى » أو أقول « مثل » كذلك. وبالنسبة

للشبه أقول « يشبه »، وبالنسبة للمقارنة آتي بصيغة من صيغ التفضيل، أو أقول: يَقْرب، أو يتميز، فهذا يتضمن نوعا من المقارنة، فلذلك هناك عناصر أو قرائن يمكن – إذا ما اعتمدت – أن يهتدى إلى نوع التعريف الذي قدم أو عرّف به المصطلح وشكرا.

أ. عبد الحفيظ الهاشمي: من خلال ما دار في هذا اليوم الدراسي أهم خلاصة يمكن أن نستخلصها هي أن دراسة التعريف في المصطلح كانت هي البؤرة، ولكن غاب التواصل المعرفي بخصوص لغة التعريف؛ ذلك أن أهم شيء يمكن ملاحظته هنا هو أن تعريف المصطلحات انطلق من حقول معرفية متخصصة. ولعل هذا عمّى بعض الفهم على المتلقي؛ إذ أن كل المصطلحات التي تنوولت إنما تنوولت من حقول معرفية داخلية، ولم تخرج بلغة التعريف إلى المعجم العام، ولذلك، ربما، استعصى الفهم على كثير من الناس في استيعاب وفهم ما جرى بخصوص التعريف. لذلك فإن من أول الضوابط التي يجب مراعاتها هو أولا تحديد لغة التعريف من خلال الحقول المعرفية التي ستتناولها، أي بعبارة أخرى هو توضيح لغة التعريف بعدم الدخول في مسارب التخصصات أو الحقول المعرفية المتخصصة، وإلا حصل اللبس والإبهام للمتلقي. ثانيا: من ضوابط أو من شروط هذا التعريف هو تحديد هوية المصطلحات؛ لأنه لا يمكن أن أعرف مثلا المصطلح النقدي الحديث الذي كان محور حديثنا في المساء بالمعايير وبالمقاييس التي حددت من خلال اللسانيات؛ إذ أن هذه المعايير العلمية في اللسانيات ثابتة وغير قابلة ربما للتغيير، بينما هي في النقد العربي قابلة للتغيير بحكم انتماء النقد أو المصطلحات النقديةلحقل معرفي يتميز بخصوصيات التغير والتأثير والتأثر. لذلك فتحديد لغة التعريف أولا، وتحديد الحقل المعرفي ثانيا من الضوابط العامة التي يجب أن نراعيها قبل أن ننفذ إلى داخل المشكلة التي هي مرتبطة بالمصطلح الأداة نفسه في تعريفه أو بأدوات التعريف نفسه. ومن الشروط التي يمكن أيضا إضافتها، وهي مرتبطة بالشكل الخارجي للتعريف هو الوضوح، من حيث إنه ينبغي أن نصل في

التعريف إلى أكبر قدر ممكن من الوضوح، وذلك بالتعريف الدقيق لخاصيات التصور، فهذه الخاصيات هي التي تساعدنا على تعيين الحدود الفاصلة بين تصور وآخر. ثانيا: الدقة. بما أن تحقيق التواصل الآمن من اللبس هو من أهم أهداف اللغة الخاصة، فالدقة تصبح مطلبا رئيسيا من متطلبات لغة التعريف. لذا فالمعايير الفاصلة بين التصورات يجب أن تكون حدودها مقنّنة، وبصراحة. والعنصر الثالث: هو الاكتمال حيث إن تعدد المعاني هو من السمات البارزة للمصطلح. في بعض الأحيان يصبح من اللازم ألاّ تمثل التعريفات معنى واحدا أو وجهة نظر واحدة أو أن تتحيز لمدرسة فكرية بعينها أو مؤلف بعينه، وإلا أدى ذلك إلى المقابل المبهم أو الناقص. وهذا ما رأيناه من خلال المصطلح النقدي الحديث؛ لأنه يستمد مرجعيته المعرفية من أصول متغايرة وضاربة في التأثير؛ يعني المثاقفة. ولذلك، فلا بد من عدم الاعتماد على نوع معين مقنّن من التعريف أو من الأمثلة المعرِّفة أو المقربة للتعريف؛ إذ يجب أن تتظافر مجموعة من الأمثلة أو مجموعة من القرائن التعريفية لكي تقدم لنا المحصِّلة النهائية لذلك المصطلح. وهذه المسألة واردة بشكل سافر في المصطلح النقدي الحديث؛ لأنه يستمد مرجعيته من حقول معرفية متغايرة. وشكرا.

د. الشاهد البوشيخي: .... العلم الذي يحصل للدارس المصطلحي من خلال دراسته للنصوص وكشفه عن واقع الاصطلاح داخل هاته النصوص، هذا علم يكشف عن أمور أخرى غير هذا الشيء الذي هو موجود في الأمور القطعية العامة؛ بمعنى هذا المصطلح في الطب مثلا، الطبيب في القرن الرابع مثلا لنتصور، لأن المسألة في هاته اللحظة مع اتحاد الزمان والمكان والإنسان يمكن أن نتحدث عن المصطلح المقطوع به بأنه له المعنى الفلاني، لكن عندما يختلف الزمان أو يختلف المكان أو يختلف الإنسان يبتدئ الإشكال ويظهر الاتساع أو الضيق في دلالة المصطلح نفسه. وقد يخرج إلى معنى؛ يعني معناه. نصل إلى الأمر الثاني الذي هو مسألة تعدد

معاني المصطلح الواحد. فعلا يقع هذا في مراحل بعينها، لأن المسألة أيضا تخضع لتطورات. لذلك يمكن الحديث عن المصطلح الواحد الذي له المفهوم الواحد في المجال العلمي الواحد. وهذا المصطلح الأمثل. وحتى لدى الدارسين يوجد من يصرح صراحة بأن هذا المصطلح الأمثل، في الحقيقة، لا وجود له في الواقع. هو موجود في الصورة المثالية التي ينبغي أن يكون عليها المصطلح، ولكنه في الواقع لا نجد هذا المصطلح لدى أي اختصاص تقريبا، خصوصا إذا نظرنا إلى هذا الاختصاص وهو يتفاعل مع الزمان والمكان والإنسان، فيخضع فعلا لتطورات تأخذه يمينا وشمالا، وتتسع به وتضيق به، تعلو وتنخفض، على كل، المسألة نتركها في الحقيقة، فقط بما أنها أثيرت، حتى لا تبقى كما هي. نتجاوز الآن موضوع هاته. تبقى هاته لأحاديث شخصية ربما، ولمناسبات أخرى علمية إن شاء الله، لكنها الآن ونحن بصدد ما يجب وما لا يجب، أو ما يجب قبل؟ هذا باب فتحه الأستاذ الهاشمي، لابأس به في العموم، ولكن، في الحقيقة، الذي يعنينا هو ما يجب أن يكون في التعريف وما لا يجب أن يكون في التعريف، فهل هناك ما يضاف لدى الإخوة؟.

أ. عز الدين البوشيخي: فيما يجب أن يكون في التعريف أن يُنص على مجال ورود المصطلح.

د. الشاهدالبوشيخي: بالتأكيد، عادة يقال: الحد عند النحاة، الحرف عند علماء التجويد «عند» دائما تقيد. طيب! ما يجب، النص على المجال العلمي الخاص، أي المجال العلمي المستعمل فيه المصطلح.

أ. محمـد الشامي: باختلاف المناهج يختلف المفهوم، وليس فقط باختلاف المجال نفس المصطلح يختلف من منهج إلى آخر.

د. الشاهد البوشيخي: صحيح، على سبيل المثال داخل ميدان النقد الواقعي والنقد النفسي والنقد التاريخي يأخذ المصطلح الواحد عند هؤلاء معنى غير ما هو مفهوم عند غيرهم.

د. علي لغزيوي: في الحقيقة أن ما أشار إليه الأخ عز الدين البوشيخي يحتاج إلى نوع من المراجعة. ولكن لابد من الإشارة إلى أنه حسم في النهاية لأنه أشار إلى الحقل المعرفي أو المجال.

د. الشاهد البوشيخي: لا إشكال.

د. علي لغزيوي: القضية التي أثيرت أريد أن أطرحها أيضا للنقاش والتساؤل. حينما يقترض النقد مصطلحا معرفا من مجال آخر، هل يبقى على ذلك المحتوى للتعريف أم أنه لا بد أن يفرغه من محتواه ويضع له تعريفا جديدا؟ هذه القضية ربما تثار أيضا في التعريف: هل يتبنى الناقد مثلا التعريف الموجود سلفا؟ طبعا الناقد أمام نوعين من المصطلحات: نوع معرف أصلا، فهو إما أن يتبناه وإما أنه يريد أن يؤسس مصطلحه. وفي هذه الحالة يحتاج إلى أن يعرّف، من الذي يتولى التعريف: هل كل دارس يستطيع أن يضع تعريفا؟ في هذه الحالة، ربما ستتعدد التعاريف بتعدد الدارسين كما وجدنا في سلسلة الموسوعة النقدية التي أشير إليها في جلسات هذا المساء. وهنا أشير إلى جريرة قام بها أحد الدارسين المصريين، وهي أنه حينما أراد أن يعرف

مجموعة من المصطلحات مثل المعيار أو المعايير في صيغة الجمع، والقيم، والذوق، وجد أنه في التعريف لابد من تحديد فلسفة معينة، أي أنه من الحتميات التي ينبغي أن تراعى في التعريف الصدور عن فلسفة معينة، لأنك حينما تعرف المعايير، فهي تختلف، وكذلك القيم، والذوق يختلف من شخص إلى آخر. إذن لا بد من أن يصدر هذا التعريف عن فلسفة معينة، وهذه الفلسفة تحتاج إلى خبرة، إلى تمرس، إلى الإلمام. مجموعة من المعطيات التي لابد أن تتوافر في التعريف لكي يكون هذا التعريف مقنعا. أما إذا ظل المجال مفتوحا، فربما سيؤدي ذلك إلى تعدد التعاريف دون أن نتفق على تعريف واحد للمعنى. فإذن هذه الفلسفة المعينة هل ينبغي أن نراعيها في التعريف، أم
أننا نترك المجال لكل دارس لكي يضع تعريفا ويقترحه على الآخرين، وتبقى القضية للأغلبية، الرواج. هذا مشكل مطروح.

د. الشاهد البوشيخي: شكرا للأستاذ. هو أساسا المقصود من هاته الجلسة بالتحديد، هو محاولة الوصول إلى ضوابط أو شروط يجب مراعاتها في التعريف مطلقا، أي تعريف، في أي مجال علمي. من أراد أن يعرف عليه، تبعا لمجاله، والميدان وكذا. . .إلخ. فيجب أن يراعي هاته الأمور: أمور يجب أن تكون في التعريف ضرورة، وأمور ينبغي أن يحذرها؛ ينبغي أن لا تكون في التعريف بوجه سواء من حيث مضمون التعريف أو من حيث شكله. ما ينبغي أن يراعى في مضمون التعريف وما ينبغي أن يراعى في شكل التعريف نفسه، في اللغة التي يعبر بها، على كل حال، هناك المنتج للمصطلح، يعني الواضع للمصطلح، وهناك المستعمل للمصطلح، وهناك المقترض للمصطلح.

د. علي لغزيوي: والمستهلك.

د. الشاهد البوشيخي: في الحقيقة حالات كثيرة، ولكن المعرّف يمكن أن يعرف مصطلحا مقترضا أو مصطلحا منتجا من غيره، أو مصطلحا مستعملا لدى غيره، أو مصطلحا هو أنتجه بنفسه. ولكن عند تقديمه للناس يحاول تحديد مراده منه، تحديد مفهومه له.

د. علي لغزيوي: في هذه الحالة، كل دارس يحتاج إلى أن يردف دراسته بمعجم.

د. الشاهد البوشيخي: وهذا مطلوب فعلا... وشكرا للجميع وجزاكم الله خير الجزاء والسلام عليكم ورحمة الله.

الهوامش

*) أدارها الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي، وكتب تقريرها الأستاذ محمد علاوة.

1) نظمته مجموعة (البيان) بكلية الآداب بالمحمدية بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحية بتاريخ 25 / 04 / 1994.

2) الأستاذ إدريس بوكراع، أستاذ بكلية الآداب وجدة.

3) هو الأستاذ محمد اعلاوة، أستاذ بكلية الآداب وجدة. جمع في تقريره ما دار في الجلستين: الصباحية والمسائية.

4) تقدم ذكره

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب - وجدة. 1998 ص: 135 - 136

ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة

(خلاصة المائدة المستديرة)

اشتمل اليوم الدراسي الخاص بقضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة على جلستين ومائدة مستديرة. وكان موضوعها هو ضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة. وقد استخلصت مادة ذلك الموضوع من العروض التي ألقيت في الجانبين النظري والتطبيقي لذلك اليوم دون إغفال الجهد الذي بذل في اليوم الدراسي السابق بالمحمدية.

وفيما يلي خلاصة لما دار في المائدة المستديرة مما يتصل بضوابط التعريف شكلا ومضمونا. وقد قسمت إلى قسمين: ما يجب في التعريف، وما لا يجوز فيه.

1- ما يجب في التعريف:

1 - ضرورة التمييز بين ما هو ذاتي وبين ما هو عرضي في المعرَّف.

2 - أن يبدأ في التعريف بالجنس القريب.

3 - أن يجمع بين الجنس والفصل.

وهذه الضوابط الثلاثة واجبة على مذهب من يرى أن التعريف يجلي الماهية والحقيقة. وذلك بعيد ؛ إذ المقدور للبشر، والمحقق للغاية من التعريف - على مذهب الإسلاميين عامة والأصوليين خاصة - هو التمييز وليس التصور.

4 - المساواة بين المعرَّف والمعرِّف.

5 - الجمع والمنع. ومدارهما على الإدخال والإخراج.

6 - مراعاة أفضلية المعرِّف على المعرَّف من حيث الجلاء والوضوح.

7 - التحرز من استعمال المجاز لمنافاته الدقة. وإذا استعمل فلا بد من قرينة صارفة واضحة موضحة. ،إن كان الأصل هو استعمال الحقيقة.

8 - التحرز من استعمال اللفظ المشترك، إلا إذا اقترن بقرينة ظاهرة معينة.

9- شمول التعريف لكل السمات الدلالية المجلية لصورته وطبيعته ووظيفته. وذلك أمثل تعريف في تصور اللسانيين.

10- الاطراد والانعكاس

11- النص على المجال العلمي الذي استعمل فيه المصطلح باستعمال عبارة مقيدة مثل «عند» في قولنا: «الفعل عند النحاة...» ...إلخ.

2- ما لا يجوز في التعريف:

1- إيراد الأحكام. وهذا على مذهب المتأثرين بالمنطق اليوناني.

2- استعمال «أو» التي بمعنى الشك. أما «أو» التقسيمية فجائزة.

3- التعريف بالمرادف والضد.

4- التعريف بالأخفى

5- تعريف المصطلح بالمصطلح. وفي ذلك تعريف بما يحتاج إلى تعريف. وقد عبر القدماء عن ذلك بالمساوي في الجهالة.

6- عدم الجمع وعدم المنع.

7- عدم الاطراد وعدم الانعكاس.

8- استلزام المحال؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل أو الدور.

9- استعمال الكنايات.

10- الضيق والاتساع في التعريف.

11- التعريف بالأعم والتعريف بالأخص.

12- التعريف بالمباين.

13- أن يرد في التعريف لفظ مشتق من المعرَّف.

14- أن يكون في التعريف حشو. وفي ذلك تشويش على الخصائص التي يقع بها التعريف.

15- التركيز على ماهو ثانوي في التعريف وإهمال ما هو مركزي.

هذه خلاصة ما دار في المائدة المستديرة.

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة: منشورات كلية الآداب – وجدة. 1998 ص: 137 – 141

تقرير عن اليوم الدراسي
الخاص بقضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة

25 ذي القعدة 1415 هـ – 25 أبريل 1995م.

في إطار البرنامج العلمي لمعهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب ظهر المهراز فاس، نظمت مجموعة البحث في المصطلح بكلية الآداب – وجدة والمعهد المذكور يوما دراسيا في موضوع: «قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة» يوم الثلاثاء 25 ذي القعدة 1415 هـ الموافق 25 أبريل 1995 م.

وهذا اليوم الدراسي يعتبر مكملا ليوم دراسي آخر نظم بكلية الآداب بالمحمدية بتاريخ 25 أبريل 1994 م في موضوع: «قضية التعريف في الدراسات المصطلحية القديمة».

تميزت الجلسة الافتتاحية بالكلمات التي ألقاها قيدوم الكلية، ومدير معهد الدراسات المصطلحية، ورئيس شعبة اللغة العربية وآدابها، ومنسق مجموعة البحث في المصطلح باسم اللجنة المنظمة. وتلت ذلك جلسة أولى انصبت عروضها على الجانب النظري لقضية التعريف؛ وكان أول المتدخلين الأستاذ مصطفى بنحمزة حيث تناول «مواصفات الحد المنطقي» وقدم لعرضه ببيان أنواع التعريف في المنطق اليوناني، ثم فصل شرائط التعريف الدقيق وذكر منها: المساواة بين المعرف والمعرف، ووضوح المعرف وجلاؤه، وعدم التعريف بالمساوي، والتحرز من استعمال المجاز والمشترك اللفظي، وعدم إيراد الأحكام...

أما العرض الثاني فقد كان موضوعه «مسألة التعريف عند المناطقة المحدثين»، تعرض فيه د. العياشي السنوسي لأهمية التعريف باعتباره «محاولة لتحديد ما يريده فاعل القول حين يقول شيئا». ثم ذكر انقسام التعريف إلى تعريف شيئي وتعريف اسمي، وانقسام الاسمي إلى تعريف قاموسي وتعريف اشتراطي. وانتقل بعد ذلك إلى بيان وسائل التعريف الاسمي، وشرائط التعريف.

وأما العرض الثالث فقد كان منصبا على «المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما» للأستاذ عز الدين البوشيخي. وقد وطأ الأستاذ الباحث لعرضه بتحديد إطار البحث المصطلحي

وهو « البحث في التعالق القائم بين المصطلح والمفهوم »، وأكد « أهمية النسق المصطلحي في بناء المعارف والعلوم ». وبعد أن بين أن « البحث في المصطلح بحث في المعجم »، إذ أن الكلمة تخرج من المعجم العام ثم تدخل في المعجم القطاعي الخاص، انتقل إلى بيان موقع دراسة المصطلح حيث ذكر أنها تندرج في إطار الصناعة القاموسية لا في إطار الصناعة المعجمية، لأن القاموس لا يمثل قدرة المتكلم المعجمية بل هو جمع للمصطلحات وتعريف لها بشكل من الأشكال.

وتحدث بعد ذلك عن صعوبات تحديد المصطلح وأسبابها مثل تداخل حقول المعرفة، وتفرع الحقل المعرفي الواحد إلى فروع معرفية، والتفريع داخل الاتجاه الواحد.

وفي نهاية عرضه عرف التعريف بأنه « عبارة قصيرة تهدف إلى وصف المفهوم الذي يدل عليه المصطلح »، واقترح أنه لكي يكون التعريف دقيقا، يجب أن يتضمن السمات الدلالية التي تتعلق بصورة المفهوم وبوظيفته وطبيعته.

وتناول الأستاذ إدريس الفاسي الفهري في عرضه « مقدمات عن التعريف بواسطة نسق المفاهيم » اشتراك الحد والاصطلاح في خاصية أساسية هي انتهاء المجال في الحد، والاختلاف في الاصطلاح. ثم استعرض ست مقدمات تحدث في أولاها عن طرفي مصطلح « نسق المفاهيم »، وفي الثانية عن التعريف باعتباره عملية منطقية ولغوية، وذكر في المقدمة الثالثة « مكننة المفاهيم » و « مكننة الأسماء ». وخصص المقدمة الرابعة لخصائص التحليل والخامسة « للتمثيل المنمط »، ومستويات « التحليل المصطلحي اللغوي »: المستوى اللساني، والمستوى المفهومي الدلالي، والتوثيقي المعلومي.

أما المقدمة السادسة فقد تناول فيها « قضية التعريف بواسطة نسق المفاهيم » مبينا وجوه الاتفاق والاختلاف بين التحليل المنطقي المعاصر والمنطق الصوري.

وكان آخر عرض في المحور النظري من إنجاز د. محمد بوحمدي بعنوان: « قضية التعريف في البلاغة الإنجليزية الحديثة »، ذكر في مقدمته أن التعريف في البلاغة الإنجليزية الحديثة

« يعتمد على التصنيف المنطقي القائم على الجنس والنوع والفصل، ولا يكاد يخرج عن نفس المبادئ الكلية والأصول العامة في قضية التعريف ».

ثم ذكر مواطن ورود قضية التعريف في بعض مؤلفات البلاغة الإنجليزية الحديثة. وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن ثلاثة جوانب من تلك القضية هي:

1- **أهمية التعريف:** فهو « يقدم القاعدة الصلبة والأساس المتين للتواصل الجيد، ويحقق الفهم إلا فهام، ويعرف المصطلحات المتخصصة والجديدة وغير المألوفة ».

2 – حد التعريف: وينقسم إلى لغوي معجمي، وحقيقي اصطلاحي.

3 – أنواع التعريف: وهي:

أ- التعريف المنطقي، ويعنى « بتحديد معنى اللفظ برده إلى جنسه، ثم تمييزه بعد ذلك من أنواع الجنس الأخرى ».

ب – التعريف الإيتمولوجي، وهو « دراسة لأصول الألفاظ وتاريخها والتحول الدلالي الذي طرأ عليها ».

ج – التعريف المشروط Stipulative definition و « يلتجئ إليه الكاتب... لإعادة تعريف مصطلح شائع ومتداول ومعروف، فيحمله معنى خاصا ».

د – التعريف بالأمثلة.

هـ – التعريف السلبي: وهو « تعريف اللفظ بالتركيز على المعنى الذي لا يفيده ولا يعنيه ».

و – التعريف بالمرادف.

ز- التعريف الموسع أو التعريف الشامل.

أما المحور التطبيقي، فقد افتتحه الأستاذ محمد اعلاوة بعرض عنوانه: « تكشيف طرائق التعريف في كتاب المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية » لمؤلفه د. محمد رشاد الحمزاوي، أشار في مستهله إلى أن الدارس للمصطلح يجب أن يكون متحريا، مدققا، وأن

المعاجم الاصطلاحية كالخرائط التي تبين ما استغلق، ووصف عمله في هذا العرض بأنه وصفي لانقدي. ثم قدم ملاحظات حول المنهج منها: عدم تتبع المصطلحات والاكتفاء بعرض السياق الذي وردت فيه من كتب علم اللغة الحديث، وهذا ليس كافيا لتعريف المصطلح، وذلك عكس التعريف بالنسق.

ثم فصل الباحث طرائق التعريف في الكتاب انطلاقا من أربعة مفاهيم أساسية هي: المكون، والصيغة، والرتبة، والعرض.

وكان العرض الثاني في هذا المحور التطبيقي بعنوان: «مشكلة التعريف المصطلحي في النقد العربي الحديث» بين فيه د. علي لغزيوي أن «مشكلة التعريف ليست مشكلة خاصة بالدرس النقدي الحديث، ولكنها تكاد تكون عامة». وأبرز سمات هذه المشكلة: الاضطراب والفوضى، وهي نتيجة حتمية لغياب التعريف الدقيق، ولاحظ الباحث أن «عملية التعريف ليست مستوى واحدا، وليس من السهل الاتفاق على تعريف واحد». ثم قدم نماذج تطبيقية لخلدون الشمعة، وأحمد مطلوب، وعبد الواحد لؤلؤة، ختمها بقوله: «إن الشكوى من إشكالية المصطلح ستبقى مادام المعجم النقدي بعيدا عن التحقيق».

ووقف الأستاذ عبد الحفيظ الهاشمي عند كتاب «دليل الناقد الأدبي» لنبيل راغب في عرض عنوانه: مصطلحات «دليل الناقد الأدبي» بين التعريفات التكوينية والتعريفات النظرية». أشار في البداية إلى وجوب تحديد المصطلحات، لأن التحكم في المصطلح هو تحكم في المعرفة. وذكر أن الكتاب دليل وليس معجما، غاية مؤلفه منه تعليمية توجيهية. ثم فصل القول في نوعي التعريف الذين سلكهما نبيل راغب وهما:

التعريفات التكوينية وهي التي تفسر الشيء بحدوثه وتغيره، والتعريفات النظرية وهي تعريفات تحليلية. وهذان النوعان من التعريف متصلان في الكتاب.

وآخر عرض في هذا المحور التطبيقي بعنوان «مشاكل التعريف في موسوعة المصطلح النقدي» للأستاذ مصطفى اليعقوبي، تحدث فيه عن المكونات المصطلحية للكتاب، وحصر مشاكل التعريف فيه في قسمين:

1- مشاكل مصرح بها.

2- مشاكل يمكن استنباطها بالتأمل.

ووقف عند القسم الأول الذي اشتمل على:

1- اتساع التعريف وضيقه، وبين أنه لاعلاقة لذلك بالجمع والمنع المعروفين.

2 - كثرة التعريفات: وهي وإن كانت مشكلة، إلا أنها ليست بصارف قوي عن الدراسة المصطلحية عامة، والتعريف خاصة.

3 - التركيز على ماهو ثانوي وإهمال ما هو مركزي.

4 - تجريد عبارة التعريف وشرودها.

ومثل لذلك بمصطلحات عديدة كالرومانسية والجمالية والواقعية. وختم عرضه بالدعوة إلى «اقتحام مجالات معرفية واسعة في حاجة إلى أداة منهجية لاحت معالمها وأنوارها في أعمال الأستاذ د. الشاهد البوشيخي.

وختم هذا اليوم الدراسي بمائدة مستديرة أدارها الأستاذ د. الشاهد البوشيخي مدير معهد الدراسات المصطلحية انطلاقا من ورقة عمل استخلصت مادتها من العروض النظرية والتطبيقية فيما يتصل بضوابط التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة.

وتميزت المائدة بتدخلات السادة الأساتذة المشاركين التي أغنت الورقة.

منشورات كلية الآداب – وجدة. 1998 ص: 143 – 159

المصطلح الصوتي عند ابن جني
ما بين الانطباعية والصرامة الصورية (*)

محمد المدلاوي

ينقسم هذا البحث الى قسمين، أولهما تمهيدي يتعلق ببعض الأوجه العامة لمسألة المصطلح في منظومات العلوم؛ وخلاصته أن مصطلحات العلم المعين ليست مجرد قائمة كلمات منعزلة يمكن نقل كل منها على حدة بالترجمة اللغوية أو التطبيع، وأن مشكل ضبط المصطلح يرتد في نهاية التحليل الى مشكل تأسيس المفاهيم العلمية وتشييد العلم المعين. وثاني القسمين عرض نقدي لطبيعة المنظومة الاصطلاحية التي أسسها ابن جني في ميدان علم أصوات اللغة العربية، وخلاصته أن المنظومة العلمية الرائدة التي أسسها هذا العالم في ميدان الأصوات تشكو من بعض مظاهر الافتقار الى **الصرامة** الصورية بسبب تضارب بعض التعاريف واستعمال **المشترك** أو **المستعار** في بعض الأحيان.

أ– من إشكالية ضبط المصطلح الى مهمة إرساء العلم

المصطلح لفظ يوضع للدلالة على **مفهوم** من المفاهيم التي أنتجها علم من العلوم خلال مرحلة معينة من مراحل تطوره، وتنبني على مضمون **حدّه** وحدود بقية ما ينتظم معه من مصطلحات **أحكام قضايا** ذلك العلم في ما تثبته **لموضوعاته** أو تنفيه عنها من **أعراض**، حسب التصور السائد لتلك الموضوعات في تلك المرحلة من مراحل تطور ذلك العلم.

ويفهم من منطوق هذا التعريف أن المنظومة الفكرية لعلم من العلوم كما تكون قد استقرت واستوت في فترة معينة لدى مدرسة من مدارس البحث العلمي، هي التي تعطي الوجود في التصور لماهيات الموضوعات المتداولة في حظيرتها ولمفاهيم الأعراض المخبر بها عن تلك الموضوعات

وكذا لمنظومة الصفات والكليات الداخلة في منظومة التعريفات والتحديدات المعتمدة. معنى هذا الكلام أن المفاهيم والماهيات التصورية لعلم من العلوم ليس لها أي وجود انطلوجي أو ميتافيزيقي قبلي سابق على قيام ذلك العلم، وأن العلم هو الذي يخلق المواضيع ويبري الأدوات المفهومية التي تنبني بها عملياته المنطقية من تصورات مقولية وأحكام حملية وتصديقية وتعيينات (انظر Tzvetan Todorov 1968 :22، المدلاوي 1980 ص: 57). فحينما يعرف ابن جني « الضاد بقوله:« الضاد **حرف مجهور**، وهو أحد الحروف **المستعلية** » (سر صناعة الاعراب، ج1 ،ص: 213) فإنه يحيل ضمنيا على التعريفات الفيزيولوجية التي كان قد عرف بها عناصر هذا التعريف من « حرف » و « جهر » و « استعلاء » (نفس المرجع، صفحات: 6، 60، 61 على الترتيب). فالمضمون **الماهي** لمصطلح « **حرف** » بالمفهوم المعتمد في التعريف السابق نتيجة من نتائج تأسيس العلم الذي خرط المفهوم خرطا وليس معطى سابقا من معطيات الحس المشترك العام؛ فقد مر على الانسان حين من الدهر قبل أن يتوصل تدريجيا الى صناعة تصورية تمكن من تمثيل المادة اللغوية المنطوقة، على شكل متوالية من الحدود الصوتية المتمايزة فيما بينها و المحصورة في عددها، بعد أن كانت هذه المادة غير ذات صورة وشكل (amorphe) في تصور الحس المشترك العام. أما توفير **لفظ** « حرف » باعتبار استعماله في التعريف السابق، كمصطلح، فقد تم بأسلوب من أساليب التوليد المعجمي ألا وهو ما يسميه الغزالي (انظر معيار العلم في فن المنطق ص: 56) والفارابي (انظر المنطق عند الفارابي، تحقيق: رفيق العجم، ج1، ص: 63- 64، 143- 144) أسلوب **النقل**. ولكي يوفق الاصطلاح لابد من توفر شرطين اثنين أحدهما شرط صحة يتفرع عن مقتضيات قيام العلم نفسه والآخر شرط ملاءمة.

فأما شرط الصحة فيتمثل في الضبط **الصوري** للماهية التصورية للمصطلح، بأن يعطى تعريفا وتحديدا صوريا قوامه لائحة محصورة من الصفات الجامعة المانعة المستمدة من رصيد معلوم من الصفات الكلية المعرفة بدورها تعريفا صوريا في إطار مقدمات العلم المعين. فإذا حكم

علم الفقه في مذهب من المذاهب مثلا على وجه **محدد** من أوجه ممارسة **الصيد**، باعتبار الغاية منه، بأنه من باب **المكروه** فإن مقدمات **أصول الفقه** قد عرفت ماهية المكروه، ضمن **أحكام الشرع** الخمسة، بأنه «**ما يعاقب** على تركه و**لايعاتب** على **فعله**». وإذا وصف اللغوي صوت الدال في اللغة العربية بكونه مجهورا بحيث إن **الجهر** هو الصفة الوحيدة التي تميزه عن نظيره الذي هو التاء، كما تميز تلك الصفة الزاي عن نظيره الذي هو السين، فإن مقدمات علم أصوات اللغة قد عرفت الجهر بأنه «مصاحبة **اهتزاز الحبلين الصوتيين** لإخراج الحرف».

وأما شرط الملاءمة فلا يكترث بأمره من حيث المبدأ إلا بعد حصول مزية شرط الصحة على نحو ما ذكرنا لتونا. وبهذا الاعتبار يقول أبو حامد الغزالي: «لا حرج في التسميات والاصطلاحات بعد فهم المعاني، والأولى في الاصطلاحات النزول على عادة من سبق من النظار» (معيار العلم في فن المنطق، ص:70). وهذا نفس ما يذهب إليه الموسوعي موسى بن عيزرا في كتابه «المحاضرة والمذاكرة» إذ يقول «لكن من وضحت له المعاني، فعليه ألا يعاسر في أعيان الأسماء ولا يماحك في تحريرها إذ المبتغى من العلوم معانيها» (انظر 41: Abumalham1982). وإذ بينا ثانوية منزلة مزية الملاءمة وطابعها الكمالي بالقياس الى مزية الصحة نقول بأن هذه الملاءمة تحصل بحيازة اللفظ المقترح للاصطلاح الاستساغة باعتبار أسلوب توليده من **اشتقاق** أو **نحت** أو **نقل** دلالي أو **تطبيع** صرفي- صوتي (تعريب، فرنسية، نجلزة...) مما لايحيد عن سنن اللغة المعنية. فباعتبار شرط الصحة الاصطلاحي لامانع، بعد القيام بالتعريفات المرجعية الضرورية، من اعتماد لفظ «صِواتة» على سبيل المثال كمصطلح عربي مقابل المصطلح الانجليزي Phonology (انظر الفاسي الفهري 1985،ص: 211)؛ إلا أن هذا اللفظ خارج عن أوليات أسس القلب في اللغة العربية التي تقتضي قلب الواو في هذه الحالة ياء على غرار قلبها في مصدري [قام] و[قاد] الذين يصيران في اللفظ الى [قيام] و [قيادة] بدل **تقديريهما** من [قِوام] و[قِوادة] (انظر الاستراباذي، ج3، ص: 83-87؛ المدلاوي 1988 ص: 125-127)، فيتعين

بمقتضى قواعد اللغة العربية وبقطع النظر عن مضامين Phonology أن يقال [صياتة] إذا وقع الاختيار على الانطلاق من « صات » و « يصوت » في توليد لفظ هذا المصطلح، كما يقال في زنة « فعْل » منه [صِيت] وليس / صِوْت / الذي يمثل الصورة التقديرية (سر صناعة الإعراب، ج1، ص:11). كما تتوقف مزية الملاءمة أيضا على حيازة اللفظ المولد للمرونة من الوجهة الصرفية ليسهل تصريفه بالاشتقاق منه والنسبة إليه وبتكسيره بالجمع والتصغير وبغير ذلك من أساليب تصريف الكلم التي تساعد على إرساء أنظومية المعجم الذهني وعلى الرفع من شفافيته (انظر الفاسي الفهري 1985 ص:211) ومن كل المزايا التي تخفف بيداغوجيا كلفة الذاكرة في البناء والتحصيل المعجميين.

وإذا تأملنا مقتضيات ما اعتبرناه شرط صحة قيام المصطلح أدركنا أن هذا الشرط يفترض في الحقيقة منطقيا كون العلم المعني قائما سلفا بماهيات مفاهيمه وأحكام قضاياه كما أسلفنا الإشارة الى ذلك. ويعني هذا **أن إشكالية وضع المصطلح وضبطه لا يمكن فصلها عن مسألة إقامة العلم وتأسيسه؛ إذ بدون ذلك التأسيس يستحيل تصور إقامة التعريفات الأولية الضرورية لقيام التصورات الحملية والتصديقية. فلا معنى إذن للاكتفاء بطرح الوجه اللغوي لإشكالية بناء أنظومة مصطلحية لعلم من العلوم في وسط معرفي تغيب فيه مفاهيم ذلك العلم وقضاياه وأحكامه، أي في وسط ينتفي فيه ذلك العلم ذاته**. فالأمر لا يتعلق بمجرد مسألة توسيع معجم اللغة المنقول إليها، بإضافة لائحة جديدة من الألفاظ يصطلح بكيفية أو بأخرى على أنها تحيل على مجموعة من المفاهيم العلمية المحصلة لدى أفراد نخبة معزولة وهامشية، عبر حامل آخر ولغة أخرى ينخرطون بدرجة أو بأخرى في سوق تبادلها. إن الأمر يتعلق قبل كل شيء بنقل مضامين علمية وتأسيسها في الفضاء التصوري السوسيو- ثقافي الذي تقوم اللغة المنقول إليها كحامل (medium) تواصلي بالنسبة إليه. فلا معنى للمفاضلة من حيث التوفيق الاصطلاحي مثلا، بين حدي كل من الزوجين « **فرض** »/ « **واجب** »أو « **مندوب** » / « **مستحب** »

ولا للتساؤل عن العلاقة الواجب إقامتها في التصور بين الماهيتين التصوريتين لهذين الزوجين في وسط تفتقد فيه مفاهيم علم أصول الفقه.

خلاصة الأمر أن يقال إذن بأن إشكالية تأسيس المنظومة الاصطلاحية لعلم من العلوم ترتد في النهاية الى إشكالية تأسيس ذلك العلم ذاته، وأنه بقدر ما يحقق العلم المعين من التماسك النظري تكون درجة تماسك منظومته المصطلحية. وبهذا الاعتبار يحق للمرء التشكك في جدوى اللوائح المزدوجة والمتعددة اللغات والتي يقدمها أصحابها على أنها «معاجم مصطلحية» غايتها «العمل على توفير وتوحيد المصطلح». فمن بديهيات تصور المعجم، قطاعيا كان أم عاما، أن هذا المكون من مكونات اللغة ليس عبارة عن «كيس من الكلمات» أو حتى «سُبحة من الكلمات» يمكن تمثيل محتواه في لغة من اللغات على شكل لائحة من الكلمات قابلة للنقل الى لغة أخرى بمجرد حصول الاتفاق على مقاييس إيجاد الألفاظ المقابلة في اللغة المنقول إليها (انظر الفاسي الفهري 1985، ص: 190-191) واعتماد ذلك في النهاية كإنجاز يستحق براءة اختراع (الفهري 1982. ص:62). إن الطبيعة الأنظومية غير التراكمية لبنية المعجم بما يقوم فيها من مضمون ثقافي في حالة المعجم العام ومن مضمون علمي في حالة المعجم القطاعي الصطلاحي تقتضي، إذا ما أريد نقل مضمون علمي من مضامينها تضافر أمرين اثنين متكاملين جدليا هما:1) قيام اجتهادات البحث الأساسي في القطاع المعني. 2) صناعة معاجم تحليلية معللة على نمط معجم لاروس اللسانيات مثلا (Dubois et alt 1973)، معاجم لا تكتفي برصف لوائح التقابلات المزدوجة أو المتعددة اللغة وإنما تفرد لكل مصطلح مدخلا معجميا يتم تحديد رسمه فيه مع إعجام المصطلحات الأخرى الداخلة في تحديده للتدليل بذلك الإعجام على إحالة المستشير على المداخل الأخرى التي تحدد تلك المصطلحات بدورها ومع إعطاء ما يلزم من الأمثلة عند الاقتضاء. وإذا اقتنعنا بأولوية هذه المهمة المزدوجة باعتبارها ضرورة بيداغوجية تتمثل الغاية الأساسية منها في تأسيس أرضية من المفاهيم المشترك فيها في فضاء التصور الجمعي

لمنظومة من منظومات تبادل البحث العلمي في قطاع معين، سهل اقتناعنا بأن السعي وراء مزايا الملاءمة الكمالية للمصطلح، من قبيل الحرص على المرونة الصرفية للمصطلح بتجنب استعمال المركبات الاسمية (انظر الفاسي الفهري 1985، ص: 211)، يجب أن يُجعل في الدرجة الثانية من الاهتمام وأن يُتخلى عنه كلما **دخل في تنازع مع** المتطلبات البيداغوجية لترسيخ المفاهيم في الأذهان، بما أنه « لا حرج في التسميات والاصطلاحات بعد فهم المعاني » كما يرى الغزالي وبما أن تلك المرونة آتية بالضرورة على كل حال متى كتب الرواج للمفهوم. فإذا كان **كتاب** سيبويه قد وضع كافة المفاهيم الأساسية لعلوم العربية، أصواتها وصرفها وتركيبها مما لم يستطع أحد ممن جاء بعده أن يخرج عن خطوطه العريضة، فإنه كان مع ذلك أقل المصنفات احتفالا ب « مرونة المصطلح » وأناقته، وإنما تحققت تلك المرونة لاحقا في مصنفات من جاءوا بعده بعدما كتب الرواج لمفاهيمه وكتب لها اللاستقرار في التصور الجمعي لمنظومة سوق تبادل البحث العلمي في العربية، فظهر مثلا مصطلح « **الرباعي** » بدل « **بنات الأربعة** » وأصبح بالإمكان حينئذ وبفضل المرونة الصرفية توليد مصطلح فرعي مثل « **التربيع** ».

ب- طبيعة منظومة المصطلح الصوتي عند ابن جني

إن أبرز ما يميز مباحث أصوات اللغة في التراث العربي عامة منظورا إليها من منظور النظرية اللغوية الحديثة هو عدم التمييز في التصور وفي مناهج البحث ما بين علمي الفونيتيكا Phoneticsوالفونولوجيا Phonology ، وهو أمر ينعكس على تماسك المنظومات الاصطلاحية لتلك المباحث. فعلم الفونيتيكا، كما جرد اليوم في فضاء خريطة العلوم يتناول المظاهر الفيزيولوجية (آلية وظائف الأعضاء) والفيزيائية للتلفظ والإصغاء؛ فهو قطاع للبحث ملحق بعلوم الطبيعة والتجريب (انظر ladefoged 1982, Catford 1977, 1988) . أما علم الفونولوجيا فهو من **العلوم الصورية القياسية** كالعروض والموسيقى والصرف والتركيب والمنطق، ويسعى انطلاقا مما توفره الفونيتيكا من مفاهيم طبيعية للصوت ومن دراية بآليات التلفظ والإصغاء، الى حصر لائحة

محدودة من الصفات التشريحية الكلية(= تشكلات أعضاء الجهاز الناطق) أو الفيزيائية (= الخصائص الذبذبية للتموجات) المحكمة التعريف في حد ذاتها والكفيلة بتعريف كل صوت من أصوات اللغات البشرية أصلا كان أم فرعا في لغته، وذلك دون التباس ولا غموض و لا حشو، حسب ما تقتضيه أسس التعريف بالحد، حسب ما هو مسطر في علم المنطق (انظرالمنطق عند الفارابي، ج 3، ص: 85) . كما يسعى هذا العلم الى اقتراح أمثل النظريات لإقامة العلاقات الكلية المنطقية بين تلك الصفات لتنتظم في سلمية للأجناس العليا والوسطى والسفلى (انظر المنطق عند الفارابي ج1 ، ص:77 ؛ معـار العلم في فـن المنطق، ص: 69-70 بخصوص سلمية الأجناس) بالشكل الأنسب لوصف وتفسير ما يلاحظ على مستوى المعطيات التجريبية للغة. كما يسعى هذا العلم الى إقامة الهيئات الصورية من مستويات تمثيلية (تمثيل تقديري؛ تمثيل لفظي...) وقواعد إجرائية لوصف مختلف مظاهر التغييرات الملاحظة من قلب نوعي ومكاني وحذف وزيادة، بالاضافة الى صياغة عدة من القيود والمبادئ العامة التي **تضبط** تلك التغييرات **وتعللها** وتضفي عليها طابع العقلاني (انظر (Chomsky and Halle 1968 ; Prince and Smolensky 1993; Kenstowicz1994)

ويتضح من تفحص المنظومة المصطلحية عند ابن جني في كتابه « سر صناعة الإعراب » أن هذا الأخير يداخل أحيانا مابين مفاهيم الفونيتيكا ومفاهيم الفونولوجيا، بل وحتى بين مفاهيم هذين العلمين وبين مفاهيم علم الصرف. فمن باب الخلط ما بين المقاييس الفونيتيكية المحض والاعتبارات الفونولوجية الوظيفية ما فعله ابن جني في إحصائه لمخارج أصوات اللغة العربية من اعتماد الإحصاء القديم الذي يوصلها الى ستة عشر مخرجا بسبب اعتماد بعض الفروقات الفونوتيكية التي تعتبرفي حقيقة الأمر من باب العرض من وجهة الاعتبار الفونولوجي ،الذي لا يُضمِّن من العناصر في تعريف الأصوات إلا ما يشكل وجوده (صفة الإيجاب [+]) وعدمه (صفة السلب [-]) أساسا تتمايز به أصوات اللغة. وذلك كتمييز الدال [d] عن التاء [t] باعتبار

الأولى [+ جهر] والثانية [– جهر]، وكتميزالدال عن النون[n] المشاركة لها في صفة [+ جهر] بكون الدال [– أنفي]، وكتميزها عن الزاي [z] بكونها [– متصل] ينقطع النفس في مخرجها الانغلاقي وكون الزاي [+ متصل] يجري النفس عبر مخرجها الاحتكاكي، وكتميزها، أي الدال، عن الباء المشاركة لهافي الصفات المميزة من [+ جهر] و[– أنفي] و[– متصل] بكونها [أسلية] المخرج تخرج بأسلة اللسان وكون الباء [شفهية] المخرج تنطق بإطباق الشفتين وتتمايزمع [p] بما يميز الدال عن التاء، كما تتميز عن الميم بنفس ما يميز الدال عن النون.

فبهذا الاعتبار يتضح بأن تقسيم ابن جني الحيز الإخراجي لفصيلة الأصوات الأسلية وحدها إلى ستة مخارج (سر صناعة الأعرلب، ج 1، ص: 47) إنما هو وليد تحريات فونيتيكية مضامينها التشريحية عرضية لايقوم على أساسها **تقابل مميز** من قبيل التقابلات: ماد/ مات، دال/ زال، دال/ نال، دال/ بال القائمة على أساس صفات الجهر والاتصال والانفية والأسلية / الشفهية مما ذكر أعلاه. فالصفات التي تمايز أفراد الفصيلة الأسلية (l, r, n, d, t, z, s, ...) في مابينها صفات أخرى كالجهر الموجود في الدال والزاي والمنعدم في نظيريهما التاء والسين، وكالأنفية الموجودة في النون والمنعدمة في الدال، وكالاتصال الموجود في الزاي والسين والمنعدم في نظيريهما من دال وتاء، وكالجرسية المميزة للام والراء عن سائر الأسليات، وكالجانبية التي تميز اللام عن الراء.

ومن مظاهر الخلط بين مفاهيم الفونولوجيا ومفاهيم الصرف لدى ابن جني مادرج عليه في معالجته لنظام أصوات العربية في كتاب « سر صناعة الإعراب » من استهلال الكلام عن معظم تلك الأصوات بإقامة المقابلة بين أوجه ثلاثة يتخذها الصوت في اللغة: الوجه **الأصل** والوجه **المبدل** والوجه **الزائد**، فهو يقول في مستهل باب التاء ما يلي:

« التاء حرف مهموس، يستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلا، وبدلا، وزائدا »

ويتضح من مختلف الأمثلة المسوقة لوجهي البدل والزيادة أن ابن جني يستعمل مصطلح « أصل »

محيلا به في نفس الآن على مفهومين اثنين مختلفين ينتميان إلى مستويين مختلفين من مستويات التمثيل: مستوى المكون الفونولوجي حيث يقوم مفهوم أول لمصطلح « أصل » للدلالة على الصوت المعين حينما يرد هذا الصوت على مستوى **اللفظ** مطابقا **لصفاته** المحددة له في **المعجم**، ومستوى المكون الصرفي حيث يقوم مفهوم ثان لمصطلح « أصل » للدلالة على انتماء الصوت المعين إلى الجذر المعجمي الثلاثي أو الرباعي للكلمة الوارد فيها؛ ففي الحالة الأولى يقوم المفهوم الأول على مستوى **الفونولوجيا** كنظير مقابل للوجه المسمى بـ « المُبدَل »، فيقال مثلا بأن الدال **أصلية** في [زدَر] **ومُبدَلة** من تاء في [أزدري]. وفي الحالة الثانية يقوم المفهوم الثاني على مستوى الصرف كنظير مقابل للوظيفة الصرفية المعروفة بـ « الزائد » في تصنيف عناصر بناء الكلمة. ولقد سبق لـ جورج بوهاس أن لفت الانتباه إلى هذا الاستعمال المتشابه وغير المحكم لمصطلح « أصل » لدى لغويين آخرين مثل ابن يعيش (Bohas et Guillaume 1984 p. 23 - 31 انظر كذلك المدلاوي 1990، ص. 64 – 67).

والواقع أن مفهوم الإبدال نفسه يتراوح، دون تمييز صريح، في استعمالات ابن جني ما بين مفهوم **السانكرونية** أو ما يسمى أحيانا لدى بعض القدماء **بالانصراف**، وما بين المفهوم **الدياكروني** أو ما يعبرون عنه بقولهم **« لغة أخرى »** أو **« حرف آخر »**. فبعد أن عرض مجموعة من أوجه إبدال التاء من أصوات أخرى، وأكثرُ هذه الأوجه اطرادا إبدالُ تاء الافتعال من الواو القائمة صرفيا بمثابة **فاء الفعل** (سر صناعة الإعراب ج 1، ص: 147) يضيف المؤلف قائلا (ص: 155): « وقد أبدلوا التاء أيضا من السين في موضع آخر » ثم يستشهد بقول الراجز:

يا قاتَل اللهُ بني السِّعلاةِ ❋ ❋ ❋ عمرو بنَ يربوع شرارَ الناتِ

غيرَ أعفّاء ولا أكياتِ

ثم يعلق بعد ذلك شارحا فيقول: « يريد الناس، وأكياس، فأبدل السين تاء لموافقتها إياها في الهمس و الزيادة وتجاور المخارج ». ولا يخفى على الدراس الآن أن الأمر يتعلق في الشاهد

المسوق باختلاف لهجي وذي طبيعة دياكرونية وأنه ليس إبدالا مطردا في نظام الانصراف السانكرازوني. ويتجلى نفس القبيل من الخلط فيما يتعلق بمفهوم الإبدال الصوتي في ما أورده ابن جني كشاهد على إبدال الباء من الميم مستشهدا بلهجة من يقول « باسمُك » و « بُعكوكة » بدل « ما اسمُك » و « مُعكوكة » (سر صناعة الإعراب، ج 1، ص: 119).

ومن مظاهر انعدام الضبط في مفاهيم بعض المصطلحات التي يستعملها ابن جني في وصفه لأصوات العربية اضطراب مفهوم مصطلح « المخرج » وتراوحه، حسب سياق الاستعمال، ما بين أمرين هما: 1) إفادة النقطة التي يعتمد فيها **العضو المتحرك** (أسلة اللسان مثلا) على **العضو الثابت** (اللثة مثلا) لخلق عقبة تامة في وجه النفس مع الأصوات **الانغلاقية** أو عقبة جزئية مع الأصوات **الاحتكاكية**، 2) إفادة المكان الذي يتسرب منه النفس منحرفا بعد اصطدامه بعقبة تامة في مجراه المستقيم، كما يحصل في إخراج اللام والضاد العربية القديمة. فبدلا من أن يجعل لهذين الصوتين نفسَ مَخرَجِ النون والراء، باعتبار أن أسلة اللسان تشكل عقبة الإخراج بالنسبة لجميع هذه الأصوات باعتمادها على **اللثة** أو ما يسميه بـ « ما فويق الثنايا »، نجده يعتبر مخرج الضاد « من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس » ومخرجَ اللام « من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى » (سر الإعراب، ج 1، ص: 47)

وبالرغم من أن ابن جني كان أول من اعتمد التصور السائد حاليا لأصوات اللغة باعتبارها منظومة أجناس، بالمفهوم الاصطلاحي لكلمة « جنس » في منطق الكليات (نفس المرجع، ص: 60) وباعتبار الصفات المحدِّدة لتلك الأجناس قائمة على أساس ثنائي (**Binary Features**) تتقابل فيه قيمتا الإيجاب [+] والسلب [–]، فإن تصوره للإبدال بمفهومه الانصرافي السانكروني ينم عن قصور في إنجاز ما يسمح به ذاك التصور من تطوير لتصور هيئة وآلية العلميات الإجرائية التي تضبط ما يلاحظ من تغير الأوجه الصوتية. فقد درج ابن جني في معرض حديثه عن كل صوت من أصوات العربية على إحصاء كافة الأصوات الأخرى التي يحدُثُ أن تنقلب في سياق معين لتسفر

عن ذلك الصوت، أي تلك التي يحدث أن تُبدَل من ذلك الصوت، حسب تعبير ابن جني، وفي هذا ما فيه من قلب عكسي لتصور الكيفية الكفيلة بأن تضفي طابع التفسيرية والعقلانية والاطراد على العمليات الصوتية في هيئة قواعد صورية قائمة على التعميمات القياسية. فتصور ابن جني يقضي مثلا بأن تذكر اللام في معرض الحديث عن كل صوت من الأصوات الأسلية باعتبارها صوتا يُبدَل منه ذلك الصوت الأسلي، وذلك لأن لام التعريف تدغم أطرادا في كافة الأصوات الأسلية. إن طريقة للتصور من هذا القبيل تجعلنا نضيع **التعميم القياسي المطرد** (Generalization) المتمثل في أن لام التعريف تَستبدِل بصفاتها صفاتِ الصوت الذي يليها فتُدغَم فيه بالضرورة، إذا كان ذلك الصوت يشاركها صفة [+ أسلي]، أي إذا كان ينتمي إلى جنس الأسليات (انظر الاستراباذي، ج 3، ص: 379) وهي القاعدة التي يمكن أن تصاغ صياغة صورية على الشكل الآتي، حيث يمثل الرمز [x] متغيرا لقيمتي [+] و [–]، وحيث يمثل ماهو إلى الشمال من المائل [\ ] سياق التغيير، ويمثل الحيز [––] المكان الذي إذا احتله الصوت المستهدف للتغيير الذي ينص عليه السهم [––>] وقع عليه هذا التغيير.

/ لام التعريف / ——> [x صفات] \ –– [X صفات، + أسلي]

وتقرأ هذه القاعدة التي صيغت على الطريقة المعيارية الحديثة كما يلي:

تستحيل لام التعريف إيجابا وسلبا إلى صفات الصوت الذي يليها إذا ما كان هذا الصوت يضم صفة [+ أسلي] كإحدى صفاته.

ومن المصطلحات التي يكتنف مفاهيمها الغموض عند ابن جني بالرغم من أهميتها ومحوريتها في النظام الصوتي للعربية وبالرغم من المجهود التعريفي الصريح الذي خصها به، مصطلح « الجهر » ومقابله السلبي « الهمس » فإذا كان الجهر وعدمه يعرفان اليوم باهتزاز الحبلين الصوتيين أو عدم اهتزازهما فإن ابن جني يعرف الجهر ومقابله بما يلي:

1) «فمعنى المجهور أنه حرف أشبع الاعتمادُ في موضعه ومُنع النفسُ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت».

2) «وأما المهموس فحرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس».

ولوضع هذين التعريفين في سياقهما المنظومي الذي يحدد فحواهما المفهومي يحسن أن يقارنا بتعريفي «الشديد» ومقابله السلبي «الرخو» كما صاغهما ابن جني نفسه:

1) «ومعنى الشديد: أنه الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه».

2) «والرخو هو الذي يجري فيه الصوت».

صحيح أن الدراسات الفونيتيكية الحديثة تقيم علاقة متينة ما بين الجهر والهمس من جهة وبين الرخاوة والشدة على الترتيب من جهة أخرى، فتعتبر الجهر أبرز مظاهر الرخاوة والهمس أبرز مظاهر الشدة (Cohler 1984، p :161-163)، وصحيح كذلك أن بعض الباحثين المحدثين في ميدان الساميات أمثال كانتينو يرون بأن التقابل الأساسي في النظام الصوتي للعربية القديمة إنما هو بين الشدة والرخاوة وأن مظهري الجهر والهمس إن هما إلا مظهران عرضيان (Cantineau 1960). إلا أننا إذا سمحنا لأنفسنا بمثل هذه الإسقاطات غير الحذرة في تأويل مصطلحات ابن جني سنجد بأن العلاقة التي يقيمها بين الجهر والهمس من جهة وبين الرخاوة والشدة من جهة ثانية علاقة معكوسة.

ومن مظاهر الاضطراب والغموض الذي يكتنف أحيانا تعاريف ابن جني قوله بخصوص مايسميه بأحرف الذلاقة: «ومنها حروف الذلالة، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم، لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه» (سر صناعة الإعراب ج1، ص: 74). فأي دخل للسان في إخراج الأصوات الشفهية من فاء، وباء، وميم؟! إن من يعرف باع ابن جني في الميدان لا يسعه إلا أن يفترض بأن هذا القبيل من الغرابات لا يعدو أن يكون من نتائج التعليلات العبثية لبعض النساخ من المعلمين.

هذا ما يتعلق ببعض ما يكتنف قبيلا من مصطلحات ابن جني الصوتية من غموض. ويتعلق الأمر بذلك القبيل الذي بذل ابن جني بعبقريته المعلومة مجهودا مشهودا له به في إعطائه درجات متفاوتة من صرامة التعريفات الصورية في حدود ما كانت تسمح بتحقيقه حالة العلوم الصورية في عصره. غير أن هناك كثيرا من «المصطلحات» الأخرى التي يستعملها ابن جني والتي لم تنل لديه أي حظ من محاولات الضبط الصوري. من ذلك ما نورده مما قاله ابن جني في معرض حديثه عما يأتلف وما لا يأتلف من أصوات العربية، وهو مبحث مهم سبق إليه وبرز فيه قرونا قبل أن يعيد كرينبيرغ طرحه في بداية الخمسينات (Greenberg 1950) طرحا وصفيا ينطلق منه ماكارتي منذ منتصف الثمانينات لإقامة فرضيات تفسيرية تتعلق بالنحو الكلي (انظر المدلاوي 1991 و1995 Elmedlaoui). فمما قاله معللا ورود بعض الكلمات مما فوق الثلاثي خالية من أحرف الذلاقة الستة ومستعملا أوصافا مغرقة في الانطباعية والخطابية ما يلي:

«وربما جاء بعض ذوات الأربعة معرّى من بعض هذه الستة، وهو قليل جدا، منه: العسجد و، العَسَطوس، والدهدقة، والزهزقة. على أن العين والقاف قد حسَّنتا الحال **لنصاعة** العين **ولذاذة** مستمعها **وقوة** القاف وصحة جرسها، ولا سيما وهناك الدال والسين، وذلك أن الدال **لانت** عن **صلابة** الطاء، **وارتفعت** عن **خفوت** التاء. والسين أيضا **لانت** عن استعلاء الصاد، **ورقت** عن جهر الزاي، **فعذبت وانسلت**». (سر صناعة الإعراب، ج 1، ص: 65).

إن الاستعمال الاستعاري والخطابي باد بجلاء على الأوصاف المسوقة في هذه الفقر والتي سيقت مع ذلك في معرض التعليل العلمي، وفي ذلك عيب كبير مضر بلغة العلم. وقد نبه إلى ضرورة تجنب هذا الاستعمال كافة منظري مناهج العلوم من الأقدمين. فهذا الفارابي يقول «فالأسماء المستعارة لا تستعمل في شيء من العلوم ولا في الجدل بل في الخطابة والشعر» (المنطق عند الفارابي، ج، ص: 143). وقد أدار ابن رشد مجمل كتابه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» حول ضرورة تجنب الخطابيات في معرض البرهان والجدل؛ وهو

ما يؤاخذ به أبا حامد الغزالي على صعيد ممارسته التي تدفعه فيها غاياته الوعظية والتربوية إلى التشويش على البرهانيات بالخطابيات حسب تقدير ابن رشد (فلسفة ابن رشد؛ دار العلم للجميع). وإلا فإن أبا حامد نفسه قد نص مبدئيا على أن «المستعار ينبغي أن يتجنب في البراهين دون المواعظ والخطابيات والشعر» (معيار العلم في فن المنطق، ص: 57).

وتتفاوت خطورة التشويشات التي تسببها أمثال الاستعمالات الاستعارية التي أوردنا عينة مما يروج منها في كتابات ابن جني، فأقلها ضررا تلك التي لا يخفى استعمالها التذوقي الانطباعي كالنصاعة واللذاذة والرقة والعذوبة. وأفسدها لمقومات التعريفات المحددة للمفاهيم تلك التي استعملت من باب الاشتراك استعمالا انطباعيا بعد أن كانت قد استعملت استعمالا اصطلاحيا. فـ «المشترك ينبغي أن يتجنب في المخاطبات فضلا عن البراهين» و التعليلات كما يقول الغزالي (معيار العلم في فن المنطق، ص. 52). فما عسى أن يستقر في الذهن كمضمون مقولي نهائي لمصطلح «اللين» بعد أن وصفت به الدال والسين في تقابلهما مع الطاء والصاد على الترتيب؟ والحال أنه سبق أن وصفت به الأصوات المتسعة المخرج، أي ما يسمى كذلك بأحرف العلة، وذلك في تقابلها مع سائر الأصوات ما عدا الحركات التي هي في نظر ابن جني عبارة عن أبعاض ما يجانسها من أحرف العلة؟ فهل السين أوسع مخرجا من الصاد؟!

ومن باب استعمال المصطلح استعمالا مشتركا عند ابن جني استعماله لمصطلح «الهاوي» فبعد أن وسم به الألف باعتبارها أوسع الأصوات مخرجا على الإطلاق بما فيها من صوتي العلة واللين الآخرين من ياء وواو (سر صناعة الإعراب، ج 1، ص: 62)، نجده في مكان آخر يجعل هذه الصفة مما تشترك فيه الميم والنون (سر صناعة الإعراب، ج 1، ص: 55).

وأخيرا فإن صفتي «القوة» أو «الثقل» من جهة، وما يقابل ذلك من «ضعف» أو «خفة» وهما طرفا تقابل سُلّمي نسبي غير ثنائي في استعمال ابن جني الذي يعتبر الألف أضعف وأخف الأصوات تليه في ذلك الياء فالواو فبقية الأصوات منتظمة في سلمية، تحتاجان إلى مزيد من

البحث لاستكشاف ما قد تنطوي عليه هذه الفكرة السلمية من إمكانيات تفسيرية على ضوء نظرتي السلّمية الجرسية (Sonority scale) وسلمية الشدة والخفة (fortis - lenis scale) مما بسطنا الكلام عنه في عمل سابق (Elmedlaoui 1993).

قائمة المراجع المحال عليها

ابن جني (أبو الفتح عثمان، المتوفى سنة 392 هـ): سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1993.

ابن رشد (محمد بن أحمد المتوفى سنة 595 هـ): «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» و «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» في: **فلسفة ابن رشد**، صحح وعلق عليه وطبع بمعرفة المكتبة المحمودية التجارية، دار العلم للجميع، الطبعة الثانية، 1935.

المدلاوي (محمد) 1980: «من النقد إلى الأدب» الثقافة الجديدة، المحمدية، المغرب، ع. 16 - 1980. ص:45-46.

المدلاوي (محمد) 1990: «مبادئ المقارنة الحامية - السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية». مجلة كلية الآداب، وجدة، المغرب، ع1: (1990) ص: 53 - 95.

المدلاوي (محمد) 1991 «بنية الكلمة في اللغات الحامية السامية: بعض القيود العروضية والفونولوجية» دراسات: 5 (1991)، كلية الآداب - أگادير. ص: 91 - 114.

الغزالي (أبو حامد بن محمد المتوفى سنة 505 هـ): معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت الطبعة الثانية 1978.

الفاسي الفهري (عبد القادر) 1982، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، 1982.

الفاسي الفهري (عبد القادر) 1985، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الثاني، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، 1985.

الأستراباذي (رضي الدين، المتوفى سنة 686 هـ): شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1985.

العجم (رفيق)، 1985 : المنطق عند الفارابي، الجزء الأول، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1985.

العجم (رفيق) 1985 : المنطق عند الفارابي، الجزء الثالث، دار المشرق، بيروت لبنان، 1986.

(*) كان قد بعث نص هذا العمل إلى « المؤتمر الخامس للنقد » (إربد– الأردن: 14-16 يونيو 1994)، وقد تم قبوله واعتماده ضمن أعمال المؤتمر، لكن حالت عوامل ظرفية دون إلقائه.

(بقية المراجع الأجنبية في الصفحة الموالية)

Abumalham Mas Montserat-Victoria (1982) Edition, traduccion y estudio del Kitâb al-muhâdara wal-mudâkara de Mose Ibn Ezra. Dept. de Hebreo y Arameo. Facultad de Filologia. Universidad Conplutense de Madrid.

Bohas, George (1984) "Contribution à l'étude de la méthode des 2gramairiens arabes tardifs" , in G. Bohas & J.P. Guillaume, **Etude des théories des gramairiens arabes 1: morphologie et phonologie,** Institut Français d'Etudes Arabes, Damas, 1984.

Cantineau, J. (1946) "Esquisse d'une phonologie de l'arabe classique" , in **Etudes de linguistique arabe**, 241-255, Paris Klincksiek (1960).

Catford, J.C. (1977): **Fundamental Problems in Phonetics,** Edinbourg: Edinburg University Press.

Catford, J.C. (1988): **A Practical Introduction to Phonetics.** Clarendron Press. Oxford.

Chomsky, N. et M Halle (1968): **The Sound Pattern of English,** New York: Harper and Row.

Dubois, Jean et al. (1973) **Dictionnaire de linguistique**, Larousse, Paris.

Elmedlaoui, Mohamed (1993): " Gemination and Spirantization in Hebrew, Berber and Tigrinya: a "fortis lenis module analysis", **Linguistica communicatio**; vol. 5, numéros 1 et 2; 1993.

Elmedlaoui, Mohamed (1995) " Géometrie des restrictions de cooccurrence de traits en sémitique et en berbère: synchronie et diachronie" , Revue Canadienne de Linguistique, 40 (1):39-76; 1995.

Greeberg, J. (1950): "The Pattering of Root Morphems in Semitic", **Word** VI: 162-181.

Kenstowicz, Michael (1994) **Phonology in Generative Grammar.** Blackwell, Cambridge Ma & Oxford UK.

Kohler, K. (1984) "Phonetic Explanation in Phonology: the Feature Fortis/ Lenis" **Phonetics** 41(1984) 150-147.

Ladefoged, P. (1975) **A course in Phonetics,** Harcourt Brrace Jovanovech, Publishers 2nd edition (1982).

Todorov, Tzventan (1968) **Poétique,** Edition du Seuil, Col. Points. Paris.

الفهرس


مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء